جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

دور منظمة شنغهاي للتّعاون في تحقيق التّوازن النّاعم في النِّظام الدّولي: الفرص والتّحديات

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة.:
يوسف نوال

تحت إشراف الأستاذ:
حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د شيخاوي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيساً
د. حلوي خيرة	محاضر	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
د.بن زايد امحمد	محاضر	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

دور منظمة شنغهاي للتّعاون في تحقيق التّوازن النّاعم في النِّظام الدّولي: الفرص والتّحديات

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص:علاقات دولية

من إعداد الطالبة.:
يوسف نوال

تحت إشراف الأستاذ:
حلوي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د شيخاوي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيساً
د. حلوي خيرة	محاضر	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
د.بن زايد أمحمد	محاضر	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة المجادلة الآية 11

إهـــداء

الحمد لله عز وجل بعد أن وفقنا لانجاز هذا العمل اهدي هذا العمل لوالدي الكريمين أطال الله عمرهما و بارك فيهما و حفظهما ثم إلى زوجي الكريم لمساندته لي خلال فترة هذا العمل حفظه الله ورعاه ، إلى اعز ما املك في الوجود أولادي عبير ورحاب وإسلام عبد المالك دون أن أنسى أن اهدي هذا العمل إلى إخواني وأخواتي ، متمنيتا لهم الصحة والعافية إلى من تشرفت لمعرفتهم في مسيرتي الدراسية و سرنا في مركب واحد لطلب العلم فلكم مني كل الاحترام والتقدير .

وفي الأخير أرجو من الله تعالى ، أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين إن شاء الله .

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، والذي لولاه لما كنت لأصل إلى هذا. أتوجه بشكري وخالص امتناني إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "حلوي خيرة"؛ لما منحته لي من جهد ووقت، وتوجيهات وإرشادات ودعم لإنجاز هذا البحث؛ فلقد كانت لي السند والقدوة في دراستي، وكانت أستاذةً وأختاً وصديقة. أشكرها من كل قلبي على إشرافها المتميز، ودعمها المتواصل، ونصائحها القيمة، وجهدها المبذول، وعلى ما أولتني إياه من حسن معاملة، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بشكري الخالص إلى كل من علمني ولو حرفاً في مسيرتي الدراسية، وإلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية، وكذا الطاقم الإداري للكلية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة. ولا يفوتني التوجه بالشكر لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين جاهدوا في قراءة هذه المذكرة من أجل تقويمها وتثمينها وتصويبها، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.

وأخيراً، نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ومقبولاً عنده، وأن يدخره لنا في صحائف أعمالنا يوم لا ينفع مال ولا بنون

قائمة المختصرات

المختصر	التسمية الكاملة باللغة الإنجليزية	التسمية الكاملة باللغة العربية
SCO	Shanghai Cooperation Organization	منظمة شنغهاي للتعاون
ONU / UN	United Nations	الأمم المتحدة
NATO / OTAN	North Atlantic Treaty Organization	حلف شمال الأطلسي
BRICS	Brazil, Russia, India, China, South Africa	مجموعة بريكس
RIC	Russia–India–China	تجمع روسيا–الهند–الصين
BRI	Belt and Road Initiative	مبادرة الحزام والطريق
AIIB	Asian Infrastructure Investment Bank	البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
CICA	Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia	مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا
RATS	Regional Anti-Terrorist Structure	الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب – SCO داخل
CIS	Commonwealth of Independent States	رابطة الدول المستقلة
EAEU	Eurasian Economic Union	الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
USA	United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WB	World Bank	البنك الدولي
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
SOFT BALANCE	Soft Balancing	التوازن الناعم
HARD BALANCE	Hard Balancing	التوازن الصلب

مقدمة

يمثّل النظام الدولي المعاصر فضاءً شديد التعقيد والتحول المتسارع، تتشابك فيه أدوار الفواعل التقليدية مع فواعل جديدة في مقدمتها المنظمات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية والأمنية الصاعدة، مما أفضى إلى إعادة تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ خارج الأطر الكلاسيكية القائمة على مركزية مفهوم الدّولة والتي كانت تهيمن على حقل العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، لم يعد النفوذ الدولي يُقاس بالمؤشرات العسكرية الصلبة وحدها، بل أخذ يتخذ أشكالاً أكثر مرونة وتعدداً، ترتكز على القدرة على التأثير غير المباشر في سلوك الفاعلين الدوليين عبر الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، وهو ما أسهم في بلورة تصورات جديدة حول طبيعة التوازنات القادمة في النظام الدولي.

ضمن هذا التحول البنيوي، برز مفهوم "التوازن الناعم" بوصفه إحدى أهم المقاربات التحليلية التي تعكس هذا التغير في هيكل القوة الدولية، إذ يقوم على فكرة التأثير التدريجي وغير القسري في موازين القوى من خلال بناء الشراكات الإستراتيجية، توسيع آفاق التعاون، وترسيخ شبكات الاعتماد المتبادل بين الفاعلين الدوليين. ويُنظر إلى هذا النوع من التوازن باعتباره بديلاً أكثر استدامة مقارنةً بالتوازن الصلب القائم على الردع العسكري المباشر، كونه يتيح إعادة تشكيل النفوذ الدولي عبر أدوات أقل صدامية وأعمق تأثيراً وأكثر استدامةً.

في هذا الإطار، برزت منظمة شنغهاي للتعاون كفاعل إقليمي ودولي متنامي في الفضاء الأوراسي، إذ استطاعت خلال العقود الأخيرة أن تتحول من إطار أمني محدود يُعنى بمكافحة التهديدات الإقليمية المشتركة، إلى تكتل متعدد الأبعاد يضم قوى كبرى في مقدمتها الصين وروسيا، إلى جانب دول ذات ثقل جغرافي وديموغرافي واقتصادي معتبر. وقد امتد نطاق عمل هذه المنظمة تدريجياً ليشمل مجالات التعاون الاقتصادي والطاقة والتكامل الإقليمي، في دلالة واضحة على طموحها في تجاوز وظيفتها الأمنية الأصلية نحو حضور أكثر فاعلية وتنوعا في المشهد الدولي.

ويكتسي تحليل دور منظمة شنغهاي للتعاون في النظام الدولي أهمية بالغة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة التي يشهد فيها العالم حالة متسارعة من إعادة التوازن بين القوى الكبرى والمتوسطة،

وتنامي التنافس بين نماذج متعددة لإدارة النظام الدولي. كما أن توسع المنظمة وتزايد أدوارها يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرتها الفعلية على الإسهام في إعادة تشكيل موازين القوى وفق منطق التوازن الناعم، بدل الاقتصار على كونها إطارًا تعاونيًا إقليميًا محدود التأثير.

وانطلاقً من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على موقع منظمة شنغهاي للتعاون ضمن بنية النظام الدولي الراهن، وتحليل الأدوات التي تعتمدها، والفرص التي تتيحها البيئة الدولية لتعزيز دورها، مقابل التحديات البنيوية والخارجية التي قد تحد من فاعليتها. كما تسعى إلى فهم طبيعة التحول في دور هذه المنظمة من مجرد إطار إقليمي إلى فاعل محتمل في إعادة صياغة بعض ملامح التوازن الدولي المعاصر.

أولًا_ أهمية الموضوع:

1_ الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه يندرج ضمن الدراسات الجديدة في العلاقات الدولية التي تعالج التحولات في مفهوم انتقال القوة وأنماط التوازن داخل النظام الدولي في الفترة الراهنة، إذ يساهم البحث في توضيح مفهوم "التوازن الناعم" باعتباره مقاربة تحليلية موازية لمفهوم التوازن العسكري الصلب، والتي تقوم على إبراز دور الأدوات غير الصدامية في التأثير على موازين القوى مثل: التعاون الاقتصادي، الدبلوماسية متعددة الأطراف وبناء الشراكات الإستراتيجية.

كما تتمثل أهمية الموضوع في التّطرق إلى دراسة ظاهرة الفواعل الإقليمية الصاعدة التي باتت تحتل مكانة متزايدة في أدبيات النظام الدولي،ومدى قدرتها على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي نحو التعددية القطبية.وتكمن القيمة المضافة لهذا البحث في اختبار مدى انطباق مفهوم التوازن الناعم على حالة منظمة شنغهاي للتعاون، وهو ما يُسهم في تطوير الإطار التحليلي لهذا المفهوم وتوسيع نطاق تطبيقه خارج السياقات الغربية التي نشأ فيها.فضلاً عن ذلك، تُغني هذه الدراسة الأدبيات العربية المتعلقة

بالتكتلات الإقليمية الصاعدة في الفضاء الأوراسي، وهي أدبيات لا تزال تفتقر إلى دراسات معمّقة من منظور نقدي ومقارن.

2_ الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية للموضوع في كونه يدرس منظمة شنغهاي للتعاون كفاعل دولي صاعد له تأثير متزايد في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية العالمية، ويسمح هذا البحث بتحليل آليات عمل المنظمة، وأدواتها المختلفة، ومدى قدرتها على التأثير في النظام الدولي، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو السياسي، كما يساهم في فهم طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى القيادية داخل المنظمة وتوجهات سياساتها الخارجية وخاصة العلاقة بين الصين وروسيا، وانعكاساتها على دور المنظمة في الساحة الدولية.

ثانياً– مبررات اختيار الموضوع:

1-المبررات الموضوعية:

من أهم المبررات الموضوعية التي دفعت لدراسة هذا الموضوع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الدولي الراهن، والتي تجعل من دراسة التكتلات الإقليمية الصاعدة ضرورة علمية، فمنظمة شنغهاي للتعاون تمثل نموذجاً لتكتل يجمع قوى كبرى ومتوسطة في فضاء جغرافي واحد، يحاول استعمال آليات التوازن المرنة لإعادة تشكيل النظام الدولي الذي مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تديره بمنطق القوة العسكرية.

2- المبررات الذّاتية:

– الرغبة الشّخصية في التعرف على المسارات المحتملة لهذا التكتل الطامح إلى لعب أدوار ناعمة موازنة للهيمنة الأمريكية، واستغلال الفرص المتاحة له خاصة بعد تتبع مخرجات قمة تيانجين 2025.

– دافع الفضول للتعرف على هذه المجموعة، خاصة مع ارتباط الموضوع بتكوين الباحث في تخصص العلاقات الدولية لا سيما في مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولي الذي تمّ من خلاله التّطرق إلى نماذج عديدة من التكتلات الإقليمية التقليدية والجديدة من مختلف مناطق العالم.

ثالثاً_ أهداف الدراسة:

1_ الأهداف العلمية:

_ نظراً لقلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية والعربية المتخصصة في موضوع التّكتلات الصاعدة ومفهوم التوازن الناعم بحكم حداثته، تعتبر هذه الدراسة فرصة للمساهمة في سد فراغ معرفي في الأدبيات المتعلقة بتوازنات القوى الجديدة على غرار منظمة البريكس ومجموعة شنغهاي للتعاون.

2_ الأهداف العملية:

_ تحليل دور مجموعة شنغهاي للتعاون في إعادة موازنة النظام الدولي نحو تعددية قطبية بأدوات مرنة غير عسكرية، وإبراز الرهانات الإستراتيجية التي تواجهها هذه المجموعة كقوة صاعدة، ثم دراسة التحديات الداخلية والبينية والخارجية التي تعترض طريقها كتحالف متماسك وفعّال، وفي الأخير التنبؤ بالآفاق المستقبلية لمدى قدرة منظمة شنغهاي للتعاون على التأثير في توازن القوى العالمي في ظل الهيمنة العسكرية الأمريكية.

رابعًا– الإشكالية:

يشكّل النظام الدولي المعاصر بيئةً متحولة تتجاوز فيها أنماط القوة حدودها التقليدية المرتبطة بالقدرات العسكرية، لتأخذ أبعاداً أكثر مرونة تقوم على التأثير غير المباشر وبناء الشراكات وتوسيع شبكات الاعتماد المتبادل. وعليه، ينطلق هذا البحث من محاولة فهم طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة شنغهاي للتعاون في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وخاصة فيما يتعلق بانتقال القوة من نمطها التقليدي الصلب إلى نمط التوازن الناعم. كما تطرح هذه الإشكالية تساؤلًا حول

مدى قدرة هذه المنظمة، باعتبارها تكتلًا إقليميًا صاعدًا، على التأثير الفعلي في موازين القوى الدولية، في ظل ما توفره البيئة الدولية من فرص وما تفرضه عليها من تحديات داخلية، بينية ودولية خارجية.

وعليه، ستتم صياغة الإشكالية الرئيسة للموضوع كما يلي:

إلى أي مدى يمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون أن تساهم في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي في ظل الفرص المتاحة والتحديات التي تقيدها؟

وينبثق عن هذه الإشكالية ثلاثة تساؤلات فرعية:

- ما المقصود بمفهوم التوازن الناعم في العلاقات الدولية؟ وماهي أبرز المداخل النظرية المناسبة لتحليل لتحليل دور منظمة شنغهاي للتّعاون في تحقيق التّوازن النّاعم في النّظام الدّولي؟
- ما هي الأدوات التي تمكّن منظمة شنغهاي للتعاون من استغلال الفرص المتاحة وتعزيز دورها كفاعل دولي صاعد؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي للتعاون، وما هي الآفاق المستقبلية لتطور دورها في النظام الدولي؟

خامسًا– فرضيات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي تمثل إجابات أولية ومؤقتة عن التساؤلات الفرعية المطروحة، على أن يتم اختبارها وتحليلها لاحقًا في متن البحث، وذلك على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** كلما اعتمدت منظمة شنغهاي للتعاون على مقاربات الإقليمية الجديدة، كلما ازداد تحوّلها من فاعل أمني إقليمي محدود إلى فاعل دولي متعدد الأبعاد قادر على المساهمة في التوازن الناعم.

- **الفرضية الثانية:** كلما قامت منظمة شنغهاي للتعاون بترشيد استثمار مقوماتها الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية كلما أدّى ذلك إلى تعزيز حضورها كفاعل دولي صاعد، والمساهمة في تحقيق التوازن الدولي الناعم.
- **الفرضية الثالثة:** كلما تعمّقت الخلافات البينية بين الأعضاء القياديين في منظمة شنغهاي للتعاون كلما تراجعت قدرتها على أداء دورها في تحقيق التوازن الناعم وتعزيز حضورها كفاعل دولي متماسك وفعّال.

سادسًا–حدود الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الإطار العام الذي يُنظم موضوع البحث من خلال ضبط أبعاده الموضوعية والمكانية والزمانية، وذلك على النحو الآتي:

1- الإطار المكاني:

تنحصر الدراسة جغرافيًا في الفضاء الأوراسيباعتباره المجال الحيوي لنشاط منظمة شنغهاي للتعاون، والذي يمثل نقطة التقاء القارتين الأوربية والآسيوية في كتلة تجمع روسيا والصين، دول من وسط آسيا وأخرى من جنوبها، وتشمل تحديدًا الدّول الأعضاء في المنظمة وهي: الصّين، روسيا، الهند، باكستان، إيران، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان. مع التطرق أيضاً إلى امتدادات تأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة في علاقتها مع الدول التي تحظى بصفة شريك أو مراقب، ومع القوى الكبرى والتكتلات الدولية الأخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الإطار الزماني:

تغطي الدراسة المرحلة الزمنية الممتدة من تاريخ الإعلان عن نشأة منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001 إلى غاية أحدث التطورات التي عرفتها المنظمة من خلال توسع عضويتها وتحول أدوارها في

الساحة الدولية، حيث تعتبر قمة تيانجين سنة 2025 حدثا محوريا في تاريخ المنظمة نقلها من تجمع إقليمي أمني إلى تكتل ذو ثقل جيوسياسي واقتصادي متزايد وبديل في عملية التوازنات الدولية.

سابعًا–الدّراسات السّابقة:

1– الدراسات العربية

أ. الدراسة الأولى:

روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟

المصدر:

مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 02، جامعة جيجل، ديسمبر 2017.

لمؤلفها: مشاور صيفي

تفصيل مضمون الدراسة:

تتناول هذه الدراسة طبيعة الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع التركيز على منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها أحد أبرز مظاهر هذا التقارب السياسي والاستراتيجي بين الدولتين. وترى الدراسة أن هذه الشراكة جاءت كرد فعل على النظام الدولي أحادي القطبية الذي قادته الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

تركز الدراسة على مجموعة من المحددات الأساسية التي دفعت روسيا والصين إلى تعزيز تعاونهما، أهمها:

– المحدد الجيوسياسي: ويتمثل في سعي الدولتين إلى إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي والدفع نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، بما يحد من الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية .

- المحدد الأمني: حيث عمل الطرفان على تطوير التعاون الأمني والعسكري لمواجهة التهديدات المشتركة، خاصة الإرهاب والانفصال والتطرف، وهو ما تجسد من خلال آليات منظمة شنغهاي للتعاون .

- المحدد الاستراتيجي: ويتعلق بمحاولة كل من روسيا والصين استعادة مكانتهما الدولية؛ فروسيا تسعى لاسترجاع نفوذها الذي فقدته بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بينما تعمل الصين على تأكيد صعودها كقوة عالمية كبرى ترفض لعب دور ثانوي في النظام الدولي .

كما توضح الدراسة أن منظمة شنغهاي للتعاون لم تعد مجرد إطار إقليمي للتعاون الأمني، بل أصبحت أداة استراتيجية لتنسيق المواقف بين موسكو وبكين في مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، ولتعزيز نفوذهما في آسيا الوسطى .

وتخلص الدراسة إلى أن الشراكة الروسية–الصينية تمثل تحالفًا استراتيجيًا قائمًا على المصالح المشتركة والرغبة في بناء نظام دولي أكثر توازنًا، رغم استمرار بعض الاختلافات المرتبطة بالمصالح الجيوسياسية لكل طرف .

ب. الدراسة الثانية:

منظمة شنغهاي للتعاون SCO نشأتها – أعضائها – دورها الإقليمي والدولي

المصدر:

مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، المجلد 2، العدد 4 ، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية، جامعة ذي قار – العراق، كانون الأول 2023.

لمؤلفه: فاضل عبدعلي حسن

تفصيل مضمون الدراسة:

تتناول هذه الدراسة نشأة منظمة شنغهاي للتعاون وتطورها منذ تأسيس ‘‘خماسية شنغهاي’’ سنة 1996، وصولًا إلى تأسيس المنظمة رسميًا سنة 2001، مع توضيح الظروف السياسية والأمنية التي

ساهمت في ظهورها، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومحاولة الولايات المتحدة توسيع نفوذها في آسيا الوسطى .

وتركز الدراسة على أهداف المنظمة وأدوارها الإقليمية والدولية، حيث تبرز أهمية التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء في مواجهة الإرهاب والتطرف والانفصال، إضافة إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين دول المنظمة .

كما توضح الدراسة أن منظمة شنغهاي للتعاون أصبحت إطارًا مهمًا للتنسيق بين القوى الكبرى، خصوصًا الصين وروسيا، من أجل تعزيز نفوذهما في آسيا الوسطى ومواجهة الهيمنة الغربية، مع توسع المنظمة بانضمام دول جديدة مثل الهند وباكستان .

وتخلص الدراسة إلى أن المنظمة تمثل أحد أبرز التكتلات الإقليمية الصاعدة في النظام الدولي، بالنظر إلى اتساع عضويتها وتعدد مجالات تعاونها السياسية والأمنية والاقتصادية .

2- الدراسات الأجنبية

أ-الدراسة الأولى:

The Shanghai Cooperation Organisation: Its Role and Place in the Development of Eurasia

المصدر:

Journal of Eurasian Studies، المجلد 9، العدد 2، يوليو 2018.

لمؤلفه Rashid Alimov :

تفصيل مضمون الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الدور الذي تؤديه منظمة شنغهاي للتعاون في تطوير منطقة أوراسيا، مع التركيز على

التحولات التي شهدتها المنظمة منذ تأسيسها، وانتقالها من إطار أمني إقليمي محدود إلى منظمة متعددة الأبعاد ذات تأثير سياسي واقتصادي واستراتيجي متزايد في النظام الدولي.

وتركز الدراسة على مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، أهمها تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال، إضافة إلى تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الدول الأعضاء. كما تبرز الدراسة أهمية المنظمة في دعم التكامل الإقليمي داخل الفضاء الأوراسي.

كما توضح الدراسة أن منظمة شنغهاي للتعاون أصبحت أداة مهمة للتنسيق بين القوى الكبرى، خاصة الصين وروسيا، في مواجهة التحولات الدولية والتقليل من الهيمنة الغربية، مع سعيها إلى ترسيخ نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التعاون والشراكة الإقليمية.

وتخلص الدراسة إلى أن المنظمة أصبحت أحد أبرز التكتلات الإقليمية الصاعدة في أوراسيا، بالنظر إلى اتساع مجالات نشاطها وتزايد تأثيرها في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

ب–الدراسة الثانية:

The Shanghai Cooperation Organisation: 'Tackling the Three Evils'. A Regional Response to Non-traditional Security Challenges or an Anti-Western Bloc?

المصدر:

Europe-Asia Studies، المجلد 61، العدد 3، 2009.

لمؤلفه Stephen Aris :

تفصيل مضمون الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تطور منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها إحدى أهم المنظمات الأمنية الإقليمية في

آسيا الوسطى، مع التركيز على دورها في مواجهة ما تسميه المنظمة ''الشرور الثلاثة''، والمتمثلة في الإرهاب والتطرف والانفصال. وتبحث الدراسة في مدى قدرة المنظمة على التحول إلى تكتل إقليمي مؤثر في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية .

وتركز الدراسة على الإطار الأمني الذي اعتمدته المنظمة، حيث توضح أن دول المنظمة وجدت في التعاون الأمني وسيلة لحماية استقرار أنظمتها السياسية وتعزيز التنسيق الإقليمي في آسيا الوسطى، خاصة بعد تصاعد التهديدات الأمنية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 .

كما توضح الدراسة أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست تحالفًا عسكريًا موجّهًا مباشرة ضد الغرب، كما يصورها بعض الباحثين، بل هي إطار إقليمي للتعاون الأمني والسياسي يهدف إلى معالجة القضايا الأمنية الداخلية والإقليمية للدول الأعضاء، مع تعزيز النفوذ الروسي والصيني في آسيا الوسطى .

وتخلص الدراسة إلى أن المنظمة استطاعت ترسيخ مكانتها كفاعل أمني إقليمي مهم في آسيا الوسطى، بفضل بنيتها التنظيمية وتوافق مصالح أعضائها، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بقدرتها على تحقيق توازن دائم بين المصالح الروسية والصينية داخل المنظمة .

ثامنا– الفجوة البحثية:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يتضح أن معظمها ركّز على نشأة منظمة شنغهاي للتعاون، وتطور عضويتها، وأدوارها الأمنية والإقليمية، إضافة إلى دراسة طبيعة الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا داخل المنظمة، أو تحليل مساهمتها في مواجهة التحديات الأمنية في الفضاء الأوراسي. كما تناولت بعض الدراسات دور المنظمة في دعم التعددية القطبية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

غير أن هذه الدراسات لم تتناول بصورة مباشرة ومتكاملة دور منظمة شنغهاي للتعاون في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي باعتباره إطاراً نظرياً حديثاً في حقل العلاقات الدولية، كما أنها لم تربط بين الأدوات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي تمتلكها المنظمة وبين قدرتها على التأثير في موازين

القوى الدولية من منظور التوازن الناعم. كذلك أغفلت أغلب الدراسات تحليل الفرص التي أتاحتها التحولات الجيوسياسية الراهنة للمنظمة، مقابل التحديات الداخلية والخارجية التي قد تحد من فاعليتها كفاعل دولي صاعد.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تسعى إلى تقديم معالجة تحليلية تجمع بين مفهوم التوازن الناعم ومنظمة شنغهاي للتعاون، من خلال دراسة الأدوات التي توظفها المنظمة لتحقيق هذا النوع من التوازن، وتحليل الفرص والتحديات التي تؤثر في قدرتها على الإسهام في إعادة تشكيل التوازنات الدولية، مع الاستناد إلى التطورات الحديثة التي شهدتها المنظمة، خاصة بعد توسع عضويتها وتنامي أدوارها خلال السنوات الأخيرة، وصولاً إلى مخرجات قمة تيانجين 2025.

تاسعا– مناهج واقترابات الدراسة:

يمكن اعتبار هذه الدراسة ذات طابع وصفي تحليلي، تقوم أولا على توصيف المقومات التي تتمتع بها منظمة شنغهاي للتعاون وتشخيص موقعها في النظام الدولي الراهن وتحولاته الجيوسياسية، ثمّ تحليل أدوراها وفق الآليات والفرص المتاحة، وتقييم مدى قدرتها على الفعالية والاستمرارية في أداء دور الموازن الناعم، بالإضافة إلى تحليل أهم التحديات التي تعترض سبيلها للمضي قدما نحو اكتساب قوة أكبر للتأثير على الصعيد العالمي.

ومن أهم المناهج المستخدمة والاقترابات:

- **الاقتراب المؤسسي**:وهو الاقتراب الرئيس في الدراسة، حيثيُعنى بتحليل أثر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه سلوك الفاعلين وتنظيم تفاعلاتهم، بما يسمح بفهم كيفية تشكّل قواعد التعاون والتنسيق داخل النظام الدولي. وبالنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها إطارًا مؤسسيًا ناشئًا يسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، فإن هذا الاقتراب يتيح تحليل كيفية بناء المنظمة لمؤسسات وآليات بديلة، ومحاولاتها إرساء قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي

والسياسي خارج نطاق الهيمنة الغربية، كما يسمح بدراسة درجة تماسك المنظمة كمؤسسة، ومدى قدرتها على التحول من تحالف ظرفي إلى فاعل مؤسسي دائم ومؤثر في النظام الدولي.

- **اقتراب الدور**: يركز اقتراب الدور على تحليل تصورات الفواعل الدولية لأدوارها الوطنية في النظام الدولي، سواء كما تعرّفها لنفسها أو كما يتوقعها الآخرون. وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في حالة منظمة شنغهاي للتعاون، حيث تتسم الدول الأعضاء بتنوع كبير في قدراتها ومواقعها الجيوسياسية. فكل من الصين وروسيا والهند وباكستان وغيرها من الدول الأعضاء تتبنى تصورات مختلفة لأدوارها الإقليمية والدولية، مما يؤثر في سلوكها داخل المنظمة ويؤدي أحيانًا إلى تباين في المواقف والتوجهات. كما يساعد هذا الاقتراب في تفسير الرهانات المرتبطة بتنسيق الأدوار داخل المنظمة، والصعوبات الناجمة عن التنافس أو تضارب الأدوار، خاصة بين القوى الكبرى كالصين وروسيا من جهة، وبقية الدول الأعضاء من جهة أخرى(الصين –الهند) (الهند –باكستان)، إضافة إلى تداخل هذه الأدوار مع أدوار القوى الدولية الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية
- **المنهج التاريخي**:تمت الاستعانة بهذا المنهج، وذلك لمقدرته التفسيرية على تطور الأحداث، حيث لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تأسست في إطاره منظمة شنغهاي للتعاون، ومتابعة تطور أدوارها وآفاقها المستقبلية في ضوء تطور النظام الدولي وتحولاته، إضافة إلى تتبع مراحل تحول المنظمة من إطار أمني محدود إلى تكتل متعدد الأبعاد.

عاشرا– صعوبات البحث:

واجه هذا البحث مجموعة من الصعوبات التي كان لها تأثير على مسار الإنجاز، من أبرزها:

- محدودية المراجع العلمية المفتاحية المتخصصة التي تتناول بشكل مباشر مفهوم التوازن الناعم، باعتباره مفهومًا حديثًا نسبيًا في أدبيات العلاقات الدولية، وقلة الكتب والمقالات التي تناولت بالدراسة دور منظمة شنغهاي كفاعل دولي صاعد خاصة ما يتعلق بمخرجات قمة تيانجين

(2025)، وهو ما جعل الدراسة تستعيض عن ذلك بتقارير ووثائق الكترونية من شبكة الانترنيت مع توثيقها.

- تباين التحليلات الأكاديمية ونقص المصادر الرسمية حول منظمة شنغهاي للتعاون، نتيجة لتعدد الزوايا التي يتم من خلالها دراسة هذه المنظمة، إضافة إلى الطابع المتغير والديناميكي لأدوارها وتوسعها المستمر، مما استدعى الاعتماد على مصادر متنوعة ومحاولة تحقيق قدر من التوازن والدقة في تحليل المعطيات والأرقام.

إحدى عشر–تقسيم البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومعالجة مختلف عناصر الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية مترابطة.يتناول **الفصل الأول**: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال التعريف بمنظمة شنغهاي للتعاون، وشرح مفهوم التوازن الناعم، واستعراض أهم المداخل النظرية المفسرة للموضوع. أما **الفصل الثاني**:فيركز على منظمة شنغهاي للتعاون كفاعل دولي صاعد، من خلال تحليل أدواتها المختلفة والفرص المتاحة أمامها لتعزيز دورها في النظام الدولي. ويختص **الفصل الثالث** بمعالجة التحديات التي تواجه المنظمة، إضافة إلى استشراف آفاق تطورها المستقبلية في ظل التحولات الجارية في النظام الدولي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنّظري للدّراسة

يعتبر الفصل الأول من أي دراسة علمية الإطار المحوري الذي يتم فيه توضيح المفاهيم الأساسية والنّظريات، وهو الأساس المرجعي الذي يساعد على تحليل موضوع البحث بعمق والإحاطة بمختلف أبعاده المفاهيمية والنظرية. وفي سياق هذه الدراسة، فإن التركيز ينصب على دور منظمة شنغهاي للتعاون في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي، حيث يمثل فهم نشأة المنظمة وتطورها، أهدافها وأدواتها، خطوة ضرورية لفهم الاستراتيجيات الإقليمية والدّولية التي تعتمدها الدول الأعضاء.

ويتناول هذا الفصل ثلاثة محاور أساسية:

– التعريف بمنظمة شنغهاي للتعاون، من خلال التّركيز على السياق التاريخي لتأسيسها، هيكلها التّنظيمي، أهدافها، وكذلك المقومات الجيوسياسية والبشرية التي تشكل دعائم قدرتها على التأثير في النظام الدولي.

– دراسة الإطار المفاهيمي للتوازن الناعم في العلاقات الدولية، مع توضيح الفروقات بين مفهوم التوازن الناعم والتوازن الصلب، وإبراز الأدوات والأسس التي يقوم عليها كل نوع.

– استعراض أهم المداخل النظرية التي تساعد على تفسير دور المنظمة كفاعل إقليمي ودولي صاعد، من خلال التطرق إلى المداخل التّالية: مدخل الإقليمية الجديدة، نظرية القوى التّعديلية الصّاعدة، ونظرية المركب الأمني الإقليمي.

المبحث الأول: التّعريف بمنظمة شنغهاي للتّعاون

يهدف هذا المبحث إلى تقديم رؤية شاملة عن منظمة شنغهاي للتعاون، من خلال دراسة جذورها التاريخية، مراحل تأسيسها وتطورها، هيكلها التنظيمي وأهدافها، وكذلك الإمكانيات الجيوسياسية والبشرية التي تمتلكها. ويشكل الاطلاع على هذه العناصر مدخلًا أساسيًا لفهم دور المنظمة في النظام الدولي المعاصر، وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على لعب دور محوري في التوازن الناعم بين القوى الدولية والإقليمية.

يتناول المبحث ثلاثة مطالب رئيسية: يختص المطلب الأول بدراسة السياق التاريخي لتأسيس المنظمة ومراحل توسعها من خلال إبراز تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية على تأسيسها، وتتبع أهم المحطات المفصلية التي مرت بها حتى وصلت إلى الوضع الحالي. بالإضافة إلى تسليط الضّوء على الهيكل التنظيمي للمنظمة وأهدافها لتوضيح كيفية تنظيم عملها داخليًا، والأدوات القانونية والإدارية التي تمكنها من تنفيذ برامجها. وفي الأخير يركز المطلب الثالث من هذا المبحث على أهم المقومات الجيوسياسية والبشرية للمنظمة التي تعتبر مصدر قوتها من خلال الإشارة إلى أهم الموارد والمزايا والإمكانات التي تمنحها القدرة على التأثير إقليميًا ودوليًا.

المطلب الأول: السّياق التّاريخي لتأسيس منظمة شنغهاي ومراحل توسعها

تُعد منظمة شنغهاي للتعاون من أبرز الأطر المؤسسية الإقليمية في منطقة أوراسيا، حيث تضم دولًا ذات وزن جيوسياسي واقتصادي متزايد على غرار الصّين وروسيا العضوين الدائمين في مجلس الأمن الدولي وفي مجموعة العشرين (بالإضافة إلى الهند) وفي مجموعة البريكس أيضا (بالإضافة إلى إيران)، وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.[1] يهدف هذا المطلب إلى دراسة السياق

[1] محمد حسين كاظم العيساوي، "منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في إطار القانون الدولي"، **مجلة العلوم القانونية**، المجلد 30، العدد الأول، 2015، ص. 4.

التاريخي لتأسيس المنظمة ومراحل تطورها وتوسعها، كخطوة أساسية لفهم دورها الحالي في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي.

وتعرف منظمة شنغهاي للتّعاون(SCO)على أنها:"منظمة دولية حكومية دائمة واتحاد إقليمي سياسي وأمني واقتصادي تأسس في 15 جوان 2001 في مدينة شنغهاي (الصين) على يد ست دول هي: الصين، روسيا ،كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان، ثم توسعت لاحقاً لتشمل كلا من: باكستان والهند(2017)وإيران(2023)، وأخيراً بيلاورسيا (2024)ليصبح عددها الإجمالي 10 أعضاء. وقد كان الهدف المعلن للمنظمة، وفق موقعها الرسمي، هو "تعزيز الثقة المشتركة، وعلاقات حسن الجوار بين الدول الأعضاء، والتعاون الفعّال في مجالات السياسة والتجارة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم وغيرها من المجالات. كما يسعى أعضاء المنظمة أيضاً إلى ضمان السلم والأمن على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"[1]، إلى جانب الدفع نحو إقامة "نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، ديمقراطي وعادل وعقلاني."[2]

تزامن إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون مع ظروف أفضت فيها التحولات البنيوية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى بروز مقاربات نظرية جديدة في حقل العلاقات الدولية، أكدت على مركزية التنسيق والتعاون بين الدول بوصفهما بديلين عن منطق الفوضى والصراع الذي طبع التحليلات الواقعية التقليدية. وفي هذا السياق، برزت الظاهرة التكاملية باعتبارها أحد المفاهيم المحورية، لما توليه من اهتمام خاص بجانب التعاون ضمن التفاعلات الدولية، لاسيما على المستوى الإقليمي[3].

[1]هشام فتحي، "**منظمة شنغهاي للتعاون.. ما هي ومن أعضاؤها؟**"، نُشر في موقع اقتصاد الشّرق، آخر تحديث 31 أغسطس2025، 12:54، متوفر على الرابط:
https://asharqbusiness.com/economics/95689/منظمة-شنغهاي-للتعاون-ما-هي-ومن-أعضاؤها/

[2]"**منظمة شنغهاي.. حلف سياسي واقتصادي يضم نصف البشرية**"، موسوعة الجزيرة نت، آخر تحديث 2 سبتمبر2025،11:02 متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016

[3]عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجّه نحو العالمية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.12 (كانون الثاني/يناير 2015)، ص. 93–96.

وقد أسهم تطور التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية في إبراز الإقليم كوحدة تحليل مستقلة نسبيًا عن النظام الدولي الشامل، لما يتميز به من خصوصيات وتفاعلات نوعية تختلف في طبيعتها وحدّتها عن التفاعلات العالمية. وارتبط هذا التوجه ببروز مفهوم الإقليمية الجديدة، خاصة ذات البعد الاقتصادي، التي تزامنت مع إنشاء عدد من التكتلات والمنظمات الإقليمية في مختلف مناطق العالم، مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية(MERCOSUR) عام 1991، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA)عام 1994، إضافة إلى تطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)منذ بداية التسعينيات، إلى جانب منظمات إقليمية أخرى[1].

إلى جانب ذلك، ساهم تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف، في دفع الدول إلى إعادة صياغة عقائدها الأمنية، عبر الانتقال من مفهوم الأمن الوستفالي التقليدي المرتكز على الدولة، إلى مفهوم الأمن الإقليمي القائم على توحيد الجهود الجماعية لمواجهة التهديدات المشتركة. وفي هذا الإطار، برزت إسهامات باري بوزان وأولي ويفر من خلال طرحهما لمفهوم مركّب الأمن الإقليمي، الذي يفترض أن المشكلات الأمنية للدول مترابطة على نحو يجعل من الصعب معالجتها بصورة منفردة، كما أدخلا متغير الاختراق للإشارة إلى تدخل القوى الكبرى داخل الأقاليم بهدف حماية مصالحها وتعزيز نفوذها الجيوسياسي.

وفي مواجهة هذا الاختراق، يسعى الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الإقليم إلى إنتاج ديناميات أمنية جماعية تقوم على تعزيز التنسيق والتعاون، بما يحدّ من قدرة القوى الكبرى على اختراق المجال الحيوي للوحدات المكوّنة للمركب الإقليمي[2].كما طوّر إيمانويل آدلر ومايكل بارنت مفهوم الجماعة الأمنية الذي صاغه كارل دويتش، من خلال التركيز على الشروط التي تدفع الدول نحو التكامل الأمني الطوعي

[1] **منظمة شنغهاي للتعاون**، «**نبذة عن المنظمة وأهدافها**»، موقع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام،تم الاطلاع 20 يناير 2026 الساعة 21:30. متوفر على الرابط:

https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

[2] منظمة شنغهاي، LCSS، "**منظمة شنغهاي للتعاون**"، https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-145/، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

لمواجهة التهديدات المشتركة، سواء كانت داخلية أو خارجية، مؤكدين على دور الثقة المتبادلة في تعزيز تماسك الهوية الجماعية وتقليص منطق الشك والتنافس.

وتتباين دوافع إنشاء المنظمات الإقليمية تبعًا للخصوصيات الجغرافية والسياسية لكل منطقة، فقد تكون ذات طابع ثقافي أو اقتصادي أو أمني-جيوبوليتيكي، ناتج عن الشعور بالحاجة إلى التكامل لمواجهة تهديدات مشتركة أو للحد من اختراق قوى خارجية للإقليم. وفي هذا السياق، جاءت منظمة شنغهاي للتعاون التي أُعلنت رسميًا عام 2001، بهدف مواجهة ما يُعرف بـ"الشرور الثلاثة" المتمثلة في الإرهاب، والتطرف، والنزعات الانفصالية، فضلًا عن كونها إطار موازن للنفوذ الغربي وتعزيز التعددية القطبية.[1]

وكان من أبرز الدوافع الأمنية وراء إنشاء هذه المنظمة القضاء على ما تصفه دولها الأعضاء – وخاصة الصين– بـ«حركة التحرير الإيغورية المسلحة»، والعمل على تصفية بقاياها. وقد دفع ذلك دول المنظمة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات، من بينها تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية، وإرساء إجراءات لبناء الثقة في المجال العسكري بهدف الحدّ من التوتر في المناطق الحدودية، كما شُكّلت لجان من خبراء الدول الخمس لمتابعة هذه القضايا.[2]

وسبق إنشاء المنظمة تأسيس "مبادرة خماسي شنغهاي" عام 1996، التي أطلقتها الصين وضمت إلى جانبها روسيا وكلًا من كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان. وتندرج هذه المبادرة ضمن الرؤية الإستراتيجية للصين بوصفها قوة صاعدة، لاسيما فيما يتعلق بدائرتها الإقليمية في آسيا الوسطى. وقد شكّل شعار "الصعود السلمي للصين" الذي طُرح رسميًا في مطلع الألفية الثالثة، أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية، بهدف طمأنة دول الجوار بأن تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية الصينية لا يشكّل تهديدًا للأمن الإقليمي[3].

[1] **المرجع نفسه**، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

[2] عبد الحق دحمان، **مرجع سابق**، ص .96

[3] فاضل عبد علي حسن، "منظمة شنغهاي للتعاون SCO نشأتها – أعضائها – دورها الإقليمي والدولي"، **مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية**، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية، جامعة ذي قار – العراق، العدد السابع، كانون الأول 2023، ص. 484.

غير أن مسألة الصعود الصيني ظلت محل جدل نظري بين الواقعيين والليبراليين، فبينما يرى الليبراليون أن الصين تسعى للاندماج في النظام الدولي القائم بوصفها قوة محافظة، يذهب الواقعيون إلى اعتبارها قوة تعديلية تطمح إلى إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وهو خطاب وظّفته الولايات المتحدة لتبرير سياساتها الرامية إلى الحد من النفوذ الصيني في آسيا الوسطى.

أما من المنظور الروسي، فإن إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون ارتبط بجملة من الاعتبارات الأمنية والجيوسياسية، أبرزها مواجهة التهديدات العابرة للحدود، إلى جانب التصدي لتوسع حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى والقوقاز الذي يمثل عمقًا استراتيجيًا لروسيا. وقد مثّل انهيار الاتحاد السوفيتي صدمة إستراتيجية لروسيا الجديدة، التي سعت لاحقًا إلى إعادة بناء مشروعها الأوراسي في مواجهة الهيمنة الأطلسية وترسيخ طموح التعددية القطبية.[1]

وفي هذا السياق، قدّم ألكسندر دوغين، أحد أبرز منظّري الأوراسية الجديدة، تصورًا فلسفيًا وجيوسياسيًا لمستقبل روسيا، قائمًا على رفض هيمنة الليبرالية الغربية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، معتبرًا أن منظمة شنغهاي تمثل أداة تكتيكية ضمن هذا المشروع.ورغم وجود شكوك متبادلة بين الصين وروسيا حدّت في بعض المراحل من تطور شراكتهما الإستراتيجية، فإن التحديات المشتركة، وعلى رأسها السياسات الأمريكية الرامية إلى تكريس الأحادية القطبية واختراق فضاء آسيا الوسطى، دفعت الطرفين إلى توحيد جهودهما داخل إطار منظمة شنغهاي للتعاون. وبذلك، تحوّل "التهديد المشترك"إلى عامل بنيوي هام في تعزيز التقارب الروسي–الصيني وبناء توازن إقليمي في مواجهة الهيمنة الغربية.

كانت المنظمة تضم في بداياتها ست دول مؤسِسةهي: الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان. يمثل اختيار هذه الدول توازنًا دقيقًا بين القوى الكبرى والصغرى في أوراسيا،فالصين وروسيا تمثلان قوتان كبيرتان تتمتعان بقدرة اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة، وهما قادرتان على التأثير في النظام الدولي بشكل عام.أمّا الدول الأصغر في آسيا الوسطى (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان) فهي تلعب دورًا محوريًا في ربط القوى الكبرى بالمنطقة، وتمثل مواقع

[1] رشيد عليموف، "دور منظمة شنغهاي للتعاون في مواجهة التهديدات للأمن والسلام"،**مجلةUN Chronicle** ، المجلد 54، العدد 3، 2017، ص. 34–37.

إستراتيجية مهمة على طول الحدود وعبر طرق التجارة والطاقة، بينما تمثل أوزبكستان قلب آسيا الوسطى، وتمتلك قدرة على التأثير في استقرار المنطقة، كما أن موقعها الجغرافي جعلها عنصرًا حيويًا في أي تعاون إقليمي شامل[1]. فاختيار هذه الدول يعكس رؤية المنظمة في تحقيق توازن جيوسياسي داخلي، حيث تدمج مصالح القوى الكبرى مع مصالح الدول الأصغر لتوفير إطار مشترك للتعاون والتنمية والاستقرار. وفيما يلي توضيح توسع العضوية في المنظمة تدريجيا فيهذا الجدول:

الجدول رقم 01: توسع العضوية في منظمة شنغهاي(2001-2024)

الدول الأعضاء	الدول المراقبة	شركاء الحوار
الصين(2001)	أفغانستان(2012) تجميد عضويتها بعد وصول حركة طالبان للسلطة (2021)	أرمينيا، أذربيجان، نيبال، (2016)
روسيا(2001)	منغوليا (2024)	تركيا (2005)
كازاخستان(2001)		كمبوديا(2015)
قرغيزستان(2001)		سريلانكا (2009)
طاجكستان(2001)		مصر، قطر، السعودية (2021)
أوزبكستان(2001)		الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، ميانمار، المالديف (2022)
الهند وباكستان (2017)		
إيران (2023)		
بيلاروس (2024)		

[1] رشيد عليموف، **مرجع سابق**، ص.34-37.

المصدر:هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، "منظمة شنغهاي للتعاون (SCO): الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة"، **مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية**، ع.33، (2022)، ص.716.

يشكل الإعلان التأسيسي للمنظمة حجر الأساس لجميع نشاطاتها، إذ نص على مجموعة من المبادئ التي شكلت الركائز القانونية والسياسية للعمل المشتركيتصدرها: مبدأ الثقة المتبادلة حيث تهدف إلى بناء بيئة يسودها التعاون بين الدول الأعضاء، بحيث يقلل من احتمالات النزاعات ويعزز الاستقرار الإقليميويشمل ذلك تبادل المعلومات، التعاون الأمني المشترك، ومراقبة الحدود[1]. بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ المنفعة المشتركة، بحيث يضمن أن تكون جميع المبادرات والقرارات في مصلحة جميع الدول الأعضاء، ويحفز التعاون الاقتصادي، العسكري والسياسي. كمايساعد هذا المبدأ على منع هيمنة أي دولة على الأخرى ويعزز شعور المساواة بين الأعضاء.ويؤكد مبدأ المساواة على احترام السيادة الوطنية لكل دولة عضو، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هذا المبدأ أساسي لتفادي النزاعات الداخلية بين الأعضاء وضمان استمرار التعاون المستدام. وكان من بين أهم المبادئ التي نص عليها التشاورالذي يعتمد على الحوار والتنسيق بين الدول قبل اتخاذ أي قرارات جماعية، مما يضمن توافقًا سياسياً وإستراتيجية مشتركة، ويسهم في تطوير سياسات مشتركة للتعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية.وأخيرا، احترام مبدأ التنوع الثقافي والاعتراف بالاختلافات العرقية والدينية والثقافية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعتبر قاعدة للتفاهم والتعايش السلمي. هذا المبدأ يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المنظمة ويقوي الروابط بين شعوبها.[2]

أدى تأسيس المنظمة رسميًا إلى توسيع أفق التعاون بين الدول الأعضاء ليشمل الأمن الإقليمي من خلال تطوير آليات لمكافحة الإرهاب والتطرف والجرائم العابرة للحدود، السياسات الاقتصادية المشتركة بما في ذلك مشاريع البنية التحتية والتعاون في مجالات الطاقة والنقل. والتعاون الثقافي والسياسي من خلال تبادل الخبرات، تنظيم المؤتمرات، وتعزيز الحوار بين الشعوب. كما يعكس التأسيس الرسمي رغبة الدول المؤسسة في بناء منظمة قائمة على القيم المشتركة، وتجنب الهيمنة الأحادية أو النزاعات الثنائية،

[1] **المرجع نفسه** ص18-.21.

[2] منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) ، "**البيانات الرسمية حول توسع العضوية ومراحل التطور**"، الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون، تم الاطلاع في **20 يناير 2026**، **الساعة 14:30**،https://eng.sectsco.org/20170109/192193.html

وهو ما يساعدها على التكيف مع التغيرات الجيوسياسية في المنطقة والعالم، ويعزز قدرتها على لعب دور في التوازن الناعم في النظام الدولي. ويمكن القول إن التأسيس الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون يمثل نقلة نوعية من مجرد إطار أمني مؤقت إلى منظمة متكاملة متعددة الأبعاد، إذ يربط بين الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما يعكس التأسيس إدراك الدول المؤسسة لأهمية التنسيق والتعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الدولية المعقدة، بما في ذلك النفوذ المتزايد للقوى الكبرى الأخرى في المنطقة[1].

وفيما يلي خريطة توضح أعضاء المنظمة:

الخريطة رقم01: التوزيع الجغرافي لدول منظمة شنغهاي للتعاون

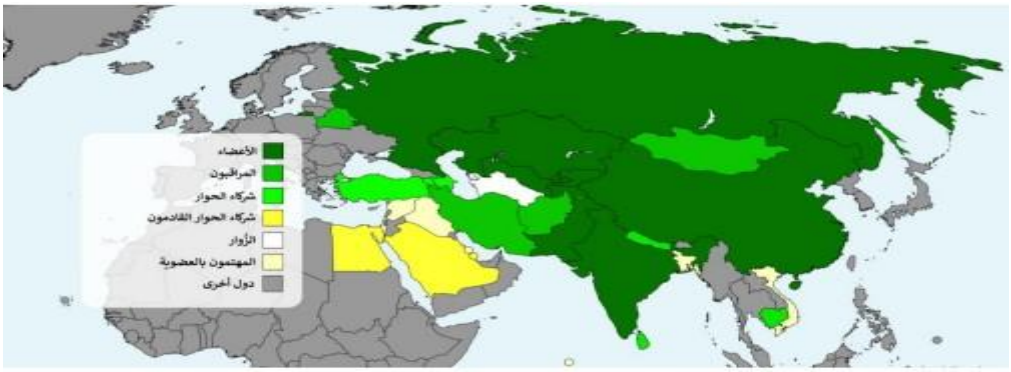

المصدر: إبراهيم حردان مطر، "قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: قراءة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا طموح الشرق ومخاوف الغرب"، **مجلة قضايا آسيوية**، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد 07، العدد 26، 2025، ص. 12.

وقد مرت منظمة شنغهاي للتعاون منذ تأسيسها عام 2001 بعدة مراحل رئيسية، يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات متسلسلة، تعكس تطور أهداف المنظمة وأدواتها ووضعها الإقليمي والدولي:

المرحلة الأولى: التّركيز على الأمن (2001–2003)

مع تأسيس المنظمة رسميًا، كان الأمن الإقليمي الهدف الأساسي للدول الأعضاء، خاصة في ظل التحديات التي واجهتها المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وقد ركزت هذه المرحلة على مكافحة الإرهاب والتطرف والنّزعات الانفصالية، والتي أطلقت عليها الدول الأعضاء مصطلح "قوى الشر

[1] محمد حسين كاظم العيساوي، **مرجع سابق**، ص. 16.

الثلاث". وكان من أهم الأولويات التي ركزت عليها مواجهة النزاعات العرقية والدينية وحماية الحدود، خاصة مع ارتفاع نشاط الجماعات الانفصالية في آسيا الوسطى[1]، إذ شهدت المنطقة خلال تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة عدة اضطرابات أمنية ذات طابع عرقي وديني. ومن أبرز الأمثلة على ذلك نشاط الحركة الإسلامية الأوزبكية التي ظهرت في أواخر التسعينيات وسعت إلى إسقاط الحكومة في أوزبكستان وإقامة نظام إسلامي، كما نفذت عمليات مسلحة وتسللات عبر الحدود في منطقة وادي فرغانة التي تتقاسمها أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. كذلك شهدت المنطقة توترات عرقية حادة، من أهمها أحداث العنف التي اندلعت في جنوب قيرغيزستان سنة 2010 بين القيرغيز والأوزبك، والتي أدت إلى سقوط مئات الضحايا ونزوح أعداد كبيرة من السكان، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي لمواجهة هذه التحديات وضمان الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، تم توقيع ميثاق المنظمة في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية في جوان2002 والذي دخل حيز التنفيذ منذ 19 سبتمبر 2003[2]، ووضع أسسًا قانونية وتنظيمية للعمل المشترك، وحدد الصلاحيات والهياكل الداخلية للمنظمة، بما في ذلك آليات التشاور بين الدول الأعضاء ومجالات التعاون الأمني. وقد لعبت هذه المرحلة دورًا محوريًا في ترسيخ الثقة بين الدول الأعضاء، وتأسيس بيئة إقليمية مستقرة، مهدت الطريق لاحقًا لتوسع مهام المنظمة في مجالات غير أمنية.[3]

المرحلة الثانية: التوسع الجغرافي والسياسي (2004–2017)

حيث شهدت هذه المرحلة تحول المنظمة من إطار أمني إقليمي محدود إلى منظمة ذات بعد جيوسياسي أوسع، مع انضمام دول جديدة لتعزيز وزنها الدولي، فانضمام الهند وباكستان عام 2017 منح المنظمة قدرًا أكبر من التوازن الجيوسياسي على مستوى العالم، نظرًا لأهمية الدولتين اقتصاديًا

[1] **منظمة شنغهاي للتعاون**، «**نبذة عن المنظمة وأهدافها**»، موقع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

[2] خير سالم ذيابات، "الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013: تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو؟"، **دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ع.1، 2016، ص .358.

[3] منظمة شنغهاي، LCSS، «**منظمة شنغهاي للتعاون**»، https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-145/، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

وعسكريًا، ولتمثيلهما نصف سكان آسيا تقريبًا. كما انضمت لاحقًا إيران عام 2023 وروسيا البيضاء عام 2024، ليصل عدد الأعضاء الدائمين إلى عشر دول. يعكس هذا التوسع رغبة المنظمة في تحقيق حضور عالمي أكبر، والمشاركة في صياغة سياسات إقليمية ودولية.[1]كما يعكس أيضًا قدرة المنظمة على استقطاب دول كبرى وصاعدة، وتحويلها إلى منصة سياسية وإقليمية تتعامل مع قضايا الأمن والاقتصاد والطاقة، بعيدًا عن النزاعات الثنائية بين الدول.

المرحلة الثالثة: التحول إلى منظمة متعددة الأبعاد مع توسيع العضوية(منذ 2017)

دخلت المنظمة مرحلة التحول إلى منظمة متعددة الأبعاد، حيث لم تعد مقتصرة على الأبعاد الأمنية فقط، بل شملت أيضا الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال تنسيق السياسات الداخلية والخارجية بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون في مجالات التنمية والبنية التحتية والطاقة، المشاركة في مشاريع التنمية الإقليمية مثل الربط بين شبكات النقل والسكك الحديدية والمطارات، مما عزز من مكانة المنظمة كمحرك إقليمي للتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى التعاون الثقافي، من خلال تبادل الخبرات والفعاليات الأكاديمية والثقافية، بهدف تعزيز الفهم المشترك والتلاحم الاجتماعي بين شعوب الدول الأعضاء. وقد شكّل "إعلان تيانجين"، الذي صدر خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون في الصين عام 2025، مؤشرًا واضحًا على هذا التحول الذي عرفته المنظمة نحو إطار أكثر شمولًا وتعددًا في جميع المجالات، فلم تعد اهتماماتها تقتصر على القضايا الأمنية التقليدية، بل امتدت لتشمل التعاون الاقتصادي والتنموي طويل المدى، والتنسيق السياسي، وتعزيز التبادل الثقافي والدولي بين الدول الأعضاء، كما حمل رؤية لمستقبل النظام الدولي متعدد الأقطاب.[2]

المطلب الثّاني: الهيكل التّنظيمي للمنظمة وأهدافها

[1] **المرجع نفسه**، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

[2] منظمة شنغهاي، LCSS، »**منظمة شنغهاي للتعاون**«، https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-145/، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

يعتبر الهيكل التنظيمي لأي منظمة دولية العصب المركزي الذي يثبت قدرتها على اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات. في حالة منظمة شنغهاي للتعاون، فإن دراسة هذا الهيكل تُتيح فهم آليات التنسيق بين الدول الأعضاء، وطرق معالجة القضايا الأمنية، الاقتصادية، والسياسية، وكذلك فهم دورها في تعزيز التوازن الناعم في النظام الدولي. ويرتبط الهيكل التنظيمي ارتباطاً وثيقاً بأهداف المنظمة، إذ أن كل هيئة أو لجنة تُسهم في تحقيق جانب من جوانب التعاون بين الدول الأعضاء، سواء على الصعيد السياسي، الأمني، الاقتصادي، أو الثقافي. كما يوضح الهيكل كيفية توزيع السلطات، اتخاذ القرارات، وآليات المتابعة والتقييم للسياسات والمشاريع المشتركة[1]. ويتميز الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون بالتعدد والتدرج بين مستويات اتخاذ القرار، ويشمل مايلي:

- **المجلس الأعلى لقادة الدول الأعضاء:(Heads of State Council)**

يُعد الهيئة الأعلى في المنظمة، ويضم رؤساء الدول الأعضاء، يجتمع المجلس بصفة دورية لمناقشة السياسات الإستراتيجية الكبرى للمنظمة، بما في ذلك الأمن الجماعي، التطورات الاقتصادية، والسياسات الدولية. من أهم صلاحياته إقرار الاستراتيجيات طويلة المدى، التوجيه السياسي العام، والموافقة على انضمام أعضاء جدد[2].يلعب المجلس دورًا أساسياً في ضمان توافق السياسات بين الدول الأعضاء وتجنب النزاعات الثنائية، ويُعد المرجعية النهائية في حل أي خلافات إستراتيجية.

- **مجلس رؤساء الحكومات:(Heads of Government Council)**

حيث يركز على السياسات الاقتصادية، مشروعات التنمية، وتكامل البنية التحتية الإقليمية. يُشرف المجلس على وضع خطط التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مثل مشاريع النقل

[1] منظمة شنغهاي، LCSS، "**الهيئات العليا للمنظمة**"،https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-145/، تم الاطلاع 21 يناير 2026.

[2] وزارة الخارجية الصينية، **تقرير سنوي عن دور منظمة شنغهاي للتعاون**، 2021، ص. 15–18، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng.

والسكك الحديدية والطاقة، كما يقوم بدراسة الميزانيات المشتركة للبرامج الاقتصادية، وتنسيق الاستثمارات المتبادلة، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.[1]

- **المجلس الوزاري للشؤون الخارجية**:(**Foreign Ministers Council**)

يتولى تنسيق السياسات الخارجية والدبلوماسية للمنظمة، يمثل أداة لحل النزاعات البينية بين الدول الأعضاء عبر التشاور الدائم، ويعمل على تعزيز التفاهم المشترك في القضايا الإقليمية والدولية يساهم هذا المجلس في بناء صورة المنظمة دوليًا، ويعزز قدرتها على التأثير في المسائل الإقليمية الكبرى.

- **اللجنة الدائمة للتعاون**:(**Permanent Committee for Cooperation**)

هيهيئة فنية تضم خبراء ومختصين من الدول الأعضاء، وتعمل على متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجالس العليا. تشمل اللجنة فرق عمل متخصصة في الأمن، الطاقة، الاقتصاد، الثقافة، والتجارة، وهي مسؤولة عن التقارير الدورية ومراجعة الأداء. تساعد اللجنة في ربط الاستراتيجيات السياسية العليا بالخطط التنفيذية العملية على الأرض.[2]

- **الأمانة العامة**:(**Secretariat**)

حيث تتولى الإدارة اليومية للمنظمة، بما في ذلك تحضير الاجتماعات، إعداد التقارير، ومتابعة المشاريع المشتركة. يقع مقرها الرئيسي في بكين(الصين)، وتعمل على تسهيل التواصل بين الدول الأعضاء. تلعب الأمانة دورًا رئيسيًا في التوثيق، حفظ البيانات الرسمية، ونشر المعلومات حول أنشطة المنظمة للجمهور والمجتمع الدولي.

- **المراكز الإقليمية المتخصصة**:(**Regional Cooperation Centers**)

[1] منظمة شنغهاي، LCSS، **"اللجان الدائمة والمتخصصة"**، تم الاطلاع 21 يناير 2026.

[2] محمد حسين كاظم العيساوي،**مرجع سابق**، ص.22

إذ تشمل مراكز مكافحة الإرهاب، مراكز الطاقة، مراكز النقل والاتصالات، ومراكز التعاون الثقافي والعلمي. تقوم هذه المراكز بدور جسر بين السياسات العليا والتنفيذ العملي للمشاريع، وتعمل على تنسيق البحث العلمي، التدريب، والمبادرات الثقافية. كما تساعد على تعزيز التكامل الإقليمي، وزيادة فعالية التعاون بين الدول الأعضاء.

ومن أهم هذه المراكز الإقليمية المتخصصة، ينبغي تسليط الضوء على الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب(RAT)وهو جهاز أمني، أنشئ بهدف تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات المشتركة، خاصة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية. يقع مقره في طشقند (أوزبكستان) على تنسيق الجهود الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إعداد قواعد بيانات مشتركة حول الجماعات والأفراد المرتبطين بالأنشطة الإرهابية والمتطرفة. كما يتولى الهيكل تنظيم التدريبات والمناورات الأمنية المشتركة، وتطوير آليات التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والجريمة المنظمة. ويُعد من أبرز المؤسسات العملية داخل المنظمة، نظرًا لدوره المباشر في تنفيذ السياسات الأمنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وعموما، يتسم عمل هذا الهيكل التنظيمي بضعف الطابع الإلزامي لقراراتها التي تتخذ بطريقة توافقية، ويعكس هذا أيضا اختلاف الأولويات باختلاف مصالح الدول الأعضاء وتباين قوتها ونفوذها، بالإضافة إلى هيمنة الأبعاد الأمنية عليها رغم سعيها لأن تكون منظمة شاملة متكاملة الابعاد والأهداف.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون

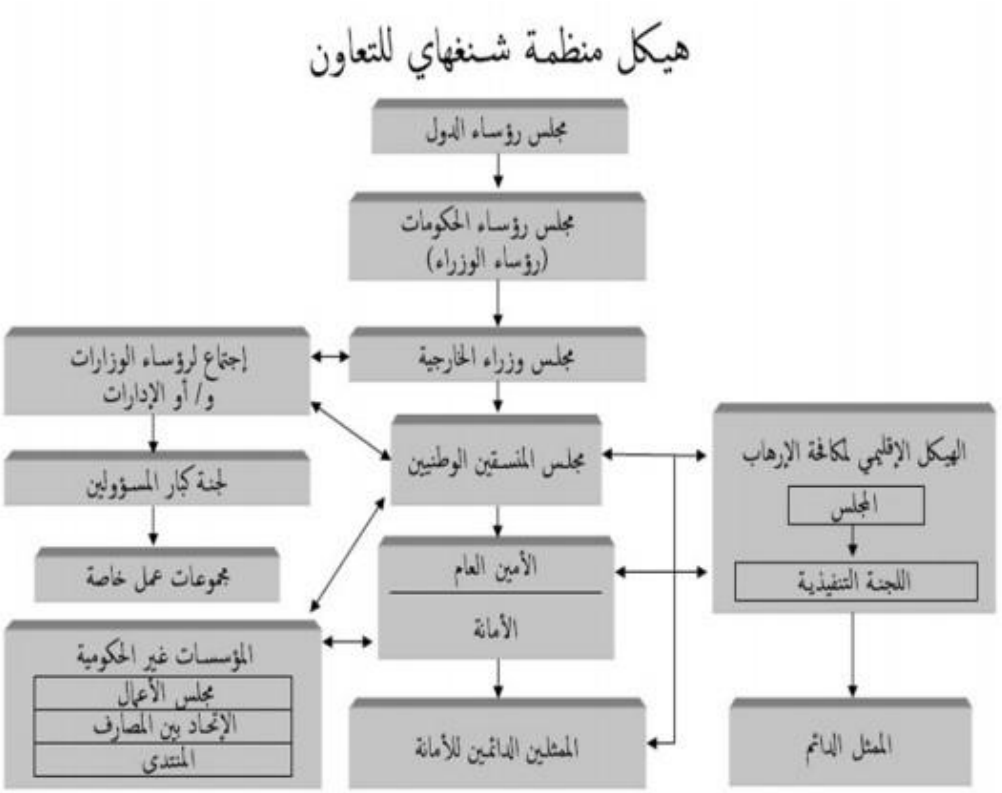

المصدر: هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، **مرجع سابق**، ص. 715.

أما فيما يخص أهداف منظمة شنغهاي للتعاون، فهي تنطلق من مبادئ الإعلان التأسيسي الذي صاغته الدول المؤسسة، وتقوم على الثقة المتبادلة، المنفعة المشتركة، المساواة، التشاور، واحترام التنوع الثقافي. هذه الأهداف تمتد لتغطي مجالات متعددة تتكامل مع الهيكل التنظيمي للمنظمة، حيث تسهم كل هيئة في تحقيق جانب من هذه الأهداف والتي تنقسم إلى: الأهداف المعلنة وفقا لميثاق المنظمة مثل مكافحة «الشرور الثلاثة» الذي يعدحجر الزاوية في هيكل التعاون الأمني للمنظمة، حيث تلتزم الدول الأعضاء بمحاربة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف الديني.[1]

وقد تم إنشاء الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب لتنسيق تبادل المعلومات الاستخباراتية، تنفيذ العمليات الأمنيةوتعزيز الثقة وحسن الجوار، حيث تسعى المنظمة لتصفية الخلافات الحدودية وخلق مناخ من الشفافية العسكرية لتقليل احتمالات الصدام المسلح بين الدول الأعضاء. ويعتبرالتكامل الاقتصادي

[1] هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، **مرجع سابق**، ص.719.

والتجاري من أهم أهدافها حيث تسعى لتسهيل حركة البضائع ورؤوس الأموال، والسعي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتطوير ممرات النقل الدولية، بما في ذلك مشروع طريق الحرير الجديد. بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة إذ تعمل المنظمة على تطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة الكوارث الطبيعية والأوبئة، والتعاون في التكنولوجيا الزراعية لضمان استدامة الغذاء. أما على المستوى الثقافي – ومن خلال تركيزها على دمج الثقافات في إطار ما يعرف ب (روح شنغهاي)–تهدف المنظمة إلى نشر نموذج يقوم على المساواة واحترام التنوع الثقافي، والسعي للتنمية المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

أما عن الأهداف غير المعلنة للمنظمة والتي يمكن ربطها أساسا ب"الأهداف الإستراتيجية والجيوسياسية" فتحاول منظمة شنغهاي للتعاون التّوجه نحو بناء إطار موازن للهيمنة الأمريكية في سياق التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب على غرار البريكس، التّأكيد على مبدأ أن يكون أمن آسيا مسؤولية «الآسيويين أنفسهم» دون تدخل من قوى خارجية كواشنطن أو حلف الناتو، تأمين «نادي الطاقة» الشرقيحيث تضم المنظمة أكبر منتجي الغاز والنفط وأكبر المستهلكين بهدف السيطرة على أسعار الطاقة وطرق إمدادها، التحصين ضد "الثورات الملونة"بحيث توفر المنظمة شبكة أمان سياسية تمنح المشروعية للأنظمة الحالية وتعتبر التدخل الغربي لدعم المعارضة تدخلاً في الشؤون الداخلية، السعي إلى الاستقلالية المالية وإضعاف سطوة الدولارفتعمل بعض الدول الأعضاء على اعتماد العملات المحلية في التجارة البينية لبناء نظام مالي موازٍ يحميها من العقوبات الدولية، بالإضافة إلى تطويق الخلافات واحتواءها داخليا، من خلال إشراك الهند وباكستان ضمن المنظمة لمنع انجرارهما الكامل وراء التحالفات الأمريكية، وإجبار القوى الإقليمية على حل نزاعاتها داخليًا.[1]

المطلب الثالث: المقومات الجيوسياسية والبشرية للمنظمة

[1] **المرجع نفسه**،ص.720 .

تستمد منظمة شنغهاي للتعاون مكانتها المتصاعدة في النظام الدولي من جملة من المقومات الموضوعية، في مقدمتها المقومات الجيوسياسية والبشرية التي تمنحها ثقلاً استراتيجياً يتجاوز كونها مجرد إطار إقليمي للتنسيق الأمني. فالمجال الجغرافي الواسع الذي تغطيه المنظمة، إلى جانب الكتلة السكانية الضخمة التي تمثلها دولها الأعضاء، يشكلان ركيزة أساسية لقدرتها على التأثير في توازنات القوة الدولية، وخاصة في سياق ما يعرف بـ«التوازن الناعم».[1]

تكتسب منظمة شنغهاي للتعاون استراتيجية متصاعدة كأحد أبرز الأقطاب الدولية في النظام العالمي المعاصر، مستندة إلى مقومات "جيوبوليتيكية" هائلة تؤهلها لإعادة صياغة توازنات القوة. فمن الناحية الجغرافية، تسيطر المنظمة على حيز مكاني شاسع يمتد فوق 30 مليون كلم مربع أي ما يعادل ثلاثة أخماس القارة الأوراسية، مدعوماً بثقل اقتصادي وطاقوي يمثل خُمس الاقتصاد العالمي وثُمن احتياطي النفط الدولي، ولا يقتصر نفوذها على الجانب المادي، بل يمتد ليشمل بعداً ديموغرافياً ضخماً يضم 60 ٪ من سكان العالم (ما يزيد عن 3مليار نسمة)، وقوة ردع عسكرية نوعية تتكون من أربع دول نووية(الصين، روسيا، الهند وباكستان)، مما يمنح سياساتها ثقلاً حاسماً في القارة الآسيوية ومنطقة أوراسيا. وفي ظل التقارب الروسي—الصيني داخل منظمة شنغهاي للتعاون، وما يرافقها من توجهات تدعو إلى تعزيز مبدأ التعدد القطبي في النظام الدولي، تبرز المنظمة كإطار للتنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء. كما تُسهم في تعزيز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية مثل آسيا الوسطى وشرق أوروبا. وبهذا، تعتبر المنظمة أحد الفاعلين الدوليين الذين يسعون إلى إعادة التوازن في العلاقات الدولية، وتقليص مظاهر الهيمنة الأحادية، بما يعزز من حضور نماذج متعددة في إدارة النظام العالمي.[2]

تغطي دول منظمة شنغهاي للتعاون مساحة جغرافية واسعة تمتد من شرق آسيا إلى أوروبا الشرقية مرورًا بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، مما يجعلها واحدة من أكبر التكتلات الإقليمية في العالم من حيث النطاق

[1] محمد حسين كاظم العيساوي ،**مرجع سابق**،صص. 1–25

[2] إبراهيم حردان مطر،**مرجع سابق**، ص. 99.

الجغرافي. ووفق بيانات الموقع الرسمي للمنظمةShanghai Cooperation Organization[1]،تمتد دولها على مساحة تزيد عن 36مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل نحو 60 ٪ من مساحة أوراسيا، وهو ما يوفر للمنظمة امتدادًا استراتيجيًا هائلًا عبر قلب القارة الأوراسية. لا ينحصر هذا الامتداد الجغرافي فقط عبر اليابسة بل يشمل شبكات مواصلات حيوية وأنظمة لوجستية تربط بين الشرق والغرب، من سكك حديدية وممرات تجارية وبنى تحتية لخطوط الطاقة، وهو ما يجعل المنظمة معبرًا ومركزًا حيويًا في مبادرات الربط الاقتصادي الإقليمي والعالمي.ويمنح هذا الامتداد الجغرافي الواسع للمنظمة عدة مزايا إستراتيجية، من أبرزها:

1. التحكم في قلب الكتلة الأوراسية،إذ تتمركز غالبية دول المنظمة في منطقة تُعد من الناحية الجيوسياسية «قلب العالم»، وفق نظرية الجغرافي البريطاني هالفوردماكندر H.Makinder، الذي اعتبر أن السيطرة على منطقة القلب الأوراسي تمثل مفتاح السيطرة على النظام الدولي.[2] ويمنح هذا التمركز المنظمة قدرة غير مباشرة على التأثير في حركة التوازنات العالمية، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي على النفوذ في أوراسيا.
2. الربط بين مناطق اقتصادية كبرىحيثيشكل المجال الجغرافي للمنظمة نقطة التقاء بين ثلاث كتل اقتصادية رئيسية: شرق آسيا ذات الطابع الصناعي والتكنولوجي المتقدم، بقيادة الصين، آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية والطاقة وجنوب آسيا ذات الكثافة السكانية العالية والأسواق الاستهلاكية الواسعة، خصوصاً الهند وباكستان. ويُسهم هذا الربط في تحويل المنظمة إلى منصة للتكامل الاقتصادي العابر للأقاليم، ويعزز من قدرتها على بناء شبكات إنتاج وتبادل تجاري إقليمية واسعة، تقلل من الاعتماد على المراكز الاقتصادية الغربية.
3. الإشراف غير المباشر على الممرات التجارية الدوليةحيثيمر عبر المجال الجغرافي لدول المنظمة عدد كبير من الممرات البرية والسكك الحديدية وخطوط الطاقة، التي تشكل العمود الفقري لمبادرة «الحزام

[1] إيثان تيكاه، "منظمة شنغهاي للتعاون"، موسوعة بريتانيكا، حُدث في 6 مايو 2026،تم الإطلاع في 4 فيفري 2026 . https://www.britannica.com/topic/Shanghai-Cooperation-Organization

[2] فاضل عبد علي حسن، **مرجع سابق**، ص.480–502.

والطريق» الصينية.وتمنح هذه الوضعية للمنظمة دوراً محورياً في تأمين طرق التجارة العالميةوقدرة على التأثير في حركة السلع والطاقة بين آسيا وأوروبا مع إمكانية توظيف البنية التحتية العابرة للحدود كأداة من أدوات النفوذ الاقتصادي والسياسي.

وبذلك يتحول الامتداد الجغرافي للمنظمة من مجرد معطى مكاني إلى عنصر فاعل في معادلة القوة الدولية. وتشغل دول منظمة شنغهاي للتعاون موقعاً جيوسياسياً فريداً يجعلها في تماس مباشر مع أهم مراكز القوة في النظام الدولي، حيث تحدها دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من الجهة الغربية، الصين وشرق آسيا من الجهة الشرقية،الشرق الأوسط وجنوب آسيا من الجهة الجنوبية.ويجعل هذا الموقع من المنظمة حلقة وصل بين الشرق والغرب ومجالاً لتقاطع المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرىومنطقة تنافس غير مباشر بين المشاريع الجيوسياسية المختلفة، سواء الغربية أو الآسيوية. كما يمنحها قدرة على لعب دور «منطقة عازلة إستراتيجية»، إذ تسهم في تخفيف احتمالات المواجهة المباشرة بين الكتل الدولية المتنافسة عبر توفير فضاء للحوار والتنسيق الجماعي.ومن هذا المنطلق، لا تقتصر أهمية المنظمة على بعدها الإقليمي، بل تمتد إلى كونها أحد مفاتيح الاستقرار النسبي في أوراسيا، وأداة لإدارة التنافس الدولي بطريقة أقل تصادمية، وهو ما ينسجم مع منطق «التوازن الناعم» القائم على الاحتواء غير العسكري بدل المواجهة الصلبة.

وتضم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ثروات طبيعية هامة تمثل عاملًا جيوسياسيًا قويًا حيث تشمل عضوية هذه المنظمة دولًا من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم، حيث تحتوي المنظمة على حوالي 20 ٪ من احتياطيات النفط العالمية و44 ٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي بعد انضمام إيران، وهي نسب عالية تؤثر في أسواق الطاقة الدولية.بالإضافة إلى ذلك، تضم المنظمة مصادر أخرى للموارد الإستراتيجية مثل الفحم والمعادن النادرة الضرورية للصناعات التكنولوجية والعسكرية، فضلاً عن الموارد المائية المهمة في آسيا الوسطى.

يمنح هذا الاحتياطي من الموارد ثقلًا تفاوضيًا للمنظمة في أسواق الطاقة العالمية، ويعزز قدرتها على توظيف الطاقة كأداة للقوة الاقتصادية والناعمة عبر عقود توريد طويلة الأمد وشبكات أنابيب عابرة للقارات. وتكسب هذه الثروة الطبيعية المنظمة عدة مكاسب إستراتيجية، من أهمها[1]:

1. ثقل تفاوضي في أسواق الطاقة العالمي، إذ تستطيع دول المنظمة التأثير في مستويات العرض والأسعار، بما ينعكس على الاقتصادات الكبرى المستوردة للطاقة.
2. توظيف الطاقة كأداة للقوة الاقتصادية والناعمة من خلال عقود التوريد طويلة الأمد، ومشاريع خطوط الأنابيب، والتعاون الطاقوي مع دول أخرى، وهو ما يسمح ببناء علاقات تبعية متبادلة تعزز النفوذ السياسي دون اللجوء إلى القوة العسكرية.
3. تعزيز دور المنظمة في أمن الطاقة الإقليمي والدولي، حيث أصبح يُنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون كأحد الفضاءات الرئيسية لضمان استقرار إمدادات الطاقة في أوراسيا، وهو عنصر أساسي في استقرار النظام الاقتصادي العالمي.

تساعد هذه المقومات أيضا على تعزيز العمق الأمني والعسكري للمنظمة، حيث تمثل دولها كتلة أمنية وعسكرية معتبرة، تتجسد في عدة مؤشراتمن بينهاوجود قوى نووية رئيسية هي الصين وروسيا بالإضافة إلى الهند وباكستان التي تمتلك جيوشاً ضخمة ذات خبرة قتالية واسعة وامتداد، بالإضافة إلى خبرة بعض دول آسيا الوسطى في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة العابرة للحدود، ورغم أن المنظمة لا تُعد تحالفاً عسكرياً رسمياً على غرار حلف شمال الأطلسي، إلا أن هذا العمق العسكري يمنحها مصداقية إستراتيجية في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية، ويمنحها قدرة ردع غير مباشرة تجاه أي محاولات لزعزعة استقرار المنطقةووزناً تفاوضياً في المعادلات الأمنية الدولية.كما يسمح هذا العمق الأمني للمنظمة بالعمل على تحقيق أهدافها في إطار التوازن الناعم، عبر الجمع بين

[1] "**منظمة شنغهاي للتعاون**،" الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، تم الاطلاع في 27 يناير 2026 الساعة 9:30، https://www.sis.gov.eg/

الردع غير المعلن، التعاون الأمني، والدبلوماسية متعددة الأطراف دون الانزلاق إلى منطق الاستقطاب العسكري الحاد مع القوى الغربية.[1]

فيما يخص المقومات البشرية، يمثل الوزن السكاني والاقتصادي أحد أبرز المقومات الجيوسياسية للمنظمةحيثتضم دولا لمنظمة معًا أكثر من 42 ٪ من سكان العالم، أي نحو 3.4مليار نسمة من أصل نحو 8 مليارات، يشكل أعضاء المنظمة حوالي 23 – 25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يمنح المنظمة وزنًا اقتصاديًا كبيرًا على الساحة الدولية.هذا التجمع الكبير للسكان والاقتصادات يجعل منها منظمة إقليمية فريدة في تأثيرها على الأسواق العالمية، ويزيد من ثقلها في قضايا التنمية، الطاقة، التجارة، والاستقرار الدولي في منافسة تكتلات إقليمية أخرى.

ويترتب على هذه الكتلة السكانية عدة آثار إستراتيجية من بينها اتساع الأسواق الداخلية الاستهلاكية خصوصًا في الصين والهند وباكستان، توفر احتياطي ضخم من اليد العاملة في مختلف المستويات: التقنية، الصناعية، والخدمية، وارتفاع حجم الطلب الداخلي بما يدعم النمو الاقتصادي المستقل عن الأسواق الغربية. وقد أشارت الأمم المتحدة أن هذا العامل السكاني جعل المنظمة إطارًا جماعيًا قادرًا على التأثير في أنماط التجارة العالمية وسلاسل التوريد الإقليمية.وعليه، فإن الثقل الديمغرافي لا يمثل مجرد مؤشر عددي، بل يشكل أحد الأسس البنيوية لتحول المنظمة إلى قطب اقتصادي عالمي محتمل على المدى المتوسط والبعيد.

الجدول رقم 02 : مقدرات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون

ت	الدولة	المساحة (كم^2)	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج القومي الإجمالي السنوي	معدل النمو (%)	مقدار الإنفاق العسكري السنوي

[1]"قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: النتائج والمخرجات"، **جريدة الراية**، ع.15،أكتوبر 2025.
https://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item/9834-sco-summit-2025-outcomes-and-impact، تم الاطلاع 27 يناير 2026.

1	الصين	9,596,960	1,375	11,199 تريليون دولار	%6.9	225,713 مليار دولار
2	روسيا الاتحادية	17,075,400	146 مليون نسمة	1,283 تريليون دولار	%2.5	703,450 مليون دولار
3	كازاخستان	2,724,900	17,920,000	134 مليار دولار	%4.2	150,400 مليون دولار
4	أوزبكستان	447,400	27,372,000	67,220 مليار دولار	%7.8	لا يوجد
5	طاجكستان	143,000	8,700	6,950 مليار دولار	%6.5	95,800 مليون دولار
6	قيرغيزستان	199,000	6,140,000	6,550 مليار دولار	%6.4	212 مليون دولار
7	المجموع	30,186,000	1,581,132	12,172,695 ترليون دولار	%34.3	226,957 مليار دولار

المصدر:سعد عبير علوان السعيدي وفاضل عبد علي، مرجع سابقً، ص 245

تتميز منظمة شنغهاي للتعاون بكونها فضاءً حضاريًا متعدد الأبعاد، إذ تضم الحضارة الكونفوشية – الصينية في شرق آسيا، الحضارة الإسلامية في آسيا الوسطى، إيران، وباكستان، الحضارة السلافية الأرثوذكسية في روسيا وبيلاروسيا إضافة إلى الموروث الهندي – الآسيوي في جنوب آسيا. وقد وصفت صحيفة People's Daily Arabicهذا التكوين بأنه يجسد ما يُعرف بـ "روح شنغهاي" القائمة على الثقة المتبادلة، احترام الخصوصيات الثقافية، وعدم فرض نموذج حضاري واحد. [1]

[1]وكالة أنباء شينخوا، مقال إلكتروني بعنوان "خبراء عرب يرون في منظمة شانغهاي للتعاون منصة متنامية لتعزيز التعاون الصيني العربي ودعما لمستقبل الجنوب العالمي"، تاريخ النشر: 30/08/2025، تم الاطلاع عليه يوم: 30 يناير 2026 الساعة 10:40، على الرابط:
https://arabic.news.cn/20250830/f956f2d92ec84b698c466aaf1081bea7/c.html

تضم دول منظمة شنغهاي للتعاون عددًا من أهم مراكز البحث العلمي والتكنولوجي على المستوى العالمي، خاصة في الدول الكبرى الأعضاء. فالصين حققت تقدمًا ملحوظًا في مجالات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الجيل الخامس واستكشاف الفضاء، بينما تتميز روسيا بخبرتها المتقدمة في مجالات الطاقة النووية والصناعات العسكرية والفضائية، في حين برزت الهند كقوة مهمة في قطاعات البرمجيات والهندسة والصناعات الدوائية. وتشير تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)خلال عام2022/2021ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدول لعام 2022، إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة تضم نسبة معتبرة من الباحثين في مجالات العلوم والهندسة مقارنة بالعديد من دول الجنوب العالمي. كما أوضحت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة(DPPA)في تقارير تحليلية حول التكتلات الإقليمية أن التعاون العلمي والتكنولوجي أصبح يمثل أحد المجالات المتنامية في نشاط منظمة شنغهاي للتعاون، بعد أن كان تركيزها في مراحلها الأولى منصبًا أساسًا على القضايا الأمنية.

ويسهم تفاعل العوامل الجيوسياسية مع العوامل البشرية في منح منظمة شنغهاي للتعاون قدرة مميزة على التوازن الناعم والتأثير في بنية النظام الدولي دون الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة، وذلك من خلال بناء شبكات من التعاون الاقتصادي والثقافي تسهم في تقليل الاعتماد على المؤسسات الغربية وتوفير بدائل إستراتيجية للدول النامية في مجالات التمويل والأمن والتنمية. وقد أشارت دراسة بعنوان "مساعي تحوّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية"الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2025 إلى أن المنظمة تتجه تدريجيًا نحو التحول من إطار إقليمي يركز على القضايا الأمنية إلى منصة متعددة الوظائف تسهم في إعادة توزيع النفوذ في النظام الدولي بآليات غير تصادمية. وعليه، تمثل المقومات البشرية، إلى جانب المقومات الجغرافية، قاعدة بنيوية أساسية تستند إليها المنظمة في مسارها نحو تعزيز حضورها كفاعل دولي مؤثر في معادلات النظام العالمي المعاصر.

المبحث الثّاني: التّوازن النّاعم في النّظام الدّولي: مقاربة مفاهيمية

يعد مفهوم التوازن في النظام الدولي من الركائز الأساسية لفهم ديناميات العلاقات بين الدول الكبرى والإقليمية، حيث يهدف إلى منع هيمنة قوة واحدة على الآخرين، وضمان استقرار النظام الدولي. وقد تطور هذا المفهوم ليشمل نوعين رئيسيين: التوازن الصلب الذي يعتمد على القوة العسكرية المباشرة(سباق التسلح، التحالفات العسكرية والأمنية) والقوة الاقتصادية (العقوبات الاقتصادية، المقاطعة والحظر الاقتصادي)، والهدف منه هو مواجهة تهديد مباشر من دولة أو قوة أخرى بطريقة واضحة وصريحة، أما التوازن الناعم فيقوم على أدوات غير عسكرية تشمل التعاون السياسي، الشراكات الاقتصادية والتجارية، والتعاون المؤسسي في إطار المؤسسات الدولية والإقليمية، انتهاج أسلوب الدبلوماسية متعددة الأطراف، والهدف منه احتواء وتقليص نفوذ قوة مهيمنة دون الدخول في صراع عسكري مباشر معها.

في سياق النظام الدولي المعاصر، برز التوازن الناعم كآلية فعالة للدول الراغبة في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية دون الدخول في صدامات مسلحة مباشرة. ومن أبرز النماذج التي تجسد هذا التوازن منظمة شنغهاي للتعاون، التي أسستها روسيا والصين لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن، الاقتصاد، والسياسة.وتتيح دراسة التوازن الناعم في العلاقات الدولية فهم الأسس والأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها، مثل التنسيق الأمني، التعاون الاقتصادي، تعزيز القنوات الدبلوماسية والثقافية، وإدارة التوسع الاستراتيجي للمنظمات متعددة الأطراف. كما يساعد هذا النوع من التوازن على التوفيق بين مصالح القوى الكبرى والدول الإقليمية، بما يضمن بيئة مستقرة نسبياً لإدارة النزاعات وتحقيق التنمية.[1]

يهدف هذا المبحث إلى تقديم مقاربة مفاهيمية للتوازن الناعم، من خلال تحديد مفاهيمه ومقارنته بالتوازن الصلب، واستعراض أدواته وآليات تطبيقه، إلى جانب تحليل أسسه في العلاقات الدولية المعاصرة، مع التركيز على تجربة منظمة شنغهاي للتعاون كمثال تطبيقي يعكس تجليات هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف التّوازن النّاعم والتّوازن الصّلب

[1] Anders Wivel, T. V. Paul, "Soft Balancing, Institutions, and Peaceful Change", **Ethics & International Affairs**, Vol. 33, No. 2, 2019, p.473.

في دراسات العلاقات الدولية، أصبح من الضروري التفريق بين التوازن الصلب (Hard Balance of Power)والتوازن الناعم(Soft Balance of Power)، خصوصًا في سياق صعود قوى إقليمية كالصين وروسيا وظهور منظمات إقليمية متعددة الأطراف مثل منظمة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون.

أولاً– تعريف التوازن الصلب:

يُعرف التوازن الصلب في العلاقات الدولية على أنه إستراتيجية تعتمد على القوة العسكرية المباشرة والقدرات الاقتصادية الملموسة لمواجهة أي تهديد محتمل من دولة أو تحالف آخر. وتعتبر هذه المقاربة من أقدم الاستراتيجيات المستخدمة لضمان الأمن القومي للدول الكبرى، إذ يعتمد صانع القرار على الخلفيات العسكرية، الانتشار العسكري على الحدود، وتطوير القدرات الدفاعية والهجومية.[1] ويرتكز التوازن الصلب على فرضية أساسية مفادها أن الردع المباشر بالقوة يمنع العدوان ويضمن الحفاظ على الاستقرار،وعادة ما يستخدم هذا النوع من التوازن في المناطق التي تتسم بالتوترات الإقليمية العالية أو حيث تتنافس الدول على الموارد الحيوية مثل الطاقة والمعادن الإستراتيجية.[2]

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، واجهت روسيا تحديًا كبيرًا في إعادة صياغة سياستها الخارجية، إذ كان عليها حماية مصالحها في آسيا الوسطى والحفاظ على النفوذ التقليدي في مجال الطاقة والأمن. وظهر ذلك من خلال إعادة تمركز القوات العسكرية على الحدود مع الصين ودول آسيا الوسطى، إضافة إلى إنشاء تحالفات إقليمية إستراتيجية لتعزيز الأمن المشترك.[3] فقد اعتمدت على التوازن الصلب لحماية

[1] مشاور صيفي، "روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟"، **مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية**، المجلد 08، العدد 02، جامعة جيجل، ديسمبر 2017، ص. 32.

[2] Barry Buzan,**People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nded. (London: Harvester Wheatsheaf, 1991), P 81.

[3] Jean-Sylvastre Mongrenier, **La Chine et la Russie dans l'Organisation de Shanghai pour la Coopération**(Paris:Le Harmattan, 2010), p136.

مصالحها الاقتصادية والأمنية، خصوصًا فيما يتعلق بمصادر الغاز والنفط في دول آسيا الوسطى، مؤكداً أن القوة العسكرية والسيطرة على الموارد كانت الركيزة الأساسية في استراتيجيتها.[1]

تتعدد أدوات التوازن الصلب وتتنوع حسب طبيعة التهديد والمجال الجغرافي، وأهمها:

- الانتشار العسكري والاستعداد القتالي:الذي يشمل تمركز القوات على الحدود، إقامة قواعد عسكرية، وإجراء مناورات مشتركة مع الحلفاء.
- التحالفات الإستراتيجية: كالتنسيق بين روسيا والصين ضمن منظمة شنغهاي للتعاون لتأمين الحدود والتصدي للتهديدات الإرهابية والانفصالية.[2]
- القدرات الاقتصادية الملموسة: مثل التحكم في مصادر الطاقة الحيوية والاستثمارات الإستراتيجية لضمان النفوذ الاقتصادي والسياسي.

من بين مزايا التوازن الصلب أنه يتيح للدولة القدرة على الردع المباشر والتحكم في النزاعات العسكرية المحتملة، ولكنه ليس خالٍ من المخاطر. إذ غالبًا ما يؤدي إلى سباق تسلح أو تصعيد عسكري إذا لم يتم التحكم فيه بعناية. كما أنه يتطلب استثمارات مالية ضخمة في القدرات الدفاعية والهجومية، وقد يكون محدود الفعالية في مواجهة تهديدات غير تقليدية مثل الإرهاب أو الحركات الانفصالية، حيث تكون القوة العسكرية وحدها غير كافية.

تُعد منظمة شنغهاي للتعاون مثالاً حيًا على دمج التوازن الصلب مع التوازن الناعم. فقد ركزت روسيا على التنسيق العسكري المحدود مع الصين والدول الأعضاء الأخرى لحماية الحدود ومصادر الطاقة، من دون الانخراط في صراعات واسعة النطاق. وتضمنت الخطط الأمنية في المنظمة إعادة ترسيم الحدود، إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وتخفيض القوات العسكرية المتواجدة على الحدود، إضافة إلى تطوير آليات الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء كما أظهرت القمم السنوية للمنظمة، بدءًا من قمة موسكو 1997 وحتى قمة أوفا 2016، أن التوازن الصلب أُستعمل كخيار تكميلي للتوازن الناعم،

[1] مشاور صيفي،**مرجع سابق**، ص. 35

[2] Jean-Sylvastre Mongrenier, **Op cit**, P142.

لضمان قدرة المنظمة على مواجهة أي تهديد إقليمي مباشر، مثل الإرهاب، التطرف، أو النزعات الانفصالية، خصوصًا في دول آسيا الوسطى مثل طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان.[1]

للتوازن الصلب أثر على المستوى الإقليمي بحيث يعزز قدرة المنظمة على حماية مصالح أعضائها وتأمين الموارد الحيوية، لكنه يحتاج دائمًا إلى توازن مع أدوات القوة الناعمة لتجنب تصعيد النزاعات، فقد ساعدت التدريبات العسكرية المشتركة والمراقبة الحدودية في منظمة شنغهاي على خفض حدة التوترات بين الدول الأعضاء ومنع أي مواجهات مسلحة مباشرة، وهو ما يعكس توظيف التوازن الصلب ضمن إستراتيجية شاملة لإدارة الأمن الإقليمي.

ثانياً–تعريف التوازن الناعم:

هو إستراتيجية تعتمد على أدوات غير عسكرية لإدارة القوة والنفوذ بين الدول، وتركز على التنسيق الدبلوماسي، التعاون الاقتصادي، والضغط غير المباشر لتحقيق الأهداف الإستراتيجية دون الانخراط في صراعات مسلحة مباشرة.[2] ويعتبر هذا النهج تطورًا في علم السياسة الدولية[3]، حيث أظهرت الدراسات أن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية وحدها قد يكون محدود الفاعلية أمام التحديات المعقدة والتفاعلات متعددة الأطراف[4]. ويهدف التوازن الناعم إلى خلق إطار تعاون وتفاهم بين الدول الكبرى والإقليمية، بحيث يُمكن إدارة النزاعات والتهديدات عبر آليات الضغط السياسي والاقتصادي والتعاون الأمني متعدد الأطراف.

تتنوع أدوات التوازن الناعم وتشمل:

[1] مشاور صيفي، **مرجع سابق**، ص. 37.

[2] Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, W**orld Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy** (Princeton: Princeton University Press, 2008), p. 62.

[3] Robert A. Pape, "Soft Balancing against the United States*"*, **International Security**, Vol. 30, No. 1, 2005, pp. 7–45.

[4] مشاور صيفي، **مرجع سابق**، ص. 36.

- التنسيق السياسي والدبلوماسي: من خلال عقد اجتماعات متعددة الأطراف، تبادل المعلومات والمشاورات بين صناع القرار لتقليل مخاطر الصراع وتحقيق التفاهم المشترك بين الدول.
- التعاون الاقتصادي والتجاري:يشمل الاتفاقيات التجارية، استثمارات مشتركة، تسهيلات جمركية، ومشاريع بنية تحتية مثل مبادرة "الحزام والطريق" التي تشجع على الربط بين الصين وبقية دول منظمة شنغهاي.

-الأمن الإقليمي غير التقليدي: يشمل مكافحة الإرهاب والتطرف، مراقبة النزاعات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء لضمان استقرار المناطق الأمنية غير المستقرة.

-الضغط الرمزي والسياسي: عبر مواقف سياسية موحدة أو تحركات دبلوماسية مشتركة لإرغام الأطراف المهددة على تعديل سلوكها دون اللجوء إلى استخدام القوة المباشرة.[1]

وتظهر أهمية التوازن الناعم بوضوح في سياق منظمة شنغهاي للتعاون، التي أسستها روسيا والصين لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب، الحركات الانفصالية، والتطرف.[2] وذلك من خلال عدة مظاهر أولها التنسيق السياسي متعدد الأطرافحيث تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بعقد قمم سنوية، اجتماعات لوزراء الخارجية، ومجالس حكومية دورية لتبادل المعلومات والتفاهم حول القضايا الأمنية والسياسية، وهو ما يقلل من احتمالية الصدام المباشر ويعزز الاستقرار الإقليمي. بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والتنمويالذي يشمل الاتفاقيات بين الدول الأعضاء، تطوير طرق النقل، تسهيل التجارة عبر الحدود، وتشجيع الاستثمارات المشتركة في مجالات الطاقة والزراعة، بما يحقق التكامل الاقتصادي ويزيد من الاعتماد المتبادل بين الأعضاء. ولا يمكن إغفال دور المنظمة في إدارة النزاعات الداخلية والخارجية، حيث اعتمدت على عمليات مراقبة مشتركة ومشاورات مسبقة لتخفيف التوترات في

[1]Robert O. Keohane, **Power and Governance in a Partially Globalized World**(London: Routledge, 2002), P.67.
[2]Anders Wivel, T. V. Paul, **Op.Cit**, p.475

دول آسيا الوسطى، خصوصًا في مواجهة الحركات الانفصالية في طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزباكستان.[1]

يمتاز التوازن الناعم بمرونة أكبر في إدارة النزاعات مقارنة بالتوازن الصلب، حيث يمكن للدول التعامل مع التهديدات دون الدخول في صراعات مسلحة، كما يعمل بالتوازي مع التوازن الصلب، إذ يتيح استخدام القوة المحدودة عند الضرورة مع الاعتماد أساساً على الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وهو يظهر في التنسيق القائم بين روسيا والصين ضمن منظمة شنغهاي، وهو ما يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر تعزيز الثقة المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، مما يقلل من احتمالات الصراع المسلح المباشر.[2]

على الرغم من المزاياالمتعددة التي يتمتع بها مفهوم التوازن الناعم، إلا أنه ليسبمعزل عن بعض التحديات التي تحد من فعاليته وأهمها صعوبة فرض الضغوط غير المباشرة على الأطراف المخالفة في ظل تباين المصالح الداخلية والخارجية للدول الأعضاء، وكذا الاعتماد الكبير على التعاون الطوعي بين الدول، مما يجعل فاعليته محدودة إذا تراجع الالتزام أو ظهرت مصالح متضاربة. إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى ضرورة دمج التوازن الناعم مع آليات التوازن الصلب لضمان الردع الحقيقي ضد احتمالات التهديدات العسكرية المباشرة في إطار ما يعرف بإستراتيجية الردع المختلط التي تتيح للدول مرونة تكتيكية وإستراتيجية تعمل من خلالها على تعظيم القوة لحماية المصالح الحيوي وتفعيل الدبلوماسية والاقتصاد لبناء استقرار طويل الأمد وتقليل الصراع.

المطلب الثّاني: أدوات تحقيق التّوازن النّاعم في العلاقات الدّولية

من أهم أدوات تحقيق التوازن الناعم في العلاقات الدّولية يمكن ذكر مايلي:

1- الدبلوماسية متعددة الأطراف:Multilateral Diplomacy

[1]T. V. Paul, Kai He, Anders Wivel, "Soft Balancing in the Regions: Causes, Characteristics and Consequences»,**International Affairs**,101(1), January 2025, PP.3-15, accessed January 30, 2026, https://www.researchgate.net/publication/388146700_Soft_balancing_in_the_regions_causes_characteristics_and_consequences.

[2]Paul, He, and Wivel,**Op cit**, P. 49.

هي حجر الزاوية في التوازن الناعم، إذ توفر للدول أدوات لإدارة الصراعات والتهديدات دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية الصلبة. وتعتمد هذه الآلية على مؤسسات التعاون الإقليمي، الاجتماعات الدورية للقادة والدبلوماسيين، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والسياسية بين الدول الأعضاء. ومن خلال هذه الأطر، يمكن تحقيق أهداف إستراتيجية مثل الحد من النزاعات، تعزيز الثقة بين الدول، وإدارة الأزمات بطريقة سلمية.[1]

تجسد منظمة شنغهاي للتعاون مثالًا حيًا على فعالية الدبلوماسية متعددة الأطراف. منذ تأسيسها، اعتمدت روسيا والصين على آليات التنسيق السياسي والاجتماعي بين الدول الأعضاء لمواجهة الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف، مع ضمان عدم الانخراط في صراعات مسلحة واسعة. فالدبلوماسية الجماعية داخل المنظمة مكنت الدول الأعضاء من مراقبة الحدود، تبادل المعلومات الأمنية، وتنسيق السياسات الاقتصادية والسياسية بشكل متزامن، بما يعزز الاستقرار الإقليمي ويحد من أي تصعيد محتمل.[2]

إضافة إلى ذلك، يتجلى هذا التوجه في تكتل دول البريكس(BRICS)، حيث تسعى الدول الأعضاء إلى تعزيز حضورها وتأثيرها في النظام الدولي بصورة جماعية، مع التركيز على القضايا الاقتصادية والتنموية، والتحرك ككتلة تمتلك وزنًا معتبرًا في القمم والمؤسسات الدولية. كما تشير الدراسات إلى أن هذا التكتل يعتمد بدرجة كبيرة على آليات التنسيق غير الرسمية ومنتديات الحوار كوسائل للتأثير في صنع القرار العالمي، مع الابتعاد عن أنماط المواجهة العسكرية المباشرة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى تجربة البريكس بوصفها نموذجًا لتوازن قوى "ناعم"، تُمارَس فيه القوة عبر التنسيق الجماعي، وبناء المواقف المشتركة، وتفعيل الأدوات الدبلوماسية والرمزية بدل الاعتماد على القوة الصلبة التقليدية[3].

يُضاف إلى ذلك أن الدبلوماسية متعددة الأطراف تتسم بالمرونة، إذ يمكن تعديلها وفق طبيعة التهديد، حجم النزاع، وأهمية الموضوع، وهو ما يجعلها مناسبة لإدارة النزاعات الإقليمية المتعددة

[1] **Ibid**, pp52-57.
[2] Abdelmalek Chifou, "Russia and China in the Shanghai Cooperation Organization: A Strategic Partnership?" ***Journal of Human Resource Development and Management*** 8, no. 2 (December 2017): 45–50.
[3] Mihaela Papa and Zhen Han, "The Evolution of Soft Balancing in Informal Institutions: The Case of BRICS," ***Journal of International Relations and Development*** 21, no. 3 (2018): 618–620.

والمتشابكة. كما أن الشبكات متعددة الأطراف تساعد على إنشاء "حواجز سياسية" ضد الهيمنة الدولية أو الأحادية، بما يعكس توجه الدول الكبرى نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب.

2- التحالفات الاقتصادية والتعاون التجاري:

تعد التحالفات الاقتصادية وتقوية أساليب التعاون التجاري من أبرز أدوات التوازن الناعم في العلاقات الدولية، إذ تمكّن الدول من إدارة الصراعات والنزاعات بطريقة سلمية وغير مباشرة، دون اللجوء إلى القوة العسكرية. وتعتمد هذه الأداة على عدة عناصر رئيسية، من أبرزها: الاستثمارات المشتركة والمشاريع الاقتصادية عبر الحدود، وتسهيل الإجراءات التجارية والجمارك، والتعاون في إدارة الموارد الحيوية مثل الطاقة والمياه، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقليل احتمالات التصعيد العسكري.

تلعب التحالفات الاقتصادية دورًا مزدوجًا: فهي أداة ضغط للتأثير على السياسات الدولية والإقليمية، وفي الوقت نفسه وسيلة لتوطيد الثقة بين الدول وتعزيز التكامل الإقليمي.فالتعاون الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى والصين وروسيا ساهم في تعزيز التوازن الإقليمي، حيث تم توقيع اتفاقيات لتسهيل حركة التجارة والاستثمار وحماية موارد الطاقة، بما يعكس نهج التوازن الناعم في إدارة النزاعات.[1] كما تعمل التحالفات الاقتصادية على تعزيز قدرات الدول على التفاوض ضمن المؤسسات الإقليمية والدولية، إذ يمكن من خلال هذه الشبكات الاقتصادية التأثير في القرارات السياسية دون استخدام القوة العسكرية. كما أن هذا النوع من التوازن يسهم في خلق أطر تعاون متعددة الأطراف، مما يجعل التهديدات العسكرية أقل فاعلية ويزيد من فرص الحل السلمي للنزاعات.

3- الأمن الإقليمي غير التقليدي كأداة للتوازن الناعم:

وهو مفهوم حديث في الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، يبتعد عن التركيز على القوة العسكرية التقليدية والدول المتحاربة، ويركز على التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب، الجريمة

1محمد يعقوبي وزيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد 5،(5 يونيو 2016)،ص.12.

المنظمة، الفساد، النزاعات الطائفية والدينية، والهجرة غير المنظمة. ويُنظر إليه على أنه أداة ضرورية لإدارة الأمن في فضاءات إقليمية متشابكة حيث تتفاعل المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية للدول بشكل مستمر ومتداخل.[1]

من أهم أدوات الأمن الإقليمي غير التقليدي: التعاون الاستخباراتي ومشاركة المعلوماتيين الدول حيث يعتبرا جزءًا رئيسيًا من الأمن غير التقليدي، ويسمح بالتعرف المبكر على التهديدات المحتملة، والتخطيط المشترك لمواجهتها دون التصعيد العسكري المباشر. بالإضافة إلى تنسيق السياسات الأمنية عبر المؤسسات الإقليمية، إذ تعتمد الدول على مؤسسات للتعاون لتبادل الخبرات، ووضع استراتيجيات مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، بما يضمن استقرار المنطقة دون الحاجة إلى تدخل عسكري شامل.[2]كما يتم التركيز على تفعيل العمليات الأمنية المشتركة التي تشمل التدريبات المشتركة والمراقبة الحدودية المشتركة، وهي أدوات لإظهار القوة المحدودة والتعاون الأمني دون الدخول في صراع مسلح، وهو ما يبرز التكافؤ بين التوازن الصلب والناعم في الإدارة الأمنية.

4- الضغط الدبلوماسي والتهديد الرمزي:

وهو أداة غير مباشرة تستخدمها الدول للتأثير على سياسات أو سلوكيات أطراف أخرى دون اللجوء إلى الحرب، ويتجلى ذلك في الإشارات السياسية العامة مثل التصريحات الرسمية أو التحذيرات الإعلامية، المناورات العسكرية الرمزية أو المحدودة لإظهار القدرة الدفاعية أو الهجومية دون الدخول في نزاع كامل، ويمكن الاستدلال هنا بالعقوبات الاقتصادية أو التهديد بها كوسيلة للضغط السياسي.

في منطقة آسيا الوسطى ومنظمة شنغهاي للتعاون، اعتمدت روسيا والصين أساليب التهديد الرمزي لتعزيز استقرار المنطقة، مثل التدريبات العسكرية المشتركة المحدودة لإظهار الجاهزية العسكرية،

[1] Ramzi Bendebka, "Analyzing the Multidimensional Non-traditional Security Challenges in North Africa and Regional Implication," ***International Journal of Politics and Security***7, no. 1 (May 2025): 67–86, https://doi.org/10.53451/ijps.1531863.

[2]مشاور صيفي، **مرجع سابق**، صص. 45–47.

إصدار تصريحات رسمية لدعم الحكومات المحلية ضد الانفصاليين أو الجماعات الإرهابية ولجأت إلى التهديد أكثر من مرة بإجراءات دبلوماسية أو اقتصادية محددة كوسيلة لردع التهديدات الإقليمية.

ومن بين فوائد استخدام التهديد الرمزي هو خفض مخاطر التصعيد العسكري، حيثيسمح بالردع دون الدخول في نزاع مسلح، ويؤدي إلى تعزيز المصداقية الدوليةوهو مايوضح للدول الأخرى قدرة الدولة على الدفاع عن مصالحها بطريقة مرنة، كما يتيح دمج هذه الأداة مع التوازن ضمن استراتيجيات أوسع تشمل التعاون الاقتصادي والدبلوماسي، بما يحقق استقرارًا إقليميًا مستدامًا.[1]

المطلب الثّالث: أسس التّوازن النّاعم في العلاقات الدّولية

كما سبق وأن حددت الدراسة، يُعدّ التوازن الناعمأحد المفاهيم الحديثة نسبيًا في أدبيات العلاقات الدولية، ويشير إلى إستراتيجية غير عسكرية تعتمدها الدول من أجل مواجهة أو الحدّ من هيمنة قوة عظمى مهيمنة داخل النظام الدولي، دون اللجوء إلى أدوات التوازن التقليدي القائمة على التحالفات العسكرية الصلبة أو سباقات التسلح. ويأتي هذا النمط من التوازن استجابةً لتحولات بنيوية في النظام الدولي، خاصة في فترات الأحادية القطبية أو الاختلال الكبير في موازين القوة، حيث تصبح المواجهة العسكرية المباشرة خيارًا عالي الكلفة أو غير ممكن سياسيًا.ويرتكز التوازن الناعم على توظيف أدوات دبلوماسية، مؤسسية، واقتصادية ورمزية، تهدف إلى تقييد حرية الحركة الإستراتيجية للقوة المهيمنة، ورفع كلفة سلوكها الأحادي، دون الوصول إلى مستوى الصدام العسكري. وفي هذا السياق، لا يسعى التوازن الناعم إلى إزاحة القوة العظمى أو تحديها بشكل مباشر، بل إلى تقويض قدرتها على فرض إرادتها منفردة داخل النظام الدولي، من خلال خلق بيئة دولية أقل تقبلًا لسلوكها وأكثر دعمًا لمبادئ التعددية والشرعية الدولية.

ومن أسس تحقيق التوازن الناعم في العلاقات الدّولية:

1.الدبلوماسية التقييدية:

[1] حسن المرزوقي، "دور الأمن الإقليمي غير التقليدي في الاستقرار السياسي"، **المجلة العربية للعلاقات الدولية**، العدد. 3 (2019)، ص ص. 52–55.

وهيتُعدّ إحدى أهم الركائز الأساسية للتوازن الناعم، حيث تعتمد الدول – لاسيما المتوسطة والصغرى – على المؤسسات الدولية والإقليمية بوصفها أدوات قانونية وسياسية قادرة على تقييد سلوك القوى العظمى والحدّ من نزعتها نحو العمل الانفرادي. وتقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ إدخال القوة المهيمنة داخل أطر مؤسسية ملزمة، تجعل تحركاتها خاضعة لقواعد وقوانين جماعية، بدل أن تكون نابعة من إرادتها المنفردة[1].

ويتحقق هذا التقييد عبر جملة من الآليات، من أبرزها آليات التصويت داخل المنظمات الدولية، حيث تسعى الدول إلى بناء كتل تصويتية قادرة على تعطيل أو تعديل القرارات التي تخدم مصالح القوة المهيمنة، كما يشكّل استخدام حق النقض (الفيتو)، سواء من قبل القوى الكبرى المنافسة أو من خلال الضغط السياسي غير المباشر، وسيلة فعّالة لإفشال القرارات التي تشرعن التدخلات العسكرية أوالسياسات الأحادية[2].

إلى جانب ذلك، تلعب الأدوات القانونية والمؤسسية دورًا محوريًا في الدبلوماسية التقييدية، من خلال اللجوء إلى القانون الدولي، المواثيق الأممية، والآليات القضائية، لفرض قيود على حرية الحركة السياسية والعسكرية للقوة المهيمنة. فالدولة التي تعمل ضمن إطار مؤسسي تكون مضطرة لتبرير أفعالها، واحترام الإجراءات، والتعامل مع معارضة جماعية، وهو ما يؤدي إلى رفع الكلفة السياسية والدبلوماسية لأي سلوك أحادي.

2.التنسيق الدبلوماسي والتحالفات غير الرسمية:

ويمثّل أداة مركزية أخرى ضمن استراتيجيات التوازن الناعم، حيث تلجأ الدول إلى تنظيم مواقفها السياسية وتوحيد خطابها الدبلوماسي دون الانخراط في تحالفات عسكرية صلبة أو التزامات أمنية رسمية

[1]Joseph S. Nye Jr., **Soft Power: The Means to Success in World Politics** (New York: Public Affairs, 2004), PP. 5–11.

[2]سيد العزازي، "الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية: رؤية تطبيقية "، **دراسات بحثية**، المركز الديمقراطي العربي (برلين)، نشر في 4 مايو 2016، على موقع المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=31089

على غرار حلف شمال الأطلسي. ويعكس هذا النمط من التحالفات إدراك الدول لمخاطر التحالفات العسكرية التقليدية، سواء من حيث الكلفة أو احتمالات التصعيد[1].

وتقوم هذه التحالفات المرنة على تفاهمات ظرفية أو موضوعاتية، تُبنى حول قضايا محددة مثل رفض تدخل عسكري، الدفاع عن مبدأ قانوني، أو دعم مسار دبلوماسي بديل. وغالبًا ما تتجسد في تنسيق المواقف داخل المنظمات الدولية، وتتميّز التحالفات غير الرسمية بكونها أكثر مرونة وقابلية للتكيّف مقارنة بالأحلاف العسكرية، إذ تسمح للدول بالانسحاب أو إعادة التموضع دون تبعات قانونية أو أمنية جسيمة، كما تتيح للدول المتوسطة والصغرى تعظيم تأثيرها الجماعي في النظام الدولي، عبر العمل المشترك بدل المواجهة الفردية مع قوة مهيمنة[2].وعليه، فإن التنسيق الدبلوماسي والتحالفات غير الرسمية يشكّلان أداة فعّالة لتجسيد التوازن الناعم، من خلال تقليص قدرة القوة العظمى على فرض إرادتها سياسيًا، وإبراز بدائل دبلوماسية قائمة على التعددية والتوافق الدولي.

3.المنافسة الاقتصادية والتحوط الجيواقتصادي:

في بيئة دولية تتسم بالاعتماد المتبادل، لم يعد التوازن العسكري كافياً أو ممكناً دائماً. لذا، برزت الجغرافيا الاقتصادية كأداة ناعمة تهدف إلى تجريد القوة المهيمنة من تفوقها الهيكلي دون الحاجة إلى صدام عسكري. وتتجسد هذه المنافسة في ثلاثة محاور إستراتيجية:

أ-التمرد على الهيمنة النقدية وتسييل العملة:

حيث تعتبر الدول الموازنة أن "امتياز الدولار" هو المصدر الخفي للقوة الأمريكية، فهو الذي يسمح بتمويل العجز العسكري وفرض العقوبات العابرة للحدود. لذا، يقوم التوازن الناعم هنا على هندسة بدائل مالية بحيث لا يقتصر الأمر على استخدام عملات محلية، بل يشمل تطوير أنظمة مراسلة مالية بديلة لنظام(SWIFT)مثل النظام الصيني (CIPS)والنظام الروسي(SPFS) .

[1]Stephen M. Walt, **Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy** (New York: W.W. Norton, 2005), PP.32–36.

[2] أحمد يوسف محمد عبدالنبي،"دور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدول"، **السياسة الدولية**، المجلد55، العدد 220، أبريل 2020، ص ص.12-15.

هذه الأنظمة تعمل كـ "درع مالي" يحمي المعاملات التجارية من المراقبة أو التجميد الأمريكيواتفاقيات المقايضة السيادية(Currency Swap Lines)من خلال إنشاء شبكة من الاتفاقيات الثنائية لتبادل العملات، تخرج الدول من دائرة الاحتياج للدولار كعملة وسيطة، مما يقلل الطلب العالمي عليه ويُضعف أداة "العقوبات الذكية" التي تعتمد عليها القوة المهيمنة[1]. كما يتم التركيز أيضا على الذهب والعملات الرقمية للبنوك المركزية(CBDCs)من خلال زيادة الاحتياطيات من الذهب والتحول نحو العملات الرقمية المشفرة والمراقبة من قبل البنوك المركزية لخلق مسارات مالية "غير مرئية" للنظام المالي الغربي[2].

ب-بناء المؤسسة المالية الموازية:

حيث تدرك الدول المنافسة مثل مجموعة البريكس أن المؤسسات الدولية التي أُسست بعد الحرب العالمية الثانية في إطار نظام بريتونوودز صُممت لتعزيز الليبرالية الغربية. لذا، تعتمد إستراتيجية التوازن الناعم على نمط "الخروج المؤسساتي"والاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية مثل مبادرة "الحزام والطريق" التي تعيد رسم خريطة التجارة العالمية لتمر عبر طرق برية وبحرية تسيطر عليها القوى الصاعدة، مما يقلل من أهمية الممرات المائية التي تخضع للحماية (أو الهيمنة) العسكرية للقوة العظمى التقليدية[3].

ج- الحرص على تحقيق السيادة التكنولوجية وسلاسل التوريد المرنة:

حيث أصبحت التكنولوجيا هي "أرض المعركة" الجديدة،والتوازن الناعم هنا يهدف إلى كسر التبعية التقنية عبر توطين الابتكار الحرج من خلال التركيز على امتيازات تصنيع "أشباه المواصلات " (Semiconductors)والذكاء الاصطناعي، وهنا تدرك الدول الموازنة أن من يمتلك "المعايير التقنية" يمتلك

[1]Daniel W. Drezner, "The Hidden Hand of Economic Coercion," ***International Organization***, no. 3 (Summer 2003): 643–59, https://doi.org/10.1017/S0020818303573052

[2]Zoltan Pozsar, **Bretton Woods III: A New Monetary World Order** (Credit Suisse report, March 7, 2022), PDF file, accessed via BullionStar, https://static.bullionstar.com/blogs/uploads/2022/03/Bretton-Woods-III-Zoltan-Pozsar.pdf

[3]Ian Bremmer, "The End of the Free Market: Who Wins the War Between States and Corporations?",**European View,** Vol.9, Issue 2, Dec2010, PP.249-252.

القوة السياسية، لذا تسعى لفرض معاييرها الخاصة في شبكات الـ 5 Gوالـ 6Gلضمان عدم تعرض أنظمتها الحيوية لـ "مفاتيح القتل (Kill Switches) "التقنية من القوة المهيمنة، وكذا تحصين سلاسل التوريد(Reshoring & Friend-shoring) وذلك بإعادة توطين الصناعات الحساسة أو نقلها إلى دول حليفة لضمان عدم استخدام القوة المهيمنة لسلاح "المنع التجاري" أو حظر التصدير كأداة لإخضاع الدول سياسياً[1].

الجدول رقم 03: حصص اقتصادات الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي في الاقتصاد العالمي 2024م

الدولة	حجم الاقتصاد (بالدولار)	النمو (%)	الحصة من الاقتصاد العالمي (%)
الصين	18.7 ترليون دولار	4.9	16.8
الهند	3.9 ترليون دولار	6.5	3.5
روسيا	2.2 ترليون دولار	3.2	1.9
إيران	440 مليار دولار	3	0.39
باكستان	370 مليار دولار	2.5	0.34
كازاخستان	290 مليار دولار	3.1	0.26
أوزبكستان	110 مليارات دولار	6.5	0.10
قيرغيزستان	17.5 مليار دولار	9	0.02
بيلاروسيا	62 مليار دولار	4	0.056
طاجكستان	14.2 مليار دولار	8.4	0.01

المصدر: معتصم صديق عبد الله وعبد الرؤوف مصطفى الغليمي، "قمة شنغهاي الخامسة والعشرون ومستقبل التوازنات الدولية"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، 28 أكتوبر 2025. ص28

4.الحرمان الجغرافي والإنكار اللوجستي:

[1] **Ibid**.

حيث تعتمد قوة الدول العظمى تاريخياً على قدرتها على "إسقاط القوة عبر القارات. لذا، فإن أحد أشرس أشكال التوازن الناعم هو تحويل الجغرافيا من "ممر سهل" إلى "عائق استراتيجي"، ولا يتم ذلك عبر الألغام أو المدافع، بل عبر"الألغام القانونية والدبلوماسية"التي تهدف إلى تقليص المدى الحركي للقوة المهيمنة.كما تندرج دبلوماسية رفض القواعد العسكرية ضمن هذا السياق، حيث تُعد القواعد العسكرية الأجنبية العمود الفقري للهيمنة العالمية، وتعمل إستراتيجية التوازن الناعم هنا على تفكيك هذا النظام عبر تقنين التحركات من خلالإجبار القوة المهيمنة على طلب إذن مسبق لكل تحرك انطلاقاً من القاعدة، مما يفقدها عنصر "المباغتة" ويجعل عملياتها مكشوفة سياسياً.ويكون الأثر الاستراتيجي عميقا عندما تفقد الدولة المهيمنة قواعدها الأمامية، فتضطر للجوء إلى إستراتيجية "الضرب من خلف الأفق، وهي إستراتيجية مكلفة جداً مالياً، وأقل دقة، وتستغرق وقتاً أطول للاستجابة، مما يمنح الدول الموازنة فرصة لفرض "الأمر الواقع" على الأرض.

5.التعطيل الوظيفي للمجال الجوي والبحري:

في حالات التوتر الدولي، تستخدم الدول "حقوق الارتفاق" أو "حقوق العبور"كأوراق مساومة سياسية كبرى لعرقلة التدخلات العسكرية،وهو ما يعرف بحرب التصاريح الجوية التي تعتمد على رفض منح تراخيص عبور الطائرات المقاتلة أو طائرات الإمداد (Overflight Rights)هذا الرفض يجعل القوة العظمى تضطر للالتفاف حول مسارات دولية طويلة، مما يرفع استهلاك الوقود، ويزيد من إجهاد الطيارين والمعدات، ويقلل من حمولة الذخائر الممكن نقلها، بالإضافة إلى إغلاق الممرات المائيةالإستراتيجية الهامة من خلالاستخدام القوانين البيئية أو المناورات البحرية المفاجئة كذريعة لإغلاق المضايق أو الممرات أمام السفن العسكرية للقوة المهيمنة، مما يعطل سلاسل الإمداد اللوجستي للقوات المرابطة بعيداً عن أوطانها، وفي حالات أخرى استعمال أسلوب التعطيل البيروقراطي في الموانئ أيفرض إجراءات تفتيشية أو إدارية معقدة على السفن اللوجستية، مما يؤخر وصول الدعم العسكري ويحول دون استدامة العمليات القتالية الطويلة.

6.هيكلة التحالفات الدفاعية السلبية:

من خلال هذا المفهوم، لا تتحد الدول "للهجوم"، بل تتحد "للامتناع"، ويعتبر هذا الأساس "الميدان الذهني" للتوازن الناعم، حيث تدرك الدول الموازِنة أن استدامة الهيمنة لا تتركز في استعمال الأدوات العسكرية الصلبة فحسب، بل في "القبول الطوعي" لقوة وشرعية النظام الدولي. لذا، فإن الهدف الجوهري هنا هو تفكيك "الرأسمال الرمزي" للقوة المهيمنة وتحويل نفوذها من "قيادة مقبولة" إلى "سلطة قسرية" معزولة أخلاقياً[1].فتعمل الدول الموازِنة على كسر احتكار القوة المهيمنة لتعريف "القيم العالمية" من خلال تأصيل الخصوصية الثقافية. والترويج لفكرة أن "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" ليست قوالب جامدة يجب فرضها، بل هي مفاهيم تخضع للخصوصيات الثقافية والدينية والوطنية. هذا الطرح يسلب القوة المهيمنة أهم ذرائعها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول مثل مبدأ "مسؤولية الحماية"، وكذا الحرص على تثمين السيادة كمبدأ مقدس لدى الدول الموازنة، حيث تُقدَّم السيادة كقيمة أخلاقية عليا تتقدم على الأنواع التدخلات الليبرالية، مما يخلق درعاً قانونياً ودبلوماسياً يحمي الأنظمة السياسية البديلة من الضغوط الخارجية.

وفي عصر المعلومات، تصبح الدبلوماسية العامة سلاحاً للموازنة من خلال فضح المعايير المزدوجة ورصد وتوثيق التناقضات في سياسة القوة المهيمنة، مثل دعم الديمقراطية في مكان ما وتجاهلها في مكان آخر بناءً على المصالح الإستراتيجية[2]. هذا النقد المنهجي يؤدي إلى تآكل المصداقية الأخلاقية للقوة العظمى أمام الرأي العام العالمي وإعادة صياغة "الهوية الدولية" عبراستخدام المنصات الإعلامية العابرة للحدود مثل لتقديم رواية مضادة تظهر القوة المهيمنة ككيان يزعزع استقرار الأقاليم، مما يؤدي إلى نفور الدول الأخرى من التحالف معها خوفاً على استقرارها الداخلي[3].

المبحث الثّالث: المداخل النّظرية لتحليل دور منظمة شنغهاي للتّعاون في تحقيق التّوازن النّاعم في النّظام الدّولي

[1] جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص .145.

[2] عصام ملكي خليل،**توازن القوى في العلاقات الدولية المعاصر** (عمّان: دار المنهل، 2014)، ص. 389.

[3] جواد حمد،**القوى الكبرى وتحولات النظام الدولي**(عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2012)،ص. 32.

يتطلب فهم دور منظمة شنغهاي للتّعاون في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي اعتمادَ أطر نظرية قادرة على تفسير العلاقات بين الفاعلين الدوليين والإقليميين في سياق التغيرات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة. وبما أن تحليل دور المنظمات الإقليمية يشتمل على جوانب سياسية، أمنية وإقليمية، فمن الضروري استخدام مداخل نظرية تسمح بإظهار كيفية تفاعل هذه الأبعاد في ضبط العلاقات الدولية وتفسير ديناميكاتها، بدل الاقتصار على تفسير تقليدي يعتمد فقط على القوة الصلبة.وتُعد المداخل النظرية التي ستتناولها هذه الدراسة: مدخلالإقليمية الجديدة، مدخل القوى التّعديلية الصاعدة، ونظرية المركّب الأمني الإقليمي،من أكثر المداخل ملائمة لتحليل هذا الدور، لأن كل منها يقدم إطارًا تحليليًا مختلفًا يُساعد على فهم كيف يمكن لمنظمة إقليمية كمنظمة شنغهاي للتعاون أن تعمل كفاعل مؤثر في النظام الدولي عبر أدوات غير عسكرية وغير تقليدية لتحقيق التوازن الناعم.

المطلب الأول: مدخل الإقليمية الجديدة

يُعدّ النظام الإقليمي مستوى تحليليًا وسيطًا في دراسة العلاقات الدولية، يقع بين مستوى الدولة القومية من جهة والنظام الدولي من جهة أخرى. وفي أبسط تعريفاته، يشير إلى نمط منتظم من التفاعلات والعلاقات بين وحدات سياسية مستقلة داخل نطاق جغرافي محدد. وبهذا المعنى، يمثل إطارًا تفاعليًا يضم مجموعة من الدول التي ترتبط فيما بينها بعلاقات متكررة وكثيفة نسبيًا، بحيث يؤدي أي تغير في أحد مكوناته إلى إحداث تأثيرات في بقية مكوناته، كما يتضمن ضمنًا اعترافًا داخليًا بين دول الإقليم واعترافًا خارجيًا بوجود هذا النظام بوصفه وحدة مميزة ضمن بنية العلاقات الدولية[1].

وقد شهد مفهوم النظام الإقليمي اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات النظرية منذ أواخر ستينيات القرن العشرين وبداية السبعينيات، حيث سعت العديد من الدراسات إلى إبراز أهميته بوصفه أداة تحليلية لفهم ديناميات السياسة الدولية. وفي هذا السياق، ركزت هذه الجهود على توضيح الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام هذا المفهوم في تحليل العلاقات بين الدول داخل الأقاليم المختلفة، من خلال دراسة

[1] محمد السيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص.19.

البنية الهيكلية للنظم الإقليمية وأنماط التفاعل السائدة بينها. كما قدمت هذه الأدبيات عددًا من الدراسات التطبيقية المقارنة حول أبرز الأقاليم في العالم، من بينها الدراسة التي قدمها لويس كانتوري وستيفن شبيغل في كتابهما "**السياسة الدولية في الأقاليم**"، وكذلك دراسة ريتشارد فولك وسول من دلوفيتز حول "**السياسات الإقليمية والنظام العالمي**"، حيث هدفت هذه الأعمال إلى تطوير إطار تحليلي مقارن يساعد على فهم العلاقات الدولية من منظور إقليمي وتحليل التفاعلات السياسية داخل الأقاليم المختلفة[1].

ظهر مفهوم الإقليمية الجديدة في الدراسات السياسية المعاصرة كنتيجة لتحولات عميقة في بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة (1989)، ولم تعد الإقليمية في هذا الإطار مجرد ظاهرة جغرافية أو مجرد تعاون اقتصادي بين دول مجاورة، بل صارت إطارًا تحليليًّا متعدد الأبعاد يربط بين الجوانب السياسية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية العابرة للحدود في العلاقات الدولية.

عُرِّف هذا المفهوم بطريقة تشمل أبعاده الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية، وفي ذلك يقول الباحث مروان سالم علي العلي:"أضحت ظاهرة الإقليمية الجديدة بمنظوماتها وترتيباتها وتكتلاتها، تمثّل إحدى أهم الظواهر الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي سادت المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، بعد أن اتخذت لها رؤى متعددة، ومتغيرات جديدة مختلفة دولية وإقليمية اقتضتها مصالح واستدعتها ضرورات ذات أبعاد شاملة:إستراتيجية،جيوبوليتيكية، جيو–اقتصادية،أمنية وثقافية–حضارية."[2]

يمكن تفصيل هذا التعريف في ثلاثة عناصر رئيسة: إستراتيجية وسياسية،فظاهرة الإقليمية الجديدة تنقل الدول من التعاون الثنائي أو المحدود إلى ترتيبات ذات أبعاد إستراتيجية أوسع، تؤثر في السياسات الوطنية داخل منظومة إقليمية.أما مظاهرها الاقتصادية والجيو–اقتصاديةفتشمل أطرًا متقدمة للتكامل

[1] **المرجع نفسه**،ص.20،

[2] مروان سالم علي العلي، **الإقليمية الجديدة والنظام الدولي (دراسة في إشكالية التأثير والتأثر)**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014، ص. 12.

الاقتصادي عبر التكتلات، وتعمل على إدماج الأسواق الإقليمية في الفضاء الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى المظاهر الأمنية والثقافية التي تتضمن تنسيق السياسات الأمنية الجماعية، وتفاعل البُنى الثقافية والاجتماعية ضمن فضاء مشترك.[1]

تبرز هذه القراءة الشاملة للإقليمية الجديدة تميّزها عن الإقليمية التقليدية، التي غالبًا ما كانت تقتصر على مجال واحد كالأمن أو الاقتصاد، في حين تسعى الإقليمية الجديدة إلى إعادة هيكلة أطر التعاون لتكون أكثر تكاملًا وتأثيرًا دوليًا. ولتعمّق فهم هذا المفهوم، تبرز أهمية مقارنته بنظيره التقليدي من خلال إبراز الفروق الجوهرية في الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وانعكاسها على قدرة المنظمات الإقليمية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية داخل النظام الدولي.[2]

كانت الإقليمية التقليدية تتركز على تعاون محدود في قطاعات محددة، غالبًا ما تنحصر في المجالات الاقتصادية أو الأمنية، وكانت آلياتها وإطاراتها التنظيمية بسيطة مقارنة بالإقليمية الجديدة. فمثلاً:التعاون الاقتصادي التقليدي يشمل اتفاقيات تجارة حرة ثنائية أو متعددة الأطراف بين دولتين أو ثلاث دول متجاورة، وغالبًا ما تكون هذه الاتفاقيات محدودة زمنياً أو في نطاق نشاط اقتصادي معين (مثل تجارة السلع الأساسية أو النفط).[3]كما أن التعاون الأمني التقليدي يقتصر على تفاهمات ثنائية بين جيوش الدول المجاورة، أو ترتيبات محدودة لتبادل المعلومات الاستخباراتية أو التدريب العسكري، دون إنشاء أطر مؤسسية دائمة أو سياسات جماعية شاملة، هذا فضلا عن محدودية طابعها الجغرافي، فقد ركزت الإقليمية التقليدية على مناطق جغرافية صغيرة نسبيًا، وغالبًا ما كانت تعتمد على قرب الدول من بعضها كعامل رئيسي في التعاون، دون النظر إلى شبكة العلاقات الدولية الأوسع أو إلى تأثير القوى

[1] مخزومي، لطفي، ومليكة خالدي، "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي (مفاهيم، جذور، ونظريات)»،**مجلة الاقتصاد الدوليوالعولمة**، ع 1 (2019)، صص. 20-22.

[2] الطيب البدري طه محمد أحمد، "النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة – إطار مفاهيمي"، **مجلة كلية الدراسات العليا**، جامعة النيلين، المجلد 15، العدد 02، 2020، ص.311.

[3] مروان سالم علي العلي،**مرجع سابق**، ص. 12.

الكبرى خارج الإقليم[1]. ومن هنا، يمكن القول أن الإقليمية التقليدية كانت أداة تكامل جزئية، لا تعالج إلا جانبًا واحدًا من المشاكل الإقليمية، وكانت محدودة التأثير على النظام الدولي بشكل عام.

على العكس من ذلك، فإن الإقليمية الجديدة تمثل تطورًا نوعيًا في فهم التعاون الإقليمي، فهي شاملة ومتعددة الأبعاد، وتتجاوز التعاون الاقتصادي والأمني الضيق، لتشمل السياسات الداخلية والخارجية، التكامل السياسي، الأمن الجماعي، البنية الاقتصادية الإقليمية، والعلاقات الثقافية والاجتماعية بين الدول. كما تسعى إلى بناء منظومة مؤسسية متقدمةوتأسيس أطر دائمة، مثل أمانات عامة، لجان سياسية، فرق عمل اقتصادية وأمنية، مما يجعلها أكثر قدرة على اتخاذ قرارات جماعية وتنفيذ سياسات مشتركة. ويعتبر نطاقها الجغرافي أوسع، فهيتشمل التعاون بين مجموعة من الدول المتجاورة أو ذات مصالح إستراتيجية مشتركة ضمن فضاء إقليمي متسع وعابر للحدود، بما يمكنها من توسيع تأثيرها على النظام الدولي ككل، وليس فقط داخل حدودها الإقليمية المباشرة.[2]كما تمتلك القدرة على التفاعل مع النظام الدولي الأوسعوهو مايتيح للدول المشاركة التنسيق بين السياسات الإقليمية والسياسات الدولية الكبرى، بما يعزز قدرتها على لعب دور فاعل في التوازنات الدولية، ويخلق أدوات للتوازن الناعم.

ويؤكد الباحث علاوي محمد لحسن أن:"الإقليمية الجديدة تمثل منهجًا معاصرًا للتكامل الإقليمي، فهي لا تقتصر على علاقة بين دولتين أو ثلاث، بل تمتد إلى خلق تكتلات تُعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية ضمن منظومة واحدة، قادرة على الاستجابة لمتغيرات النظام الدولي المعاصر، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني أو السياسي."[3]

من خلال هذه المقارنة، يمكن استخلاص عدة نقاطأهمها أن الإقليمية الجديدة تسعى إلىالتعاون متعدد الأبعاد بدلا عن التعاونات الثنائية والمحدودة الأطراف، كما أنها أكثر قدرة على معالجة تحديات معقدة مثل الأزمات الأمنية العابرة للحدود، الإرهاب، والتحديات الاقتصادية العابرة للأقاليم، مقارنة

[1]مخزومي، لطفي، ومليكة خالدي، **مرجع سابق**، صص. 20-22

[2]رحيمة بوصبيع صالح وموسى رحماني، "إقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، ع.2(2015)، صص 277-279.

[3]علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**، ع 7 (2009)، ص ص. 110-113.

بالإقليمية التقليدية التي غالبًا ما تتعامل مع مشاكل محدودة القطاعات أو محدودة جغرافيًا[1]. وفيما يخص عامل التأثير على النظام الدولي، وبينما كانت حدود تأثير الإقليمية التقليدية تقتصر غالبًا على النطاق الإقليمي المحلي، فإن الإقليمية الجديدة قادرة على تفعيل دور هام على المستوى الدولي من خلال أدوات غير تقليدية للتوازن الناعم، مثل التأثير الدبلوماسي الجماعي، التنسيق الاقتصادي، والسياسات الأمنية المشتركة. بالإضافة إلى اعتمادها على المرونة السياسية والبراغماتية التي تمنح الدول الأعضاء مساحة أكبر لتعديل السياسات الداخلية والخارجية وفق متطلبات النظام الدولي، مع القدرة على استيعاب متغيرات البيئة الدولية بسرعة أكبر من النماذج التقليدية.

الجدول رقم 04: مقارنة بين أبعاد الإقليمية التقليدية والجديدة

البعد	الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
من حيث النطاق الجغرافي	تقوم على مبدأ الجوار الإقليمي المباشر (الدول المتقاربة جغرافيًا)	تتجاوز حدود الجوار الجغرافي لتشمل تعاونًا عابرًا للأقاليم وربما بين قارات مختلفة
من حيث طبيعة الفاعلين	تتركز غالبًا بين دول متقاربة في المستوى السياسي والاقتصادي	تشمل دولًا غير متجانسة من حيث القوة الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى فاعلين غير دوليين (منظمات، شركات)
من حيث مجالات التعاون	تركز أساسًا على الأمن والدفاع وبعض مجالات التعاون الاقتصادي المحدود	تعاون متعدد الأبعاد: اقتصادي، أمني، سياسي، تكنولوجي، بيئي، وثقافي
من حيث الأهداف الإستراتيجية	أهداف محدودة ومباشرة (الأمن الإقليمي، حماية الحدود، الاستقرار)	أهداف إستراتيجية بعيدة المدى تشمل تعزيز النفوذ الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى
من حيث طبيعة التكامل	تكامل ضعيف أو جزئي، غالبًا غير مؤسسي بعمق	تكامل مؤسسي أوسع يعتمد على آليات دائمة ومنتديات تعاون واتفاقيات متعددة
من حيث مستوى المؤسسات	مؤسسات محدودة أو تنسيقية فقط	مؤسسات أكثر تطورًا وتنظيمًا (قمم دورية، لجان دائمة، آليات متابعة)

[1] مخزومي وخالدي، **مرجع سابق**،صص. 23-25.

من حيث الانفتاح الخارجي	انغلاق نسبي والتركيز على الداخل الإقليمي أكثر	انفتاح على الاقتصاد العالمي وربطه مع التكتلات الدولية
من حيث أدوات التأثير	أدوات تقليدية (القوة الصلبة، الاتفاقيات الثنائية)	أدوات متنوعة تشمل القوة الناعمة، الدبلوماسية، الاقتصاد، والشبكات المؤسسية

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن خلال هذه المقارنة، يتضح أن أهم ما يميز الإقليمية الجديدة كمدخل نظري هو توسيعها للدور المحتمل للمنظمات الإقليمية خارج نطاق القوة الصلبة (العسكرية)، بما يشمل: التعاون السياسي والمؤسسي الذي يخلق فرص الحوار المشتركة ويهدف لتخفيف التوترات الدولية. كما تعزز من مسارالتكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة كأدوات لتحقيق توازن اقتصادي إقليمي غير معتمد على المنظومات الكبرى فقط، وترتكز على التنسيق الدبلوماسي الجماعي الذي يعزز موقف الأعضاء في التفاعلات الدولية المتعددة.[1]

في حالة منظمة شنغهاي للتعاون، يظهر هذا التوجه نحو اعتماد مدخل الإقليمية الجديدة بشكل واضح، حيث تدمج المنظمة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية في إطار مؤسسي واحد، كما تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح القوى الكبرى والمتوسطة والدول الإقليمية الأصغر، وهو تطبيق عملي لمفهوم التوازن الناعم. فضلاً عن ذلك، فإن الهيكل المؤسسي للمنظمة (اجتماعات رؤساء الدول، لجان وزارية، فرق خبراء، منتديات اقتصادية) يعكس الطابع متعدد الأبعاد والمرن الذي يميز الإقليمية الجديدة عن التقليدية.

المطلب الثّاني: مدخل القوى التّعديلية الصّاعدة

تُعدّ الواقعية الجديدة أحد الأطر النظرية الأساسية في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة، وهي امتداد معرفي للواقعية الكلاسيكية يعيد مراجعة فهم القوة والسلوك الدولي في ضوء بنية النظام الدولي نفسها، وليس في دوافع الدول أو صفاتها الداخلية. وتنطلق الواقعية الجديدة من فرضية جوهرية مفادها أن حالة

[1] علاوي محمد لحسن،مرجع سابق، ص 114

الفوضى الدولية ((Anarchy)وغياب سلطة عليا قادرة على تنظيم العلاقات بين الدول هي العامل الحاسم الذي ينبغي تحليله لفهم سلوك الدولة في نظام دولي لامركزي.

هذا المنطلق يجعل من توزيع القوة بين الدول المتغير الرئيسي لتفسير سياساتها وتفاعلاتها، إذ لا يعود هذا السلوك نتاجًا لاعتبارات أيديولوجية أو ثقافية فحسب، بل هو استجابة إستراتيجية لما يفرضه واقع القوة النسبي بين الفاعلين الدوليين. وتُعرّف الواقعية الجديدة النظام الدولي بأنه بنية تتكون من وحدات (الدول) تتفاعل ضمن فضاء لا مركزي، حيث تكون القدرات النسبية ——العسكرية، الاقتصادية، والسياسية —— هي المحدد الرئيسي لقدرة أي دولة على حماية أمنها وتحقيق مصالحها.[1]

وفقًا لهذا المنظور، فإن كل دولة تسعى بطبيعتها إلى تأمين بقاءها في هذا النظام اللامركزي، وهو ما يدفعها إلى تحليل محيطها الدولي وفق مقياس القوى النسبية بدلًا من التحليل الداخلي البحت. ومن ثم، فإن قدرة الدولة على التفاعل الاستراتيجي تتوقف على حجم مواردها العسكرية والاقتصادية، ومدى قدرتها على توظيف هذه الموارد في السياقات الدولية بما يعزز من موقعها النسبي في بنية القوة العالمية.

وترتكز الواقعية الجديدة على فكرة أن توزيع القدرات ليس ثابتًا عبر الزمن، بل هو متغير دائمًا بفعل النمو الاقتصادي، التغيرات الديموغرافية، التطور التكنولوجي، والتحولات في السياسات الداخلية للدول. وهذا التغير في توزيع القدرات هو الذي يولّد ظهور قوى جديدة تميل إلى تعديل بنية النظام الدولي بدلًا من الحفاظ على الوضع القائم. فالدول التي تشهد زيادة نسبية في قوتها تسعى إلى إعادة ترتيب التوازنات الدولية لتتماشى مع مصالحها المتنامية، وهو ما يشكل أحد المحركات الأساسية لصراع النفوذ بين القوى الدولية.[2]

وفي هذا السياق، ترى الدراسات النظرية أن الواقعية الجديدة تعتبر أن الإرادة الفردية أو الفرضيات الإيديولوجية للدول ليست العامل المهيمن على السلوك الدولي بقدر ما هو موقع الدولة في هيكل القوة الدولية. بعبارة أخرى، ليست نوايا القادة أو اختلافاتهم الثقافية هي التي تحدد تعاملاتهم مع الخارج، بل

[1] حماد، صالحة. "دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجاً)" .*مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*،المجلد 7العدد 1، 2023 ص376.

[2] شريف محسن، **نظريات العلاقات الدولية بين التقليدية والمعاصرة**(*جامعة* الجزائر: مطبعة الجامعة، 2020)، ص.45

توزيع القوة بين الدول هو ما يُلزِم الدول باتخاذ قرارات إستراتيجية معينة، سواء في خياراتها الأمنية أو الاقتصادية.

من هذا المنطلق، توضح الواقعية الجديدة أن الدول القوية نسبيًا تسعى لإبقاء الوضع القائم الذي يخدم مصالحها، بينما القوى الصاعدة أو التعديلية الموازِنة تسعى إلى تغييره بما يعكس تزايد قدرتها النسبية داخل النظام الدولي، وهو ما يجعل مفهوم التوازن الدولي يتجاوز الصراع المباشر إلى تنافس على إعادة صياغة قواعد العمل الدولي بأطر متعددة، قد تشمل التحالفات، المؤسسات الدولية، والتنسيق الجماعي بين الدول.

تُعرف القوى التعديلية الصاعدة — من منظور الواقعيين الجدد- بأنها:" تلك القوى الدولية التي تتمتع بقدرات متنامية وتستهدف إعادة تشكيل أو تعديل بنية النظام الدولي ليعكس مصالحها وموقعها النسبي المتغير، بدلاً من إدامة الوضع الراهن الذي يخدم القوى المهيمنة." ويشير التطور التاريخي للنظام الدولي إلى ظاهرة صعود قوى دولية وموقعها في بنية النظام، وهو ما يدفع القوى التعديلية إلى العمل على تغيير النظام الدولي القائم، ومراجعة الترتيبات القائمة فيه التي تعتبرها مجحفة في حقها، كما هو الحال لدى بعض القوى مثل روسيا والصين.هذا التعريف يوضح أن القوى التعديلية ليست مجرد قوى صاعدة اقتصادياً أو عسكرياً، بل قوى تسعى إلى تحدّي قواعد النظام الدولي السائدة وإعادة صياغتها بصورة تتناسب مع مصالحها الإستراتيجية المتزايدة.

في سياق الواقعية الجديدة، تُعرف القوى التعديلية الصاعدة بأنها تلك القوى الدولية التي تتمتع بقدرات متنامية سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي أو السياسي، وتسعى إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي بما يعكس مصالحها وموقعها النسبي المتغير، بدلاً من الاكتفاء بالحفاظ على الوضع الراهن الذي يخدم القوى المهيمنة التقليدية في النظام الدولي.

يُظهر هذا التعريف أن القوى التعديلية الصاعدة تختلف عن القوى الصاعدة التقليدية، إذ أنها لا تسعى للنمو الاقتصادي أو العسكري فقط، بل تهدف إلى تحدّي قواعد اللعبة الدولية القائمة، وإعادة صياغة التوازنات بما يحقق مصالحها الخاصة. هذا يجعلها فاعلاً محوريًا في تفسير التحولات الكبرى في

النظام الدولي، خصوصًا ضمن مناطق إستراتيجية مثل المنطقة الأوراسية التي تعد مسرحًا لتفاعل القوى التقليدية والقوى الصاعدة على حد سواء[1].

وبالربط مع تحليل النظرية الواقعية الجديدة، يُفهم أن ظهور هذه القوى يعكس التغير في توزيع القوة النسبية بين الدول، وهو العامل الذي تحدده بنية النظام الدولي نفسه، لا الخصائص الداخلية أو الأيديولوجية للدول. وهذا يفسر لماذا تتصرف بعض القوى الصاعدة وفق استراتيجيات تعديلية أو تصحيحية تهدف إلى إعادة صياغة قواعد النظام الدولي، بما يعزز موقعها النسبي ويحد من هيمنة القوى التقليدية[2].

إنّ سلوك القوى التعديلية الصاعدة يمتدُّ إلى ما هو أبعد من مجرد التحركات الاقتصادية أو العسكرية، ويشمل استراتيجيات مؤسسية ودبلوماسية متعددة الأبعاد تهدف إلى تعديل قواعد اللعبة الدولية بما يتوافق مع مصالح تلك القوى التي تشهد نمواً في قدراتها النسبية. وفق هذا التصور، لا يستطيع أي تحليل شامل لسلوك القوى التعديلية أن يقتصر على قدرات القوة الملموسة فقط، بل يجب أيضًا أن يأخذ في الاعتبار آليات المشاركة في المؤسسات الدولية، والمنتديات الإقليمية، والتحالفات الإستراتيجية التي تتجاوز المنطق التقليدي للصراع العسكري.

أول هذه الآليات هو التنظيم والتعاون متعدد الأطراف داخل المؤسسات والمنظمات الدولية، إذ تمتلك القوى الصاعدة، من خلال مشاركتها في هذه الأطر، إمكانية التأثير في صياغة السياسات الدولية. وقد تبين أنّ هذه الدول لا تسعى فقط للمشاركة في المنظمات الدولية، بل تعمل على تنشيط دورها داخلها باتجاه تعديل القرارات والهياكل التي تهيمن عليها القوى التقليدية، بما يمكّنها من تعزيز شرعيتها ووزنها السياسي في الساحة الدولية. وفي هذا الصدد يرى الباحث سليمان عبد الرحيم الشامي أن:"الفاعلون الدوليون الذين يشهدون تغيراً في قدراتهم لا يكتفون بالتنافس في الأسواق أو التسلح، بل يسعون إلى تطوير مشاركاتهم داخل المنظمات الدولية لتعزيز قدرتهم على التأثير في صياغة السياسات الدولية بما يعكس مصالحهم المتنامية."

[1] **المرجع نفسه**،ص.60.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 61.

ثانيًا، يبرز الحضور الدبلوماسي داخل المنتديات الدولية والإقليمية كآلية أساسية في السلوك التعديلي، حيث تعمل القوى الصاعدة على تكثيف تفاعلها في تلك الفضاءات بغرض توسيع نفوذها وتأثيرها في الاتجاهات العامة لصياغة السياسات العالمية، الأمر الذي يتيح لها الترويج لرؤاها والسيطرة على أطر التفاوض الدولي. وفي كثير من الأحيان، يكون هذا الحضور في الاجتماعات الدورية للأمم المتحدة، أو القمم الإقليمية، أو المنتديات متعددة الأطراف ذات الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، مما يساهم في دفع أجندات جديدة تتلاءم مع مصالح القوى الصاعدة.[1]

ثالثًا، يشكّل التنسيق الاستراتيجي مع دول أخرى لها مصالح مماثلة أحد أبرز مظاهر السلوك التعديلي في النظام الدولي الراهن، فالقوى الصاعدة غالبًا ما تبحث عن شركاء يمكنها عبرهم بناء تكتلات إستراتيجية تتقاطع مصالحها في مجالات الأمن والاستثمار والتجارة والسياسة الدولية، وذلك بهدف الضغط على قواعد الهيمنة القائمة وفتح قنوات تأثير جديدة في صنع القرار الدولي. وقد يراجع هذا الفاعل ذاته في دراسات تحليلية عن تحولات النظام الدولي، التي تشير إلى أن التعاون بين القوى الصاعدة في أطر مختلفة — سواء ثنائية أو متعددة الأطراف — أصبح من الأدوات الفعالة لتعديل التوازنات التقليدية.

وتتضح هذه الطبيعة التعديلية بقوة في التحولات التي يشهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث برزت الصين وروسيا كنموذجين واضحين للقوى التعديلية الصاعدة. فجمهورية الصين الشعبية، على سبيل المثال، لم تكتفِ بتعاظم قوتها الاقتصادية، بل دفعتها هذه القوة إلى المشاركة البنّاءة داخل المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تأسيسها لمبادرات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، مما يُظهر سعيها إلى تعديل أطر النفوذ الدولي عبر أدوات اقتصادية ودبلوماسية متداخلة. وفي السياق ذاته، عملت روسيا على تعزيز موقعها في المؤسسات الأمنية الإقليمية، وعلى خلق توازن جديد من خلال منظمات أمنية متعددة الأطراف تُعبّر عن رؤيتها في الأمن الجماعي خارج الإطار الأحادي التقليدي.

[1] مماد، صالحة.مرجع سابق، ص 380

ويشير المفهوم الحديث للتوازن الناعم إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول الصاعدة والقوى التعديلية لمواجهة الهيمنة الأحادية للدول الكبرى دون اللجوء إلى الصراع العسكري المباشر، وتتجلى هذه الاستراتيجيات في أدوات غير عسكرية مثل التعاون المؤسسي، الضغوط الدبلوماسية، التنسيق داخل المنظمات الدولية، والعمل ضمن أطر متعددة الأطراف. ومن خلال هذه الأدوات، تسعى الدول التعديلية إلى تقييد تحرك القوى المهيمنة أو تعديل موازين القوة بما يعكس مصالحها المتزايدة[1].

وتمثل هذه الاستراتيجيات سبيلًا بديلًا للرد على الهيمنة دون الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة، ففي سياق الحديث عن عالم متعدد الأقطاب، تعتمد الدول الصاعدة على الضغوط المؤسسية والدبلوماسية، الارتباطات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية. ومن الأمثلة البارزة على هذا التوجه، قيام كل من الصين وروسيا بتكثيف التفاعل ضمن مؤسسات مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، إضافة إلى التنسيق داخل المنتديات الإقليمية والدولية.

كما أن روسيا والصين تمثلان نموذجًا واضحًا للقوى التعديلية الكبرى، إذ يسعى كل منهما إلى تغيير قواعد النظام الدولي لصالح توسيع نفوذهما وتقليل هيمنة القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة.في الوقت نفسه، هناك قوى إقليمية تعديلية متوسطة مثل كوريا الشمالية وإيران، والتي، رغم قصر نطاق قدراتها التقليدية، يمكنها تغيير التوازن الإقليمي أو الاستراتيجي عبر أدوات محددة مثل القدرات النووية أو التحالفات الإقليمية.

أما القوى الصاعدة الكبرى الأخرى مثل الهند، فتُظهر كيف يمكن للدول التي تشهد زيادة نسبية في القوة أن تعيد ترتيب علاقاتها مع القوى المهيمنة وفق مصالحها الإستراتيجية المتنامية، سواء عبر تعزيز النفوذ الاقتصادي أو التوسع في الدبلوماسية متعددة الأطراف. هذه النماذج تؤكد أن التوازن الناعم ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو إستراتيجية عملية تعكس قدرة الدول على تعديل النظام الدولي تدريجيًا دون المجازفة في الدخول في حالة الصراع العسكري المباشر.

[1] عيسات، فضيلة. استراتيجية التوازن خارج المجال ومنطق التوازن الإقليمي بين البراديغم العقلاني والتأملي .*مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*،المجلد2، العدد7، 2024،ص 270

المطلب الثّالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي

تُعدّ نظرية المركب الأمني الإقليمي (Regional Security Complex Theory)من المقاربات التحليلية المركزية في دراسات الأمن الإقليمي، وقد طوّرها باري بوزان Bary Buzanفي إطار مسعاه لتجاوز الاقتصار على التحليل الأمني العالمي أو القومي، عبر اعتماد الإقليم كوحدة تحليل أساسية لفهم أنماط التهديد والتفاعل الأمني بين الدول. وينطلق هذا التصور من فكرة مفادها أن القضايا الأمنية لا تتوزع بصورة متساوية على المستوى الدولي، بل تميل إلى التمركز إقليميًا بحكم الجوار الجغرافي وتشابك المصالح والتهديدات[1].

ويُقصد بالمركب الأمني، في جوهره، مجموعة من الدول التي تتشابك اهتماماتها ومخاوفها الأمنية بشكل وثيق، بحيث يصبح من غير الممكن تحليل أمن أي دولة داخل هذا المركب بمعزل عن أمن الدول الأخرى. فالأمن، وفق بوزان، ليس حالة فردية أو مطلقة، بل هو ظاهرة علائقية تقوم على التفاعل المتبادل بين الوحدات السياسية، سواء في صورة تنافس أو تعاون أو صراع[2].

وقد استخدم باري بوزان مصطلح Security Complexلأول مرة لتفسير الكيفية التي تنتقل بها التهديدات الأمنية بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات البعيدة، وهو ما يجعل الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول المتجاورة أكثر كثافة وحدّة من ذلك القائم بينها وبين القوى البعيدة. وبناءً على هذا التصور، فإن بنية الأمن الإقليمي تتشكل أساسًا من خلال أنماط الصداقة والعداوة بين الدول المتقاربة جغرافيًا، وليس فقط من خلال موازين القوة المادية[3].

كما يؤكد بوزان أن العلاقات الأمنية داخل المركب الإقليمي لا يمكن تفسيرها حصريًا بمنطق توازن القوى التقليدي، إذ تتداخل في تشكيلها عوامل أخرى، مثل الخلفيات التاريخية، والهويات الإثنية، والاعتبارات الإيديولوجية، والذاكرة الجماعية للصراعات السابقة. وبذلك، يصبح المركب الأمني نتاجًا

[1]بومليك نوال، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركّب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية،"**مجلة الناقد للدراسات السياسية**،ع.2 (2021)، صص 464–465.

[2]عشور قشي، "الأمن الإقليمي — إطار نظري"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** (2022) ، ص ص.42-43

[3]بومليك نوال، **مرجع سابق**، ص.67.

لتفاعل معقد بين البنية الفوضوية للنظام الدولي من جهة، وضغوط القرب الجغرافي والتاريخ المشترك من جهة أخرى[1].

تقوم نظرية المركّب الأمني الإقليمي على افتراض أساسي مفاده أن معظم التهديدات الأمنية ذات طابع إقليمي، أي أنها تنشأ وتنتشر داخل نطاقات جغرافية قريبة. فالقرب المكاني بين الدول يجعل انتقال التهديدات أكثر سرعة وحدة مقارنة بالمسافات البعيدة، سواء تعلّق الأمر بالتهديدات العسكرية التقليدية أو بالتهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، تميل الدول إلى إعطاء أولوية قصوى لمحيطها الإقليمي المباشر عند صياغة تصوراتها وسياساتها الأمنية، باعتباره المجال الأكثر تأثيرًا في استقرارها الداخلي والخارجي.

كما تفترض النظرية أن نوايا الدول وقدراتها الأمنية لا تتحدد في فراغ، بل تتشكّل تاريخيًا من خلال تفاعلها المستمر مع جيرانها المباشرين. فالعلاقات بين الدول المتجاورة، بما تحمله من صراعات سابقة أوتحالفات ممتدة، تُسهم في بناء أنماط مستقرة نسبيًا من الصداقة والعداوة، وتؤثر بشكل مباشر في توجّه السياسات الدفاعية، وبناء القدرات العسكرية، وتحديد مصادر التهديد الأساسية. ولهذا، يكون الاعتماد الأمني المتبادل أكثر كثافة داخل المركّب الأمني الإقليمي مقارنة بالعلاقات الأمنية مع دول تقع خارج هذا الإطار[2].

وتفترض نظرية المركّب الأمني الإقليمي أيضًا أن هذه المركّبات ليست وحدات مغلقة بالكامل، بل يمكن أن تكون عرضة لاختراق أو تدخل من قبل القوى العالمية الكبرى، خاصة في الأقاليم التي تتمتع بأهمية إستراتيجية أو اقتصادية أو جيوسياسية عالية. ويتخذ هذا الاختراق أشكالًا متعددة، من بينها الوجود العسكري المباشر، أو عقد التحالفات الأمنية، أو ممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي، بما يؤثر في موازين القوى داخل الإقليم.

[1] عشور قشي، **مرجع سابق**، صص.40-54.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.42-41 .

غير أن هذا التدخل الخارجي، وفقًا للنظرية، لا يؤدي إلى إلغاء الطابع الإقليمي للمركّب الأمني، بل يسهم في إعادة تشكيله. فحتى في ظل حضور القوى الكبرى، تبقى التفاعلات الأمنية الأساسية محكومة بالعلاقات البينية بين دول الإقليم نفسها، وإن كانت هذه العلاقات تتأثر باتجاهات ومصالح الأطراف الخارجية. وبذلك، تحتفظ المركّبات الأمنية الإقليمية بخصوصيتها التحليلية، وتظل وحدات أساسية لفهم بنية الأمن الدولي المعاصر[1].

في إطار تنظيره لمفهوم المركّب الأمني الإقليمي، يقدّم باري بوزان مقاربة تحليلية متعددة المستويات، تهدف إلى تفكيك الظاهرة الأمنية الإقليمية وفهم تفاعلاتها المعقّدة. وينطلق هذا التحليل من المستوى الداخلي للدول المكوِّنة للمركّب، حيث يتم التركيز على العوامل الوطنية المؤثرة في الأمن، مثل طبيعة النظام السياسي، والاستقرار الداخلي، والقدرات الاقتصادية والعسكرية، إضافة إلى مصادر الضعف البنيوية التي قد تولّد تهديدات داخلية أو تنعكس على البيئة الإقليمية. ويُعد هذا المستوى أساسًا لفهم كيفية مساهمة الأوضاع الداخلية في تشكيل سلوك الدولة الأمني تجاه محيطها[2].

ويلي ذلك مستوى العلاقات البينية بين دول الإقليم، وهو المستوى الذي تُدرَس فيه أنماط التفاعل الأمني بين الدول المتجاورة، سواء اتخذت شكل صراع، أو تنافس، أو تعاون، أو تحالف. ويُظهر هذا المستوى كيف تتكوّن شبكات معقّدة من الصداقة والعداوة داخل الإقليم، استنادًا إلى الخبرات التاريخية، والتباينات الأيديولوجية، واختلالات ميزان القوى، وهو ما يمنح المركّب الأمني طابعه الخاص والمميّز عن غيره من الأقاليم[3].

---

[1]Márton Varga, "The Place of the Sahel Region in the Theory of Regional Security Complex," **AARMS**, no.2 (2021),PP.49–50,
https://folyoirat.ludovika.hu/index.php/aarms/article/view/1801.

[2]Jarosław Jarząbek, "The Theory of Regional Security Complexes in the Middle Eastern Dimension", **Wschodnioznawstwo** 12 (2018): 155–56,
https://ejournals.eu/en/journal/wschodnioznawstwo/article/the-theory-of-regional-security-complexes-in-the-middle-eastern-dimension.

[3]نوال بومليك، **مرجع سابق**، ص. 470.

أما المستوى الثالث، فيتمثل في دراسة التفاعل بين الأقاليم المتجاورة، حيث لا يُنظر إلى المركّب الأمني بوصفه وحدة معزولة، بل كجزء من محيط إقليمي أوسع. ففي هذا المستوى، تُحلَّل كيفية انتقال التهديدات أو الأزمات من إقليم إلى آخر، ومدى تأثر أمن إقليم معيّن بديناميات أقاليم مجاورة، سواء من خلال النزاعات العابرة للحدود، أو التحالفات الممتدة، أو الروابط الاقتصادية والإستراتيجية.

ويصل التحليل في نهايته إلى مستوى علاقة المركّب الأمني الإقليمي بالقوى العالمية الكبرى، حيث يتم التركيز على أشكال التدخل الخارجي وتأثيره في بنية الأمن الإقليمي. ويشمل ذلك الوجود العسكري، والتحالفات الإستراتيجية، والتدخلات السياسية والاقتصادية التي قد تعيد تشكيل موازين القوى داخل الإقليم. غير أن بوزان يؤكد أن هذا الدور الخارجي، رغم أهميته، لا يُلغي منطق التفاعلات الإقليمية، بل يتداخل معها ويؤثر فيها.

أما البنية الجوهرية للمركّب الأمني الإقليمي، فتقوم على مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تمنحه طابعه المميّز وتحدد كيفية تشكّله واستمراره وتحوله عبر الزمن. ولا يُنظر إلى هذه المتغيرات باعتبارها عناصر ثابتة أو معطيات جامدة، بل بوصفها مكوّنات ديناميكية تتفاعل فيما بينها، وتؤثر بشكل مباشر في طبيعة العلاقات الأمنية داخل الإقليم. وتتمثل هذه المتغيرات في الحدود، البنية الفوضوية، نمطا لاستقطاب والبناء الاجتماعي.[1]

أولًا، تُعد الحدود من أهم المتغيرات المؤسسة للمركّب الأمني الإقليمي، إذ تمثل الإطار الذي يميّز مركّبًا أمنيًا معينًا عن غيره من المركّبات المجاورة. ولا تقتصر الحدود هنا على معناها الجغرافي أو السياسي الرسمي، بل تشمل أيضًا الحدود الأمنية الوظيفية، أي نطاق التفاعلات الأمنية الكثيفة التي تجعل مجموعة من الدول مترابطة أمنيًا أكثر فيما بينها مقارنة بعلاقتها مع دول خارج هذا النطاق. وبذلك، تُسهم الحدود في تحديد من هو "داخل" المركّب ومن هو "خارجه"، كما تساعد في تفسير سبب تمركز التهديدات والتفاعلات الأمنية داخل فضاء إقليمي معين دون غيره.[2]

[1] عشور قشي، **مرجع سابق**، ص.41-42

[2] **المرجع نفسه**، ص.43.

ثانيًا، تقوم البنية الجوهرية للمركّب الأمني الإقليمي على مبدأ الفوضوية، التي تعني غياب سلطة مركزية عليا قادرة على فرض النظام أو احتكار استخدام القوة داخل الإقليم. ويفترض هذا المتغير وجود وحدتين سياديتين مستقلتين على الأقل، تتفاعل فيما بينها في إطار من الاعتماد الأمني المتبادل.وتنعكس هذه الفوضوية في سلوك الدول التي تسعى، كلٌّ وفق قدراتها وإدراكاتها، إلى تعزيز أمنها الذاتي، وهو ما قد يؤدي إلى ديناميات مثل سباق التسلح، التحالفات الأمنية أو النزاعات المسلحة. وتُظهر هذه البنية أن المركّب الأمني الإقليمي يخضع، من حيث المبدأ، لنفس منطق النظام الدولي الفوضوي، ولكن ضمن نطاق جغرافي أكثر تحديدًا وكثافة.

ثالثًا، يتمثل المتغير الثالث في نمط الاستقطاب، الذي يعكس كيفية توزيع القوة داخل المركّب الأمني الإقليمي، سواء كانت هذه القوة عسكرية، أو اقتصادية، أو سياسية. فقد يكون المركّب الأمني أحادي القطبية إذا هيمنت دولة واحدة على الإقليم، أو ثنائي القطبية إذا تقاسمت دولتان رئيسيتان النفوذ داخله، أو متعدد الأقطاب إذا توزعت القوة بين عدة دول متقاربة في القدرات.[1] ويؤثر نمط الاستقطاب بشكل مباشر في مستوى الاستقرار الإقليمي، وطبيعة التفاعلات الأمنية، واحتمالات الصراع أو التعاون بين الوحدات المكوِّنة للمركّب. كما أن تغيّر موازين القوة داخل الإقليم قد يؤدي إلى إعادة تشكيل المركّب الأمني ذاته، سواء عبر بروز قوى جديدة أو تراجع قوى قائمة.

رابعًا، يُعد البناء الاجتماعي من أكثر المتغيرات تعقيدًا وأهمية في تحليل المركّب الأمني الإقليمي، إذ يحدد أنماط الصداقة والعداء بين وحداته. ولا تُفسَّر هذه الأنماط فقط من خلال اعتبارات مادية كالقوة العسكرية أو المصالح الاقتصادية، بل تتأثر أيضًا بعوامل غير مادية مثل الهويات، والانتماءات الثقافية، والخلفيات التاريخية، والتصورات المتبادلة. ومن خلال هذا البناء الاجتماعي، تتشكل تصورات التهديد، ويُعاد إنتاجها عبر الخطاب السياسي والممارسات الأمنية، وهو ما يفسّر استمرارية العداوات أو التحالفات داخل بعض الأقاليم رغم تغيّر الظروف المادية.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص. 29.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 57.

ومن خلال تفاعل هذه المتغيرات الأربعة، يتضح أن المركّب الأمني الإقليمي لا يُختزل في مجرد تجاور جغرافي بين الدول، بل يُمثّل بنية أمنية ديناميكية تتسم بالتغيّر والتحوّل المستمر. فاختلال الحدود الوظيفية، أو تغيّر نمط الاستقطاب، أو إعادة بناء أنماط الصداقة والعداء، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى تطور المركّب الأمني أو حتى تفككه وإعادة تشكّله في صورة جديدة. وبذلك، تُبرز نظرية المركّب الأمني الإقليمي الطابع المتحوّل للأمن، وتؤكد أن فهمه يتطلب تحليلًا مركّبًا يجمع بين العوامل الجغرافية، والبنيوية، والمادية، والاجتماعية في آن واحد[1].

كما تشير النظرية إلى إمكانية وجود مركبات أمنية فرعية داخل مركب إقليمي أكبر، كما هو الحال في الشرق الأوسط، حيث يمكن تمييز مركبات فرعية مثل الخليج العربي أو المغرب العربي، لكل منها خصوصيته الأمنية، مع بقائه ضمن إطار إقليمي أوسع. ويعكس هذا الطرح مرونة النظرية وقدرتها على تفسير التعقيد الأمني في الأقاليم المتعددة الصراعات.

[1] جلول لخذاري، **الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوربي من منظور مركب الأمن الإقليمي**(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور -الجلفة، 2016-2017، ص.44.

خلاصة الفصل الأول:

سعى هذا الفصل لوضع الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال التعريف بمنظمة شنغهاي للتعاون وبيان الأسس النظرية التي يمكن من خلالها تحليل دورها في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي. فقد تناول المبحث الأول نشأة المنظمة في سياق التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة أوراسيا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تم التطرق إلى السياق التاريخي لتأسيسها ومراحل توسعها من إطار إقليمي محدود إلى منظمة تضم عدداً متزايداً من الدول الأعضاء. كما تم عرض الهيكل التنظيمي للمنظمة وأهدافها الرئيسية، مع إبراز المقومات الجيوسياسية والبشرية التي تمنحها أهمية استراتيجية، بالنظر إلى اتساع المجال الجغرافي الذي تغطيه، وحجم الموارد والإمكانات البشرية والاقتصادية التي تمتلكها دولها الأعضاء.

أما المبحث الثاني فقد ركز على توضيح مفهوم التوازن الناعم في النظام الدولي من خلال التمييز بينه وبين التوازن الصلب القائم على استخدام القوة العسكرية المباشرة. كما تم التطرق إلى الأدوات التي تعتمدها الدول لتحقيق هذا النوع من التوازن، مثل بناء التحالفات المرنة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والمؤسساتي، وتطوير آليات التنسيق السياسي والدبلوماسي. إضافة إلى ذلك، تم عرض الأسس التي يقوم عليها التوازن الناعم في العلاقات الدولية، والتي ترتبط بقدرة الدول والمنظمات الدولية على التأثير في موازين القوى الدولية بوسائل غير صدامية.

وفي المبحث الثالث، تم عرض أهم المداخل النظرية التي يمكن من خلالها تفسير دور منظمة شنغهاي للتعاون في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي. فقد تم توظيف مدخل الإقليمية الجديدة الذي يبرز دور المنظمات الإقليمية في إدارة التفاعلات داخل الأقاليم الجيوسياسية، ومدخل القوى التعديلية الصاعدة الذي يفسر سعي بعض القوى الدولية إلى تعديل بنية النظام الدولي بوسائل تدريجية وغير مباشرة، إضافة إلى نظرية المركب الأمني الإقليمي التي تفسر طبيعة التفاعلات الأمنية بين الدول المتقاربة جغرافيًا. وبناءً على ذلك، يوفر هذا الفصل أرضية مفاهيمية ونظرية تساعد على فهم طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة شنغهاي للتعاون في إعادة تشكيل توازنات النظام الدولي المعاصر

الفصل الثاني

منظمة شنغهاي للتّعاون كفاعل دولي صاعد:

الأدوات والفرص

شهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولات عميقة في موازين القوى، تزامنت مع بروز عدد من التكتلات التي تسعى إلى تعزيز حضورها في إدارة القضايا الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق برزت منظمة شنغهاي للتعاون كإحدى المنظمات الإقليمية المهمة في الفضاء الأوراسي، حيث أصبحت تمثل إطاراً للتعاون بين عدد من الدول الكبرى والناشئة، وفي مقدمتهاروسيا والصين، إلى جانب مجموعة من الدول الآسيوية الأخرى. وقد تأسست هذه المنظمة سنة 2001 بهدف تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، غير أن نطاق نشاطها توسع تدريجياً ليشمل مجالات سياسية واقتصادية ودبلوماسية متعددة.

ومع تطور العلاقات الدولية واتساع التحديات الأمنية والاقتصادية، سعت منظمة شنغهاي للتعاون إلى تطوير آليات عملها وتعزيز التعاون بين أعضائها من خلال مجموعة من الأدوات التي تشمل التنسيق الأمني والعسكري، تعزيز الحوار السياسي والدبلوماسي، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والطاقوي، فضلاً عن دعم أشكال الدبلوماسية الجماعية والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية. وقد أسهم هذا التنوع في الأدوات في تعزيز مكانة المنظمة كإطار إقليمي يسعى إلى دعم الاستقرار في المنطقة الأوراسية وإلى المشاركة في إدارة بعض القضايا الدولية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها فاعلاً دولياً صاعداً، من خلال تحليل الأدوات التي تعتمد عليها في تفعيل دورها في توازن النظام الدولي، ثم التطرق إلى الفرص المحتملة التي قد تمكنها من تعزيز هذا الدور في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، خاصة في إطار المبادرات والاتفاقات التي تعكس توجه الدول الأعضاء نحو توسيع مجالات التعاون وتعزيز التنسيق فيما بينها. ولهذا سيتم أولاً تناول أدوات تفعيل دور المنظمة في النظام الدولي، ثم تحليل الفرص التي قد تسهم في تعزيز مكانتها ودورها في تحقيق نوع من التوازن في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: أدوات تفعيل دور منظمة شنغهاي للتّعاون في توازن النّظام الدّولي

تسعى منظمة شنغهاي التي أصبحت تمثل إطاراً مهماً للتعاون بين مجموعة من الدول في الفضاء الأوراسي إلى توسيع نطاق تأثيرها في التفاعلات الدولية، وقد تطور دور هذه المنظمة منذ تأسيسها سنة 2001 من التنسيق الأمني المحدود إلى تعاون متعدد الأبعاد يشمل مجالات سياسية واقتصادية ودبلوماسية، الأمر الذي يعزز مكانتها كفاعل إقليمي قادر على التأثير في توازنات النظام الدولي.

وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى الأدوات التي تعتمد عليها منظمة شنغهاي للتعاون في تفعيل دورها في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي، وذلك من خلال أربعة مطالب: يتناول المطلب الأول الأدوات الأمنية والعسكرية، بينما يركز المطلب الثاني على الأدوات السياسية والدبلوماسية، ويخصص المطلب الثالث لدراسة الأدوات الاقتصادية والمالية، في حين يعالج المطلب الرابع أدوات الدبلوماسية الجماعية والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الأدوات الأمنية والعسكرية

يمثل التعاون الأمني والعسكري أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها منظمة شنغهاي للتعاونفي تفعيل دورها ضمن التوازنات الإقليمية والدولية. فقد سعت الدول الأعضاء منذ تأسيس المنظمة سنة 2001 إلى تعزيز التنسيق الأمني والعسكري فيما بينها لمواجهة التهديدات المشتركة، وعلى رأسها الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، إضافة إلى التحديات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة آسيا الوسطى.[1]

[1] سمير حمياز، "التعاون الروسي–الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجاً"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (2020)، ص. 166.

ومن أبرز الوسائل المعتمدة داخل المنظمة، تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية، وهي ما يُعرف في وثائق المنظمة بـ"قوى الشر الثلاث"[1]، ويقوم هذا التعاون على تنسيق السياسات الأمنية بين الدول الأعضاء، وتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية، وتطوير آليات مشتركة للوقاية من التهديدات الأمنية. كما يشمل هذا التعاون وضع قواعد قانونية ملزمة لتسليم المطلوبين أمنياً بين الدول الأعضاء، ومنع توفير الملاذات الآمنة للأشخاص المتورطين في أنشطة إرهابية أو انفصالية أو متطرفة، بما يضمن تقليص مساحة تحرك هذه الجماعات داخل الفضاء الإقليمي للمنظمة[2].

كما تُعد المناورات العسكرية المشتركة من أهم الوسائل العملية في التعاون العسكري داخل المنظمة، حيث تمثل هذه المناورات آلية مركزية لترجمة التعاون الأمني من مستوى التنسيق النظري إلى مستوى التطبيق الميداني الفعلي. وتقوم الدول الأعضاء بتنظيم تدريبات عسكرية دورية ومخطط لها بشكل مسبق، بمشاركة قوات من مختلف الجيوش، بهدف تعزيز مستوى التنسيق العملياتي بين الوحدات العسكرية، ورفع الجاهزية القتالية والاستعداد الميداني للتعامل مع مختلف السيناريوهات الأمنية المحتملة.

ولا تقتصر أهمية هذه المناورات على الجوانب التقنية أو التدريبية فقط، بل تمتد لتشمل محاكاة سيناريوهات أمنية معقدة وواقعية، خاصة تلك المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة والعمليات العسكرية المشتركة في بيئات متشعبة التضاريس[3]، مما يسمح باختبار فعالية أساليب القيادة والسيطرة والتنسيق بين القوات المشاركة، وتقييم مدى قدرة الجيوش على العمل المشترك في إطار عمليات متعددة الجنسيات. كما تتيح هذه التدريبات تطوير قدرات التدخل السريع، وتحسين آليات تبادل المعلومات الميدانية، وتعزيز التكامل بين مختلف الوحدات العسكرية المشاركة، سواء البرية أو الجوية أو الاستخباراتية.

---

[1] الأمين كرواز، "نحو عالم متعدد المراكز.. تمظهرات القوة اللينة في استراتيجيات منظمة شنغهاي للتعاون"، **مجلة مدارات سياسية**9، عدد 2 (2025)،ص.143 .

[2] محمد حسين كاظم العيساوي، **مرجع سابق**، ص. 420.

[3] فاضل عبد علي حسن، **مرجع سابق**،ص. 493.

وفي السياق ذاته، تندرج هذه المناورات ضمن استراتيجية أوسع تعتمدها المنظمة تهدف إلى بناء الثقة العسكرية المتبادلة بين الدول الأعضاء، وتقليص الفجوات في القدرات الدفاعية، وتطوير مفهوم العمل الجماعي في المجال الأمني والدفاعي، بما يعزز من قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة بشكل أكثر فاعلية وتنسيقاً، ويجعل منها إطاراً عملياً لتطوير التعاون العسكري الإقليمي في الفضاء الأوراسي[1].

وقد كانت مناورة "مهمة السلام 2007" Peace missionالتي قامت بها دول المنظمة خلال الفترة من 09 إلى 17 أوت 2007 أول مناورة عسكرية واسعة النطاق تهدف إلى إدارة الأمن الإقليمي وتعزيز القدرات الدفاعية للمجموعة في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي للحركات الانفصالية الداخلية، وقد شاركت فيها ما يزيد عن 7000 جندي من القوات العسكرية وقوات الأمن الداخلي، ولكنها كشفت عن مجموعة من بعض الخلافات بين أعضائها وجملة من التحديات أهمها: الافتقار الى قيادة عسكرية موحدة وقوات رد سريع دائمة بالإضافة إلى مقر عمليات دائم[2]، وتكرر إجراء هذه المناورات بصفة دورية حيث كانت آخرها سنة 2021.

الجدول رقم05: منظمة شنغهاي: مناورات " مهمة السلام"

السنة	البلد المنظم	عدد الجنود المشاركين
مهمة السلام 2005	روسيا، الصين	10,000
مهمة السلام 2006	/	/
مهمة السلام 2007	روسيا، الصين	6,000
مهمة السلام 2008	/	/
مهمة السلام 2009	روسيا	13,000
مهمة السلام 2010	كازاخستان	3,000

[1] محمد حسين كاظم العيساوي،**مرجع سابق**، ص.421.

[2] Marcel De Haas, **The Peace Mission 2007 Exercises : The Shanghai Cooperation Organisation Advances**, Defense Academy of the United Kindgom, Sep .2007, 07(28), PP.1-11.

مهمة السلام 2011	روسيا	/
مهمة السلام 2012	طاجكستان	2,000
مهمة السلام 2013	روسيا	1,500
مهمة السلام 2014	منغوليا الداخلية	أكثر من 7,000

المصدر: عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل، مجلة سياسات عربية، مرجع سابق، صً.101.

ومن الوسائل الأساسية كذلك التعاون في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود داخل إطار منظمة شنغهاي للتعاون، حيث يُعد هذا البعد أحد المكونات المحورية في مقاربة المنظمة للأمن الإقليمي، نظراً لارتباطه المباشر باستقرار الدول الأعضاء وحماية أمنها الداخلي. وفي هذا السياق، تعمل المنظمة على تنسيق الجهود المشتركة بين أجهزتها الأمنية لمواجهة مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعلى رأسها تهريب المخدرات بمختلف أنواعها، وتهريب الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة، إضافة إلى تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة التي تنشط عبر الفضاء الجغرافي الواسع للدول الأعضاء.

كما يمتد هذا التعاون ليشمل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من أنشطة غير قانونية، مثل الاتجار بالبشر وتزوير الوثائق واستغلال الحدود المفتوحة نسبياً بين بعض الدول[1]. ويعتمد هذا التنسيق على تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، وتكثيف العمليات المشتركة، وتطوير آليات رقابة حدودية أكثر فعالية، بما يسمح بتضييق الخناق على الشبكات الإجرامية التي تستغل الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم. ويعكس هذا التوجه إدراك الدول الأعضاء داخل المنظمة للطبيعة المتغيرة والمعقدة للتهديدات الأمنية المعاصرة، والتي لم تعد تقتصر على النطاق الوطني لكل دولة، بل أصبحت ظواهر

[1] الأمين كرواز، **مرجع سابق**،ص.144.

شبكية ممتدة تتجاوز الحدود الجغرافية وتتشابك فيها عوامل إقليمية ودولية، الأمر الذي يستدعي اعتماد مقاربة جماعية منسقة لمواجهتها بشكل فعال ومستدام[1].

كما تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات الأمنية بين الدول الأعضاء باعتباره أحد الأدوات المحورية في منظومتها الأمنية، حيث يهدف هذا التعاون إلى تعزيز القدرة الجماعية على رصد التهديدات الأمنية في مراحلها المبكرة قبل تطورها أو انتقالها عبر الحدود، بما يسمح بالتعامل معها بشكل استباقي وفعّال بدل الاكتفاء بالاستجابة بعد وقوعها. ويقوم هذا البعد على تنسيق العمل بين مختلف الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في الدول الأعضاء، وتطوير قنوات اتصال دائمة لتبادل المعلومات حول الأنشطة المشبوهة والحركات المتطرفة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. كما يشمل هذا التعاون إنشاء قواعد بيانات أمنية مشتركة تتضمن معلومات دقيقة ومحدثة حول التنظيمات الإرهابية وأفرادها وامتداداتها الإقليمية، مما يسهم في بناء صورة أمنية جماعية أكثر شمولاً ووضوحاً لدى الدول الأعضاء. وإلى جانب ذلك، يتيح هذا التنسيق تعزيز مستوى الثقة بين الأجهزة الأمنية، وتوحيد أساليب التحليل والتقييم الأمني، بما يؤدي إلى رفع فعالية الاستجابة الأمنية المشتركة وتنسيق العمليات الوقائية والردعية في مواجهة التهديدات المختلفة، وهو ما يعكس تطوراً نوعياً في مستوى التعاون الاستخباراتي داخل المنظمة وانتقاله من التعاون الثنائي التقليدي إلى إطار جماعي متعدد الأطراف أكثر تنظيماً وفعالية.[2]

وتستند هذه الوسائل في إطار منظمة شنغهاي للتعاون إلى بنية مؤسساتية متكاملة تُعد العمود التنظيمي للتعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء، حيث تقوم المنظمة على شبكة واسعة من الاجتماعات الدورية وغير الدورية التي تُعقد على مستويات متعددة ووفق هرمية واضحة لصنع القرار الأمني. وتشمل هذه المستويات مجلس رؤساء الدول باعتباره أعلى هيئة سياسية داخل المنظمة، ومجلس

[1] سمير حمياز، **مرجع سابق**، ص.167.

[2] **المرجع نفسه**،ص.166.

رؤساء الحكومات الذي يتولى متابعة الجوانب التنفيذية والتنسيقية، إلى جانب اجتماعات وزراء الدفاع ورؤساء الأركان التي تُعنى مباشرة بالجوانب العسكرية والتخطيط الدفاعي، فضلاً عن اللقاءات المتخصصة التي تجمع مسؤولي الأجهزة الأمنية والخبراء في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي. وتكتسب هذه البنية المؤسسية أهمية كبيرة كونها لا تقتصر على كونها إطاراً تنظيمياً شكلياً، بل تمثل آلية عملية لصياغة السياسات الأمنية وتنسيق المواقف بين الدول الأعضاء، بما يضمن اتساق القرارات وتكاملها في مواجهة التحديات المشتركة. كما توفر هذه الاجتماعات فضاءً دائماً للحوار الأمني وتبادل الرؤى الإستراتيجية بين الدول، الأمر الذي يعزز من مستوى الثقة السياسية والأمنية، ويسهم في بناء توافقات تدريجية حول القضايا الأمنية الحساسة داخل الفضاء الأوراسي، ويجعل من المنظمة إطاراً مؤسسياً قائماً على التشاور المستمر والتنسيق متعدد المستويات في إدارة الشؤون الأمنية[1].

ويُعتبر جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمي RATSأحد أهم الوسائل التنفيذية داخل منظمة شنغهاي للتعاون، إذ يشكل الذراع العملي للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب. ويتمثل دوره الأساسي في تنسيق الجهود العملياتية بين الأجهزة الأمنية للدول الأعضاء، بما يضمن توحيد الجهود في مواجهة التنظيمات الإرهابية والشبكات المرتبطة بها، إضافة إلى إدارة وتحديث قواعد البيانات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات الإرهابية والأشخاص المشتبه فيهم. كما يتولى هذا الجهاز تسهيل تبادل المعلومات الأمنية بشكل سريع ومنظم، ودعم التنسيق الميداني بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ العمليات المشتركة، بما يعزز من فعالية الاستجابة الأمنية الجماعية[2]. وقد أسهم تأسيس هذا الجهاز في إحداث تحول نوعي داخل بنية المنظمة، حيث نقل التعاون الأمني من مستوى التنسيق السياسي العام إلى مستوى مؤسساتي أكثر تخصصاً وفعالية، يقوم على آليات عمل دائمة ومهيكلة، الأمر الذي عزز من قدرة المنظمة على التعامل مع التهديدات الأمنية بشكل أكثر احترافية واستباقية، وجعل من مكافحة الإرهاب محوراً عملياً دائماً داخل منظومتها الأمنية.

[1] خير سالم ذيابات، **مرجع سابق**،ص.361.

[2] **المرجع نفسه**، ص.362 .

وبالإضافة إلى ذلك، تستند منظمة شنغهاي للتعاون في تفعيل تعاونها الأمني والعسكري إلى منظومة من الاتفاقيات القانونية التي تشكل الإطار الناظم لهذا التعاون وتمنحه طابعاً مؤسسياً ملزماً بين الدول الأعضاء. وتشمل هذه المنظومة معاهدات مكافحة الإرهاب التي تؤطر الجهود المشتركة في مواجهة ما يُعرف بـ"القوى الثلاث"، إلى جانب اتفاقيات التعاون في مجال مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بتنظيم وتنسيق التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة. وتكتسي هذه الاتفاقيات أهمية خاصة لأنها لا تقتصر على إعلان مبادئ عامة للتعاون، بل تحدد بشكل دقيق آليات التنفيذ والإجراءات العملية للتنسيق الأمني والعسكري، بما في ذلك تبادل المعلومات، وتحديد مجالات التدخل المشترك، وضبط طرق التعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدول الأعضاء. وبهذا المعنى، توفر هذه المنظومة القانونية الأساس التنظيمي الذي يضمن استمرارية التعاون الأمني داخل المنظمة ويعزز فعاليته، من خلال تحويله إلى التزامات واضحة ومحددة تُسهم في توحيد الممارسات الأمنية بين الدول الأعضاء وتعزيز قدرتها الجماعية على مواجهة التهديدات المشتركة[1].

من أهم الاتفاقيات القانونية التي يمكن التركيز عليها في هذا السياق: اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف (2001) التي نصت على تبادل المعلومات الاستخباراتية بين أجهزة الأمن، التعاون في مكافحة ثلاثية (الإرهاب، التطرف، الانفصال)، تسليم المطلوبين بين الدول الأعضاء وتنسيق العمليات ضد الجماعات المسلحة. ومن أهم إنجازاتها إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للمطلوبين أمنياً بين الدول الأعضاء، اتفاقية التعاون لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة (2004وما بعدها)التي تهدف إلى تعزيز العمليات المشتركة ضد شبكات تهريب المخدرات القادمة عبر الحدود الأفغانية، تبادل المعلومات حول طرق التهريب، وتنسيق دوريات حدودية، مكافحة تهريب البشر وغسل الأموال والجريمة السيبرانية، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الاستخباراتي الهادفة إلى إنشاء نقاط اتصال دائمة بين أجهزة

[1] عبد الحق دحمان، **مرجع سابق**، ص.100.

الأمن، تبادل بيانات المسافرين المشبوهين، إنشاء قوائم مشتركة للمراقبة الأمنية وتبادل معلومات بين الصين وروسيا حول المقاتلين الأجانب العائدين من مناطق النزاعات.

الشكل رقم 02: حجم النفقات العسكرية لدول منظمة شنغهاي 1996-2012 (بالمليون دولار)

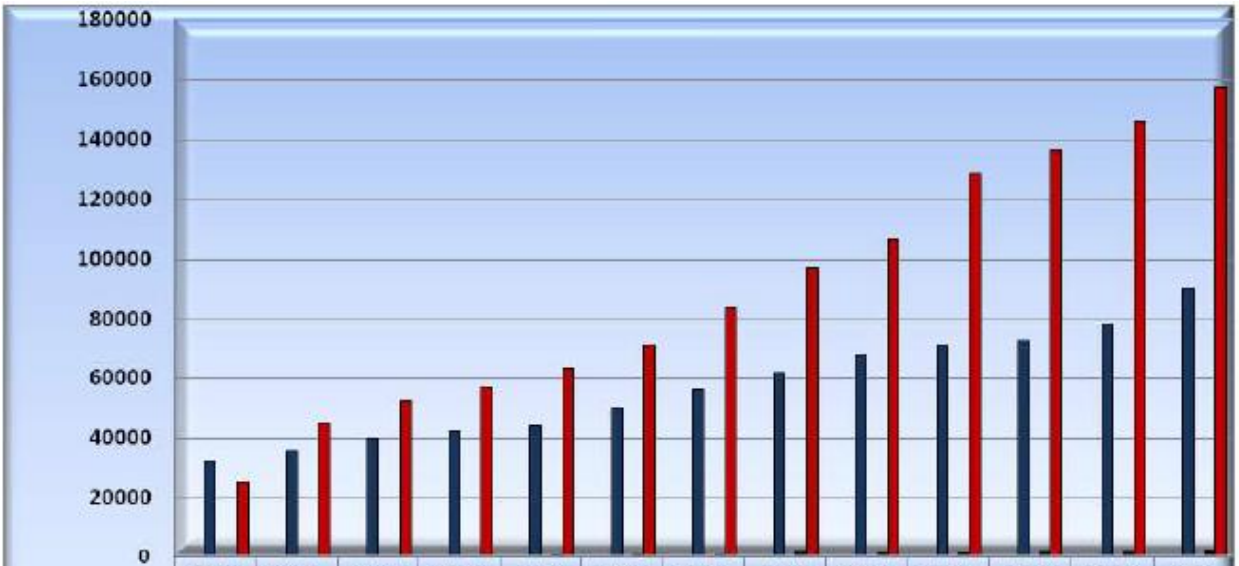

	1996	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيرغستان	79.9	83.6	97	110	118	131	144	174	187	193	234	232	234
أوزبكستان	61.7	81.3	69.2	73.8	78.6	82.2	83.7	88.8	95	104	104	107	108
روسيا	32529	36090	40098	42658	44379	50505	56417	61824	67986	71566	72918	78330	90646
طاجاكستان	15.6	18.4	39.2	50.8	59.6	62.3	63.4	67.4	72	78.8	79	81	81.9
كازاخستان	421	504	552	654	747	942	1102	1658	1574	1485	1635	1804	2355
الصين	25424	45422	52832	57390	63560	71496	84021	96906	10677	12886	13646	14615	15760

وعليه، يتضح أن الأدوات الأمنية والعسكرية لمنظمة شنغهاي للتعاون تقوم على شبكة متكاملة من الوسائل تشمل التعاون في مكافحة الإرهاب، المناورات العسكرية المشتركة، التنسيق الاستخباراتي، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، إلى جانب البنية المؤسسية والاتفاقيات القانونية

المنظمة لهذا التعاون. ويجعل هذا التكامل من المنظمة فاعلاً أمنياً إقليمياً متنامي الأهمية في إدارة التهديدات الأمنية داخل الفضاء الأوراسي.[1]

وتستند الدول الأعضاء في تعزيز الأدوات الأمنية والعسكرية إلى مخاوفها من التهديدات اللاتماثلية القادمة خاصة من الحدود الأفغانية، ومخاوف الصين من الحركات الانفصالية في إقليم تشين جيانغ، وسعيها إلى حماية مشاريعها الاقتصادية خاصة مبادرة الحزام والطريق من التهديدات الأمنية بالإضافة إلى مخاوف روسيا من التهديدات الانفصالية القادمة من محيطها الآسيوي. ويبقى التحدي الهام لها هي تعزيز هذا الإطار المؤسسي القائم على التزامات قانونية، وآليات تنفيذ قوية تجمع بين تبادل المعلومات، العمليات المشتركة والتدريبات.

المطلب الثّاني: الأدوات السّياسية والدّبلوماسية

تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون في بعدها السياسي والدبلوماسي على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وتوحيد مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية. ويقوم هذا البعد على مبدأ التشاور المستمر بين الدول الأعضاء، باعتباره أداة أساسية لتقريب وجهات النظر وبناء توافقات سياسية تدريجية حول مختلف الملفات، بما يسمح بتقوية موقع المنظمة في النظام الدولي بوصفها فاعلاً جماعياً وليس مجرد إطار تعاون أمني.[2]

تعد قمة رؤساء الدول والحكومات الأداة السياسية الأعلى داخل المنظمة، إذ تمثل المستوى القيادي الأول الذي تُبنى عليه التوجهات الإستراتيجية العامة للمنظمة ويُحدد من خلاله الإطار الكلي للتعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. وتنعقد هذه القمم بشكل دوري، غالباً سنوياً، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، في إطار مؤسسي يقوم على التشاور السياسي رفيع المستوى بهدف مناقشة القضايا الكبرى ذات الطابع الإقليمي والدولي، سواء تعلق الأمر بالأمن الجماعي أو التوازنات

[1] **المرجع نفسه**، ص.102.

[2] محمد حسين كاظم العيساوي، **مرجع سابق**،ص. 123.

الجيوسياسية أو ملفات التعاون الاقتصادي والتنمية. وتكتسب هذه القمم أهميتها من كونها لا تقتصر على تبادل الآراء أو عرض المواقف، بل تُعد فضاءً فعلياً لاتخاذ القرارات التوافقية غير الملزمة التي توجه عمل المنظمة خلال الفترة اللاحقة، حيث يتم خلالها اعتماد الخطط المشتركة، وتحديد أولويات التعاون، وصياغة الرؤى الجماعية حول القضايا الحساسة مثل النزاعات الإقليمية، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود، والتحولات في النظام الدولي، بما يضمن تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء رغم اختلاف توجهاتها ومصالحها.

كما تُستخدم هذه القمم كأداة لصياغة المواقف الموحدة تجاه القضايا الدولية، من خلال التوافق على بيانات ختامية وإعلانات سياسية تعكس رؤية جماعية متوازنة، وتُظهر قدرة المنظمة على التوفيق بين اختلافات أعضائها وتقريب مواقفهم في المحافل الدولية. وإضافة إلى بعدها التنفيذي، تحمل هذه القمم بعداً سياسياً ورمزياً مهماً، كونها تُجسد التقاء قوى إقليمية كبرى في إطار مؤسسي واحد، بما يعزز من صورة المنظمة كفاعل جماعي يسعى إلى دعم التعددية في النظام الدولي وتخفيف هيمنة الأقطاب الواحدة، كما تتيح هذه اللقاءات فرصة لتعزيز الثقة السياسية بين الدول الأعضاء، وتطوير آليات التنسيق المستقبلي، وترسيخ مبدأ التشاور المستمر كأداة أساسية في إدارة الخلافات وصناعة القرار داخل المنظمة، وهو ما يجعل من قمة رؤساء الدول والحكومات ركيزة محورية في البنية السياسية والدبلوماسية لمنظمة شنغهاي للتعاون[1].

الجدول رقم06: القمم المنعقدة منذ نشأة منظمة شنغهاي

التاريخ	البلد	المدينة
14 يونيو 2001	الصين	شنغهاي
17 يونيو 2002	روسيا	سان بترسبورغ
29 مايو 2003	روسيا	موسكو

[1] محمد سناجلة، "منظمة شنغهاي للتعاون: دور اقتصادي عالمي مؤثر وتحد للهيمنة الأميركية"، الجزيرة نت، 4سبتمبر/أيلول 2025، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/4/shanghai-cooperation-organization-reshapes-world.

17 يونيو 2004	أوزبكستان	طشقند
5 يوليو 2005	كازاخستان	أستانا
15 يونيو 2006	الصين	شنغهاي
16 أغسطس 2007	قرغيزستان	بيشكك
28 أغسطس 2008	طاجيكستان	دوشنبه
16-15 يونيو 2009	روسيا	بيكاترينبرغ
11-10 يونيو 2010	أوزبكستان	طشقند
15-14 يونيو 2011	كازاخستان	أستانا
7-6 يونيو 2012	الصين	بيجين
13 سبتمبر 2013	قرغيزستان	بيشكك
12 سبتمبر 2014	طاجيكستان	دوشنبه
10-9 يوليو 2015	روسيا	أوفا
24-23 يونيو 2016	أوزبكستان	طشقند
9-8 يونيو 2017	كازاخستان	أستانا
10-9 يونيو 2018	الصين	تشينغداو
14-13 يونيو 2019	قرغيزستان	بيشكك
10 نوفمبر 2020	روسيا (عبر الفيديو)	موسكو
17-16 سبتمبر 2021	طاجيكستان	دوشنبه
16-15 سبتمبر 2022	أوزبكستان	سمرقند
4 يوليو 2023	الهند (عبر الفيديو)	نيودلهي
4-3 يوليو 2024	كازاخستان	أستانا
1أغسطس – 1 سبتمبر 2025	الصين	شنغهاي

المصدر: التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، مرجع سابق، الصفحة 97.

كما يُعتبر مجلس وزراء الخارجية الأداة الدبلوماسية الأساسية داخل منظمة شنغهاي للتعاون، إذ يشكل الحلقة المحورية في عملية التنسيق السياسي والدبلوماسي بين الدول الأعضاء قبل رفع الملفات إلى مستوى القمة، ويضطلع بدور أساسي في تحويل التوجهات العامة إلى مواقف سياسية ودبلوماسية أكثر تفصيلاً وقابلية للتنفيذ. ويجتمع هذا المجلس بشكل منتظم ضمن إطار مؤسسي ثابت يهدف إلى متابعة التطورات الإقليمية والدولية، ومناقشة القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي، والعلاقات مع الدول والمنظمات الأخرى، إضافة إلى تنسيق المواقف المشتركة داخل المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة[1]، بما يعزز من حضور المنظمة كفاعل جماعي في النظام الدولي. كما يُعد هذا المجلس فضاءً أساسياً للتشاور بين وزراء الخارجية حول القضايا الحساسة والخلافات المحتملة بين الدول الأعضاء، حيث يتم العمل على تقريب وجهات النظر وتسوية التباينات عبر الحوار والتفاوض الدبلوماسي قبل أن تتطور إلى أزمات سياسية، وهو ما يعكس اعتماد المنظمة على منطق التوافق بدل التصادم رغم أن قراراتها لا تصل إلى مستوى الانسجام التام دائما. وإلى جانب ذلك، يتولى المجلس إعداد البيانات المشتركة وصياغة المبادرات الدبلوماسية التي تُعرض لاحقاً على القمة لاعتمادها، مما يمنحه دوراً محورياً في بناء الموقف الجماعي للمنظمة وتحديد أولوياتها السياسية، فضلاً عن مساهمته في تقريب وجهات النظر في السياسات الخارجية للدول الأعضاء وتطوير آليات التعاون الدبلوماسي المستمر فيما بينها، وهو ما يجعل منه أداة مركزية في تشكيل القرار السياسي عبر التنسيق والتشاور داخل المنظمة[2].

ويشكّل ميثاق المنظمة والمبادئ التوجيهية الناظمة له الإطار القانوني والسياسي الأعلى الذي يؤطر عملها ويحدد طبيعة العلاقات بين الدول الأعضاء، إذ يقوم هذا الإطار على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُعد حجر الزاوية في فلسفة التعاون داخل المنظمة، وعلى رأسها احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وترسيخ مبادئ حسن الجوار

[1] **المرجع نفسه.**

[2] الأمين كرواز، **مرجع سابق**، ص.135.

والتفاهم المتبادل، إضافة إلى الالتزام بتسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية القائمة على الحوار والتفاوض بدل اللجوء إلى القوة أو التصعيد.

وتمثل هذه المبادئ قاعدة مرجعية أساسية تستند إليها مختلف الهيئات والمؤسسات داخل المنظمة عند تفسير الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء، كما تُستخدم كمرجع دبلوماسي وسياسي في إدارة الخلافات وتوجيه سلوك الدول في إطار التعاون الجماعي. وإلى جانب ذلك، يسهم هذا الميثاق في تعزيز الطابع المؤسسي للتعاون داخل المنظمة، من خلال وضع قواعد عامة تحكم العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الأعضاء، بما يضمن قدراً من الاستقرار النسبي وتقليص الخلافات في المواقف، ويحد من احتمالات التوتر أو التصادم بين المصالح المختلفة، وهو ما يمنح المنظمة أساساً دبلوماسياً يدعم استمرارية عملها ويعزز مصداقيتها كإطار إقليمي منظم للتعاون متعدد الأطراف[1].

كما تعتمد المنظمة على الآليات التنفيذية والأمنية المشتركة التي تُترجم القرارات السياسية إلى تفاهمات عملية تعتمد على التنسيق فيما بينها بسبب افتقاد قراراتها إلى الإلزامية القانونية،ومن بينها جهاز مكافحة الإرهاب الإقليمي. وتتيح هذه الآليات تنسيق تبادل المعلومات، وتنظيم التعاون الأمني، وتنفيذ التدريبات المشتركة، بما يعكس الترابط بين البعد السياسي والبعد الأمني في عمل المنظمة، ويجعل من القرارات الدبلوماسية أدوات قابلة للتطبيق الميداني[2]، وهو ما يعزز من فعالية المنظمة في التعامل مع التحديات الأمنية المعقدة داخل الفضاء الإقليمي. ومن جهة أخرى، توظف المنظمة القمم والاجتماعات الخاصة والمؤتمرات كأداة دبلوماسية استراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق تأثيرها وتعزيز حضورها على الساحة الدولية، حيث لا تقتصر هذه اللقاءات على الدول الأعضاء فقط، بل تمتد لتشمل الدول المراقبة وشركاء الحوار، مما يفتح المجال أمام توسيع شبكة العلاقات الخارجية للمنظمة وبناء شراكات جديدة. كما تمثل هذه الفعاليات منصة مهمة لنقل الرسائل السياسية للمنظمة إلى المجتمع الدولي، والتعبير عن

[1] سعد عبير علوان السعيدي وفاضل عبر علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والأحلاف الأخرى"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية ، بغداد، ص.233.

[2] **المرجع نفسه**، ص.234.

مواقفها تجاه قضايا النظام الدولي، خاصة ما يتعلق بالدعوة إلى التعددية القطبية وتعزيز دور المنظمات الإقليمية في إدارة الشؤون العالمية، وهو ما يمنح المنظمة بعداً دبلوماسياً أوسع يتجاوز الإطار الإقليمي إلى التأثير في النقاشات الدولية الكبرى.[1]

تُعد البيانات المشتركة والخطابات الرسمية من أهم الأدوات الدبلوماسية التي تعتمدها في التعبير عن مواقفها التوافقية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، حيث تمثل هذه البيانات الصيغة التنسيقية للتوافق بين الدول الأعضاء بعد سلسلة من المشاورات والمفاوضات السياسية بين ممثليها على مختلف المستويات. وتُصاغ هذه النصوص بعناية لتعكس الحد الأدنى المشترك من التوافق بين الدول الأعضاء، ثم تُعتمد بشكل رسمي وتُنشر باسم المنظمة، وهو ما يمنحها وزناً سياسياً ودبلوماسياً مهماً في المحافل الدولية، باعتبارها تعبيراً جماعياً منسقاً لا يعكس موقف دولة واحدة بل يعكس موقفا جماعيا مشتركا، ويساهم هذا الأسلوب في تعزيز صورة المنظمة كفاعل دولي قادر على بلورة مواقف مشتركة رغم اختلاف التوجهات الوطنية لأعضائها، كما يُستخدم أحياناً كأداة للتأثير غير المباشر في النقاشات الدولية تجاه قضايا الأمن والنظام الدولي.[2]

كما تلعب آليات الوساطة والتفاوض دوراً مكملاً ومهماً في البعد الدبلوماسي للمنظمة، حيث توفر إطاراً للحوار بين الأطراف المختلفة سواء داخل الفضاء الإقليمي أو في بعض القضايا ذات الطابع العابر للحدود. وتقوم هذه الآليات على مبدأ تسوية الخلافات عبر التفاهم والحوار بدل اللجوء إلى التصعيد أو استخدام القوة، مما يجعل المنظمة إطارا تشاوريا تسعى إلى تهدئة التوترات الإقليمية من خلال حلول تفاوضية غير قسرية. ويساهم هذا الدور في تعزيز مكانة المنظمة كفاعل إقليمي يعتمد على

[1] مادلين أ. هوسلي وجورين سيليسلاغس،**منظمة شنغهاي للتعاونفي النظام العالمي المتغير: التحديات والآفاق** (سويسرا: سبرينغر، 2020)،ص.10.
[2] هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، **مرجع سابق**، ص.704.

الدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعات، ويعكس توجهها نحو دعم الاستقرار الإقليمي عبر خلق قنوات اتصال مستمرة بين الأطراف المختلفة، بما يسمح بتقليل حدة التوترات ومنع تحولها إلى أزمات مفتوحة[1].

وأخيراً، تعتمد المنظمة على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بهدف تعزيز حضورها داخل بعض النقاشات في النظام الدولي وتنسيق مواقفها في القضايا العالمية مثل الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب والتنمية، ويمنح هذا التعاون المنظمة بعداً دولياً يتجاوز الإطار الإقليمي، ويعزز قدرتها على التأثير في النقاشات العالمية.

وعليه، يتضح أن الأدوات السياسية والدبلوماسية لمنظمة شنغهاي للتعاون تشكل منظومة متكاملة من القمم، والمجالس الوزارية، والمبادئ القانونية، والآليات التنفيذية، والبيانات المشتركة، والوساطة، والتعاون الدولي، بما يتيح لها تنسيق مواقف أعضائها وتعزيز حضورها كفاعل سياسي ودبلوماسي متنامي في النظام الدولي.

المطلب الثّالث: الأدوات الاقتصادية والمالية

تطورت الأدوات الاقتصادية والمالية داخل منظمة شنغهاي للتعاون بشكل تدريجي بهدف دعم مسار التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتعزيز الاستقرار التنموي في الفضاء الأوراسي، وقد اعتمدت المنظمة في هذا المجال على مجموعة من الآليات المؤسسية، المالية والتنظيمية، إضافة إلى مبادرات مستقبلية تهدف إلى التركيز أكثر على تعميق التعاون الاقتصادي الإقليمي، من خلال تطوير المبادرات المشتركة في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية، إضافة إلى تشجيع تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء[2].

[1] محمد حسين كاظم العيساوي،**مرجع سابق**، ص.42.

[2] سليمان مهدي محمد، **أثر منظمة شنغهاي للتعاون على تحقيق الاستقرار في آسيا الوسطى (2010–2020)** (رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، 2023)،ص. 120.

وتتمثل أبرز الأدوات المؤسسية في اتحاد بين البنوك (SCO Interbank Consortium)الذي تأسس سنة 2005، ويُعد الإطار المالي الرئيسي للتعاون المصرفي بين الدول الأعضاء، حيث يوفر قنوات تمويل للمشاريع التنموية الكبرى، خاصة في مجالات البنية التحتية مثل النقل والطاقة والاتصالات والزراعة. كما يُضاف إليه مجلس الأعمال(SCO Business Council)الذي أُنشئ سنة 2006، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعات الاقتصادية والصناعية وتشجيع الشراكات بين القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وإلى جانبهما، يبرز دور مراكز الفكر الاقتصادي كآلية غير حكومية تُسهم في دعم السياسات الاقتصادية عبر الدراسات والتحليل الاستراتيجي مثلSCO Forumو University Network، إضافة إلى صناديق الاستثمار الصينية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق أو الصناديق التنموية الأوراسية المتعددة مثل (Eurasian Development Bank mechanisms) الذي يُعد أداة مالية داعمة لتمويل مشاريع التعاون الاقتصادي داخل الفضاء الإقليمي. كما تُساند هذه البنية المؤسسية مجموعة من الاجتماعات الوزارية المتخصصة التي تشمل وزراء التجارة والاقتصاد، النقل، الزراعة، العلوم والتكنولوجيا، والمالية، إلى جانب محافظي البنوك المركزية، مما يعكس الطابع المتعدد المستويات للحوكمة الاقتصادية داخل المنظمة[1].

كما تعتمد المنظمة على أدوات مالية وتمويلية مباشرة تُسهم في دعم مشاريع التنمية الإقليمية، حيث يُعد اتحاد بين البنوك أهم آلية مالية تنسيقية للتعاون المصرفي والتنسيق بين البنوك الوطنية عبر تقديم قروض ميسرة موجهة أساساً لتحسين البنية التحتية في مجالات الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والزراعة، وتلعب الصين دوراً تمويليا محورياً في هذا المجال من خلال بنك التنمية الصيني الوطني، الذي يوفر التمويل للمشاريع الكبرى داخل إطار التعاون الإقليمي. كما تُعد اتفاقيات مقايضة العملات (Currency Swaps)من الأدوات المالية المهمة، حيث وقعت الصين اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول

[1]" منظمة شنغهاي للتعاون(The Shanghai CooperationOrganization) "، مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، تم التحديث في 14 أكتوبر 2015، https://www.cfr.org/backgrounders/shanghai-cooperation-organization.

الأعضاء مثل روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، بهدف تعزيز السيولة المالية وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في التبادلات التجارية. وإلى جانب ذلك، تعمل المنظمة على تشجيع التسوية بالعملات المحلية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعزز الاستقلال المالي النسبي داخل الفضاء الاقتصادي للمنظمة. كما تم إنشاء بعض الصناديق الثنائية للتعاون مثل صندوق التنمية الزراعية بين الصين وكازاخستان وصندوق التعاون في الطاقة الإنتاجية، بما يعكس توجهاً عملياً نحو تمويل مشاريع استراتيجية مشتركة في إطار مبادرة الحزام والطريق [1]

فضلا عن ذلك، تستند الأدوات الاقتصادية والمالية داخل منظمة شنغهاي للتعاون إلى إطار تنظيمي متدرج يُعد الأساس الذي تُبنى عليه مختلف أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث يهدف هذا الإطار إلى تنسيق الرؤية الاقتصادية العامة وتوجيه السياسات المشتركة نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي في الفضاء الأوراسي. وفي هذا السياق، تُعد الوثيقة التأسيسية الأولى للمنظمة سنة 2001 التي وضعت اللبنات الأولى للتعاون الاقتصادي الإقليمي داخل المنظمة، إذ حددت المبادئ العامة التي يقوم عليها هذا التعاون، وعلى رأسها تسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء، تشجيع تدفق الاستثمارات، وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً وتنسيقاً بما يسمح بتقليص الحواجز الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري البيني الذي مازال منحصرا في شكل اتفاقيات ثنائية وتعاون تنسيقي لا يخضع للإلزام القانوني والمؤسسي كما هو الحال في الاتحاد الأوربي مثلا [2].

وفي مرحلة لاحقة، تم تطوير هذا الإطار من خلال اعتماد برنامج التعاون التجاري والاقتصادي متعدد الأطراف في نسختيه لعامي 2003 و2019، والذي يُعد بمثابة وثيقة إرشادية بعيدة المدى تهدف إلى تنظيم مسار التعاون الاقتصادي داخل المنظمة بشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً، وقد شمل هذا

[1] **المرجع نفسه.**

[2] " منظمة شنغهاي للتعاون(Shanghai CooperationOrganization) "*تشاينا ديلي*(China Daily)، 8يونيو/حزيران 2004، تم التحديث في 8 يونيو/حزيران 2004، https://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2004-06/08/content_337605.htm.

البرنامج تحديد مجالات التعاون ذات الأولوية، مثل البنية التحتية، الطاقة، النقل، التجارة والاستثمار، مع وضع آليات تدريجية لتطوير التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، بما يعكس انتقال المنظمة من التعاون الاقتصادي العام إلى تأكيد الأولويات الاقتصادية في إطار قمم المنظمة، والتحول نحو مقاربة أكثر براغماتية قائمة على برامج تنفيذية مرنة بدلاً من خطط ملزمة طويلة الأمد.

كما يُضاف إلى هذا الإطار التنظيمي خطة العمل 2021–2025 التي تمثل المرحلة التنفيذية لهذا البرنامج الاقتصادي، حيث تهدف إلى ترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى إجراءات عملية ومشاريع ملموسة على أرض الواقع، من خلال تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في مجالات التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية وتسهيل الربط الاقتصادي بينها، وتُركز هذه الخطة على رفع فعالية السياسات الاقتصادية المشتركة، وتحسين آليات التنفيذ والمتابعة، بما يضمن تحقيق نتائج واقعية في مسار التكامل الاقتصادي. ومن خلال هذا التسلسل القانوني والتنظيمي، يتضح أن المنظمة تعتمد على بناء تدريجي ومتراكم للأطر الاقتصادية التوجيهية العامة والبرامج التنفيذية المرحلية، بما يعزز استمرارية التعاون الاقتصادي داخل الفضاء الأوراسي وقدرتها على إدارة التعاون الاقتصادي بشكل منظم ومستدام.

وأخيراً، توجد مجموعة من المبادرات المستقبلية داخل المنظمة التي لا تزال في طور الدراسة والتطوير، والتي تعكس توجه المنظمة نحو تعزيز استقلاليتها المالية وتوسيع قدرتها على تمويل المشاريع الإقليمية الكبرى في الفضاء الأوراسي. ويأتي في مقدمة هذه المبادرات اقتراح إنشاء "صندوق تنمية منظمة شنغهاي" الذي يهدف إلى تعبئة موارد مالية إضافية تُخصص لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، بما يسمح بتقليص الفجوة التنموية بينها وتعزيز مستويات الترابط الاقتصادي الإقليمي. ويُنظر إلى هذا الصندوق كأداة استراتيجية يمكن أن تسهم في توفير تمويل مستقر

وطويل الأمد للمشاريع المشتركة، خاصة تلك التي تتطلب استثمارات ضخمة في مجالات النقل والطاقة والاتصال[1].

كما يُعد مشروع "بنك تنمية منظمة شنغهاي" من أبرز المبادرات الإستراتيجية قيد النقاش، حيث يهدف إلى إنشاء مؤسسة مالية متعددة الأطراف تكون قادرة على توفير التمويل المباشر للمشاريع الإقليمية دون الاعتماد الكلي على المؤسسات المالية الدولية التقليدية. ويمثل هذا المشروع خطوة متقدمة نحو بناء نظام مالي إقليمي أكثر استقلالاً، يسمح للدول الأعضاء بتعزيز قدرتها على تمويل احتياجاتها التنموية وفق أولوياتها الداخلية والإقليمية، مع تقليل التأثيرات الخارجية على قرارات التمويل. كما من شأن هذا البنك، في حال إنشائه، أن يساهم في تعزيز التكامل المالي بين الدول الأعضاء، وتطوير أدوات تمويل مبتكرة تدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة داخل الفضاء الأوراسي، بما يعكس الطموح المتزايد للمنظمة في التحول إلى فاعل اقتصادي ومالي مؤثر على المستوى الإقليمي والدولي[2].

وعليه، يتضح أن الأدوات الاقتصادية والمالية لمنظمة شنغهاي للتعاون تقوم على منظومة متكاملة تشمل مؤسسات مصرفية، آليات تمويلية، اتفاقيات نقدية، وأطر تنظيمية، ومبادرات مستقبلية، وهو ما يجعلها إطاراً إقليمياً متقدماً يسعى إلى الانتقال من التنسيق الاقتصادي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والمالي بين الدول الأعضاء وتوسيع استقلاليتها الاقتصادية والمالية في النظام الدولي بما يضمن لها أداء دور مؤثر أكبر.

المطلب الرابع: أدوات الدّبلوماسية الجماعية

تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون في إطار تفعيل أدواتها الدبلوماسية الجماعية على سياسة الانفتاح والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، باعتبارها وسيلة لتعزيز حضورها الخارجي وتوسيع دائرة تأثيرها

[1] منظمة شنغهاي للتعاون، **البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثاني والعشرين لمجلس رؤساء حكومات (رؤساء الوزراء) الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون** (بيان رسمي، بيشكيك، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023)، ص17.

[2] **المرجع نفسه.**

في النظام الدولي. ويقوم هذا البعد على فكرة أن المنظمة لا تعمل في عزلة، بل تسعى إلى بناء شبكة من العلاقات والتنسيق مع فاعلين دوليين وإقليميين متعددين، بما يسمح بتقوية دورها كمنصة للحوار والتعاون في قضايا الأمن والتنمية والاستقرار.[1]

يعد التعاون مع الأمم المتحدة من أبرز أدوات الدبلوماسية الجماعية داخل المنظمة حيث تمثل إطاراً محورياً لتعزيز انخراط المنظمة في النظام الدولي وتوسيع دورها كفاعل إقليمي يسهم في دعم الأمن والسلم العالميين، إذ تقوم على تنسيق المواقف بين الطرفين في القضايا ذات البعد العالمي، خاصة مكافحة الإرهاب، تعزيز الأمن الدولي، ومواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر، بما يسمح بتبادل الخبرات وتطوير مقاربات مشتركة لمعالجة التهديدات المعقدة التي تتجاوز حدود الدول. كما تعتمد المنظمة في هذا التعاون على مواءمة أنشطتها مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام السيادة وعدم التدخل وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما يعزز شرعيتها الدولية ويمنحها مصداقية أكبر في الفضاء العالمي، إضافة إلى تمكينها من المشاركة في النقاشات متعددة الأطراف داخل الأمم المتحدة حول قضايا الحوكمة العالمية والأمن والتنمية، الأمر الذي يرسخ مكانتها كمنظمة إقليمية تسعى إلى التأثير في صياغة التوجهات الدولية ضمن منطق التعددية والتعاون الجماعي[2].

تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون في إطار أدوات الدبلوماسية الجماعية على تطوير شبكة واسعة من العلاقات المؤسسية مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بهدف تعزيز حضورها الخارجي وتوسيع مجالات التعاون في قضايا الأمن والتنمية والاقتصاد. وتشمل هذه العلاقات بالأساس التعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)من خلال آليات الحوار والتنسيق المشترك، حيث يتم تنظيم لقاءات دورية بين الطرفين لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى تعزيز

[1] فاضل عبدعلي حسن، **مرجع سابق**، ص.494.
[2] **المرجع نفسه**،ص.496.

التعاون الاقتصادي والتجاري بين المنطقتين الأوراسية وجنوب شرق آسيا. كما ترتبط المنظمة بعلاقات مؤسسية مع منظمة التعاون الاقتصادي(ECO)، حيث يركز هذا التعاون على دعم مشاريع التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الربط التجاري بين دول آسيا الوسطى والمناطق المجاورة، بما يساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي[1].

إلى جانب ذلك، تقيم المنظمة علاقات تعاون مع رابطة الدول المستقلة(CIS)في مجالات الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الجهود الأمنية، خاصة في الفضاء الأوراسي المشترك. كما ترتبط بعلاقات حوار وتنسيق مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، حيث يتركز التعاون على القضايا الأمنية والعسكرية ومكافحة التهديدات غير التقليدية، بما في ذلك الإرهاب والتطرف والهجرة غير الشرعية، عبر تبادل الخبرات وتنظيم لقاءات تنسيقية بين الأجهزة الأمنية[2].

وتتوسع هذه الشبكة المؤسسية أيضاً لتشمل التعاون مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، من خلال مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون تهدف إلى تنسيق الجهود في مجالات مكافحة الإرهاب، والأمن الدولي، والتنمية المستدامة، بما يعزز انسجام عمل المنظمة مع النظام الدولي. كما ترتبط المنظمة بعلاقات حوار مع منظمات إقليمية أخرى مثل رابطة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (APEC) في المجال الاقتصادي، من أجل تعزيز التبادل التجاري والاستثماري وتبادل الخبرات في سياسات التنمية[3].

وتتم هذه العلاقات المؤسسية عبر مجموعة من الآليات الدبلوماسية المنظمة، تشمل عقد اجتماعات مشتركة دورية، وتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون، وتنظيم حوارات سياسية وأمنية منتظمة بين الأمانات العامة والخبراء وممثلي الدول الأعضاء في مختلف التكتلات. ويهدف هذا الإطار

[1] سليمان مهدي محمد،**مرجع سابق**، ص.125.

[2] **المرجع نفسه**، ص.128.

[3] " تشاينا ديلي، **مرجع سابق**. منظمة شنغهاي للتعاون" (Shanghai Cooperation Organization)، تشاينا ديلي (China Daily)، 8 يونيو/حزيران 2004، https://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2004-06/08/content_337605.htm.

التعاوني إلى تعزيز تبادل الخبرات، وتنسيق الجهود في مواجهة التحديات المشتركة، خاصة في مجالي الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية، بما يعكس توجه المنظمة نحو بناء شبكة تعاون متعددة الأطراف تعزز من قدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي.

إضافةً إلى ما سبق، تولي المنظمة أهمية خاصة لصيغة "شركاء الحوار"و"الدول المراقبة" باعتبارها إحدى الأدوات الدبلوماسية المرنة التي تعتمدها المنظمة لتوسيع نطاق علاقاتها الخارجية دون الانتقال إلى نمط العضوية الكاملة، وتقوم هذه الآلية على منح بعض الدول أو التكتلات الإقليمية صفة "شريك حوار" أو "مراقب"، بما يتيح لها الانخراط في أنشطة المنظمة بدرجات متفاوتة من المشاركة، خاصة في الاجتماعات والمنتديات والحوارات السياسية والأمنية والاقتصادية، دون أن تكون جزءاً من آلية اتخاذ القرار الداخلي[1].

ومن خلال هذه الصيغة المؤسسية، تُفتح قنوات اتصال رسمية ومنظمة بين المنظمة ودول تقع خارج الفضاء الأوراسي، وهو ما يسمح ببناء شبكة علاقات متعددة الأبعاد تشمل التعاون السياسي في القضايا الدولية، والتنسيق الأمني في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، إضافة إلى تطوير مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والطاقة والبنية التحتية. كما تتيح هذه الآلية للمنظمة اختبار إمكانيات الشراكة المستقبلية مع بعض الدول، وتقييم مدى قابلية توسيعها لاحقاً إلى علاقات مؤسسية أعمق أوحتى عضوية كاملة كما حدث مع بيلاروسيا التي كانت آخر دولة تحصل على العضوية الكاملة سنة 2024 بعد أن كانت دولة مراقبة، وهو ما يعكس الطابع التدريجي والمرن لسياسة التوسع التي تعتمدها المنظمة في إدارة علاقاتها الخارجية.[2]

وبالتالي، تُسهم هذه السياسة في تعزيز مرونة المنظمة دبلوماسياً، إذ تمكّنها من التفاعل مع محيط دولي أوسع من إطارها الجغرافي التقليدي، وتوسيع دائرة نفوذها السياسي عبر الانفتاح على قوى إقليمية

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.

ودولية مختلفة. كما تعزز هذه العلاقات من قدرة المنظمة على طرح رؤيتها في قضايا النظام الدولي، خاصة ما يتعلق بالتعددية القطبية، وإعادة التوازن في العلاقات الدولية، ودعم دور المنظمات الإقليمية في الحوكمة العالمية، وهو ما يمنحها حضوراً متزايداً في النقاشات الدولية خارج نطاقها الإقليمي المباشر.

كما تنخرط المنظمة في المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية متعددة الأطراف، التي تجمع مختلف الفاعلين الدوليين لمناقشة قضايا عالمية مثل الأمن الطاقوي، مكافحة الإرهاب، التغير المناخي، والتنمية المستدامة. وتُستخدم هذه المنصات كوسيلة لإبراز المواقف الجماعية للدول الأعضاء، وتقديم رؤية مشتركة حول قضايا النظام الدولي، بما يعكس توجه المنظمة نحو دعم التعددية القطبية وتعزيز دور المنظمات الإقليمية في الحوكمة العالمية[1].

وتعتمد المنظمة كذلك على سياسة الحوار الاستراتيجي مع بعض التكتلات الدولية الكبرى، حيث يتم تنظيم لقاءات دورية مع أطراف دولية فاعلة بهدف تنسيق السياسات وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية. ويُسهم هذا الحوار في تعزيز موقع المنظمة كفاعل دبلوماسي قادر على التأثير في النقاشات العالمية، وليس مجرد إطار إقليمي مغلق على نفسه[2].

وعليه، يتضح أن أدوات الدبلوماسية الجماعية داخل منظمة شنغهاي للتعاون تقوم على منظومة واسعة من الشراكات الدولية، التنسيق مع المنظمات الإقليمية، التفاعل مع الأمم المتحدة، والانفتاح على الدول المراقبة وشركاء الحوار، إضافة إلى المشاركة في المنتديات الدولية. ويجعل هذا التوجه من المنظمة فاعلاً دبلوماسياً متصاعد الأهمية، يسعى إلى تعزيز حضوره في النظام الدولي وتوسيع نطاق تأثيره في قضايا الأمن والتنمية والحكم العالمي، وهو ما يفتح لها آفاقا مستقبلية للعب أدوار أكبر من المستوى الإقليمي الى المستوى الدولي.

[1] محمد حسين كاظم العيساوي، **مرجع سابق**، ص.178.

[2] **المرجع نفسه**، ص.140.

المبحث الثّاني: الفرص المحتملة لمنظمة شنغهاي للتّعاون لتحقيق التّوازن النّاعم في إطار إعلان تيانجين 2025

شهدت منظمة شنغهاي للتعاون خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في أدوارها ووظائفها داخل النظام الدولي، خاصة مع توسع عضويتها وتنامي قدراتها الاقتصادية والجيوسياسية. وقد مثلت القمة الخامسة والعشرون للمنظمة التي انعقدت في مدينة تيانجين الصينية Tianjinبين 31 أغسطس و 1 سبتمبر 2025 محطة مهمة في مسار تطورها، حيث سعت الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بينها في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي.[1]

وتنبع أهمية هذه القمة من كون المنظمة تضم عدداً من القوى الدولية والإقليمية المؤثرة مثل الصين وروسيا والهند وباكستان، إضافة إلى دول آسيا الوسطى وهي كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، مع انضمام دول أخرى مثل إيران وبيلاروسيا، فضلاً عن شبكة واسعة من الدول الشريكة والمراقبة. ويجعل هذا الامتداد الجغرافي الواسع المنظمة تغطي ما يقارب 60٪ من مساحة أوراسيا، وتضم أكثر من 40٪ من سكان العالم ونحو 30٪ من الناتج الإجمالي العالمي، إضافة إلى امتلاك عدد من أعضائها موارد طاقوية وطبيعية ضخمة[2].

وقد تزامنت هذه القمة مع عرض عسكري كبير في بكين في الثالث من سبتمبر 2025 لإحياء الذكرى الثمانين لاستسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، وهو ما منح الحدث بعداً رمزياً يعكس

[1] محمود جابر، "**قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025م في الصين: آفاق وتحديات**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، 10 يوليو 2024، تم الاطلاع في 24 أبريل 2026، https://rasanah-iiis.org/قمة-منظمة-شنغهاي-للتعاون-2025م-في-الصين/

[2] نور الدين بن ايسعد، "**منظمة شنغهاي للتعاون: التوسع في ظل تحديات التحول العالمي**"، جريدة الحوار الجزائرية، 22 ديسمبر 2024، تم الاطلاع في 24 أبريل 2026 الساعة 00:00، https://elhiwar.dz/contributions/302349/

التحولات الجارية في ميزان القوى الدولي وصعود تكتلات إقليمية جديدة تسعى إلى تعزيز التعددية القطبية في النظام الدولي.[1]

الصورة رقم01:الدورة الخامسة والعشرون لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون واجتماع «SCO plus » في تيانجين

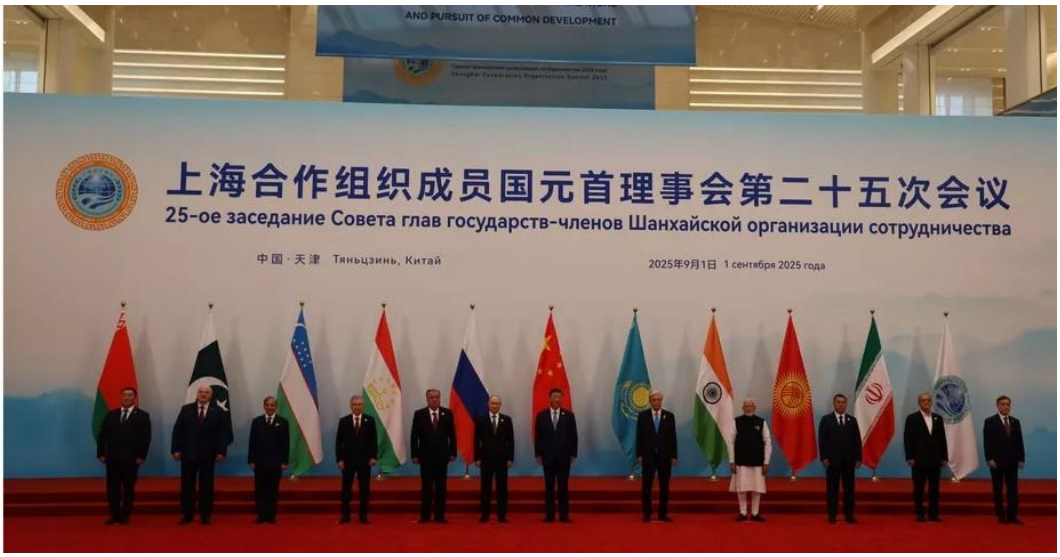

المصدر: **https://www.aljazeera.net/news/**

المطلب الأول: جهود المحور الصيني الروسي في إدارة الحوكمة العالمية

برز خلال قمة تيانجين 2025 تنسيق واضح بين كل من الصين وروسيا فيما يتعلق بتعزيز دور منظمة شنغهاي للتعاون في قضايا الحوكمة العالمية، في إطار سعي مشترك لإعادة تشكيل النظام الدولي نحو مزيد من التعددية وتقليص مركزية الهيمنة الغربية.فقد أكد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" على ضرورة بناء نظام دولي أكثر توازناً يقوم على احترام سيادة الدول، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف في إطار المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، مع الدعوة إلى إصلاح هذه المؤسسات

[1] **"قمة تيانجين ورسائل القوة لدور صيني متصاعد بمنظمة شنغهاي"**، الجزيرة نت، 6 سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أبريل 2026، https://www.aljazeera.net/politics/2025/9/6/قمة-تيانجين-ورسائل-القوة-لدور-صيني

بما يسمح بتمثيل أكثر عدلاً للدول النامية ودول الجنوب العالمي، كما شدد على أهمية الانتقال من منطق الأحادية إلى منطق التعددية القطبية في إدارة العلاقات الدولية.[1]

وفي هذا السياق،سعت الصين خلال فترة رئاستها الدورية للمنظمة عامي 2024 و2025 للترويج لرؤيتها الخاصة في الحوكمة العالمية، والتي تقوم على تعزيز "روح شنغهاي" القائمة على: الثقة المتبادلة، المنفعة المشتركة، المساواة واحترام التنوع الحضاري، توسيع التعاون بين دول الجنوب العالمي، وربط المنظمة بمشاريع استراتيجية كبرى أبرزها مبادرة الحزام والطريق بهدف تعزيز الترابط الاقتصادي والتجاري بين آسيا وأوروبا، وتطوير شبكات موازية للبنية الاقتصادية الغربية التقليدية[2].

كما لم تقتصر مقاربة الصين على البعد الاقتصادي فقط، بل امتدت إلى الأبعاد المؤسسية والتنظيمية، حيث تم خلال القمة اعتماد 24 وثيقة من بينها "إعلان تيانجين" واستراتيجية التنمية حتى عام 2035، إضافة إلى إطلاق منصات تعاون في مجالات الطاقة، الاقتصاد الرقمي، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وهو ما يعكس تحول المنظمة تدريجياً نحو إطار حوكمة متكامل متعدد الوظائف[3].

ومن جهته، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن المنظمة تمثل منصة محورية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الدولية الراهنة، خاصة في ظل تصاعد التوتر مع الغرب وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وما رافقها من عقوبات اقتصادية وعزلة دبلوماسية نسبية. وقد أصبحت المنظمة بالنسبة لروسيا إحدى القنوات الأساسية لإعادة بناء علاقاتها الاقتصادية والسياسية خارج الإطار

[1] "**قمة تيانجين 2025: مساعي تحوُّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2025، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10444.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] منظمة شنغهاي للتعاون، "**إعلان تيانجين الصادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون**" (وثيقة رسمية، تيانجين، الصين، 2025)، تم الاطلاع في 24 أبريل 2026، https://www.cscc.it/upload/doc/2025%20tianjin%20declaration%20SCO.pdf

الغربي[1]. كما أظهرت القمة من الناحية العملية أن روسيا تستخدم المنظمة كأداة لإعادة تموضعها الدولي، سواء من خلال تعزيز شراكاتها مع الصين، أو من خلال الانفتاح على دول الجنوب العالمي، أو حتى عبر التقارب مع قوى إقليمية مثل الهند وإيران[2].

ورغم الشراكة الإستراتيجية بين موسكو وبكين، تشير بعض التحليلات إلى وجود اختلال نسبي في هذه العلاقة، حيث أصبحت روسيا أكثر اعتماداً على الصين اقتصادياً وسياسياً، في ظل الضغوط الغربية، وهوما يعكس تحولاً تدريجياً في ميزان القوة داخل المحور الأوراسي لصالح الصين.وعلى الرغم من هذا التقارب، فإن العلاقة بين الطرفين لا تزال محكومة بمنطق "التقاطع الاستراتيجي لا التحالف الكامل"، أي أن كلاً منهما يلتقي مع الآخر في رفض الهيمنة الغربية، دون أن يصل ذلك إلى مستوى تحالف مؤسسي متكامل.

كما سعت القمة إلى إبراز البعد الحضاري للتعاون بين الدول الأعضاء، من خلال التأكيد على أهمية الحوار بين الحضارات، واحترام التنوع الثقافي، وتقديم نموذج موازي للنموذج الليبرالي الغربي يقوم على التعددية الثقافية والسياسية.وفي هذا الإطار، يمكن فهم توسع المنظمة وظهور صيغ جديدة مثلSCOPlus كجزء من محاولة بناء فضاء أوراسي موسع للحوار الدولي، يضم ليس فقط الدول الأعضاء، بل أيضاً شركاء ومراقبين ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة والآسيان، بما يعزز من الطابع العالمي المتنامي للمنظمة.

كما أن الربط بين القمة والعرض العسكري الذي جرى في بكين بمناسبة استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية أضفى بعداً رمزياً إضافياً يعكس محاولة إبراز القوة السياسية والعسكرية للمحور الأوراسي في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي القائم.[3]

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] "قمة تيانجين 2025: مساعي تحوُّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **مرجع سابق.**

[3] "Secretary-General of the SCO Meets with the Leadership of the People's Government of Tianjin Municipality," Secretariat of the Shanghai Cooperation Organisation, September 1, 2025, accessed April 24, 2026, https://eng.sectsco.org/20250901/1963431.html

المطلب الثاني: التأثير الجيوسياسي بعد توسيع الأعضاء

ساهم توسع عضوية منظمة شنغهاي للتعاون خلال السنوات الأخيرة، وتحديداً في قمة تيانجين 2025، في تعزيز وزنها الجيوسياسي على الساحة الدولية، حيث تحولت تدريجياً من إطار إقليمي محدود إلى منصة أوراسية ذات امتداد عالمي متزايد التأثير في موازين القوى الدولية،فقد أدى انضمام كل من إيران وبيلاروسيا إلى توسيع الامتداد الجغرافي والاستراتيجي للمنظمة، وتعزيز حضورها في مناطق حساسة من أوراسيا، خاصة في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي مناطق ترتبط مباشرة بخطوط الطاقة والتجارة العالمية.

كما شهدت المنظمة توسعاً مؤسسياً غير مباشر من خلال منح صفة "شريك حوار" لدول جديدة مثل لاوس، ومنح صفة "مراقب" لتكتلات إقليمية مثل رابطة الدول المستقلة، إضافة إلى إدماج آليات تعاون موسعة ضمن إطارSCO Plusالذي جمع إلى جانب الدول الأعضاء، شركاء حوار ومنظمات دولية كبرى مثل الأمم المتحدة والآسيان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ما يعكس تحول المنظمة إلى فضاء دبلوماسي متعدد المستويات[1].

ويمثل هذا التوسع جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز دور المنظمة كمنصة دبلوماسية موازية، تجمع عدداً متزايداً من الدول التي تسعى إلى تنويع شراكاتها الدولية خارج الأطر الغربية التقليدية، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها النظام الدولي وتراجع مركزية الأحادية القطبية[2].

كما يمنح الموقع الجغرافي للدول الأعضاء أهمية استراتيجية كبرى، إذ يقع معظمها في قلب أوراسيا، وهو ما يجعل المنظمة تتحكم في جزء مهم من الممرات التجارية البرية والبحرية، إضافة إلى شبكات الطاقة العابرة للقارات، مما يعزز قدرتها على التأثير في التجارة العالمية وسلاسل التوريد.

[1] "ستوديو الحدث: قمة منظمة شنغهاي.. بداية لنظام عالمي جديد؟"، DWعربية، 19 سبتمبر 2025، مقطع صوتي، 12:45، تم الاطلاع في 24 أبريل 2026، https://www.dw.com/ar/ستوديو-الحدث-قمة-منظمة-شنغهاي-بداية-لنظام-عالمي-جديد73853993-audio/

[2] **المرجع نفسه.**

وتشير البيانات الاقتصادية المقدمة خلال القمة إلى أن الاقتصاد الجماعي للمنظمة يقترب من 30 تريليون دولار، بينما تمثل دولها أكثر من 40% من سكان العالم، وهو ما يعكس ثقلها الديمغرافي والاقتصادي المتنامي[1].في الوقت نفسه، يعكس التكتل تنوعاً سياسياً واستراتيجياً كبيراً بين أعضائه، حيث تتباين أولويات الدول بشكل واضح. فالهند، بقيادة رئيس وزرائها ناريندرا مودي، تحاول الحفاظ على سياسة "التحوط الاستراتيجي"، عبر المشاركة في المنظمة مع الاحتفاظ بعلاقات قوية مع القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، وهو ما يجعلها فاعلاً توازنيًا داخل التكتل وليس طرفاً مندمجاً بالكامل[2].

وقد اكتسبت القمة أهمية إضافية من خلال اللقاء الذي جمع بين مودي والرئيس الصيني شي جين بينغ، وهو أول لقاء ثنائي في الصين منذ سنوات، في سياق محاولات تخفيف التوترات التي تصاعدت منذ أزمة 2020، خصوصاً في الحدود المشتركة في منطقة لاداخ[3].كما شهدت القمة حضوراً هاماً لعدد من القادة المؤثرين، من بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الإيراني، وقادة آسيا الوسطى، وهو ما عزز صورة المنظمة كمجال لالتقاء قوى كبرى ومتوسطة تبحث عن إعادة التوازن في النظام الدولي.

ومن بين أبرز المظاهر الجيوسياسية أيضاً، الحضور غير المسبوق للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في فعاليات مرتبطة بالقمة والعرض العسكري في بكين، وهو ما اعتُبر مؤشراً على تقارب متزايد بين بعض القوى غير الغربية في مواجهة الضغوط الغربية، خصوصاً في ظل إعادة تشكيل التحالفات الدولية.

---

[1]Shanghai Cooperation Organisation, "Tianjin Declaration of the Council of Heads of State of the Shanghai Cooperation Organisation" (Official Document, Tianjin, 2025), accessed April 24, 2026, https://www.cscc.it/upload/doc/2025%20tianjin%20declaration%20SCO.pdf

[2]**المرجع نفسه.**

[3]محمود جابر، "**قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025م في الصين: آفاق وتحديات**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، 10 يوليو 2024، تم الاطلاع في 24 أبريل 2026، https://rasanah-iiis.org/قمة-منظمة-شنغهاي-للتعاون-2025م-في-الصين/

كما شكلت القمة منصة لإطلاق "إعلان تيانجين" و"استراتيجية التنمية حتى 2035"، اللذين حددا رؤية المنظمة نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتطوير التعاون في مجالات الطاقة، الاقتصاد الرقمي، الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، بما يعكس تحول المنظمة من إطار أمني تقليدي إلى فاعل جيوسياسي اقتصادي شامل[1].وفي السياق نفسه، تمّ خلال القمة اعتماد 24 وثيقة استراتيجية، وإطلاق مراكز أمنية جديدة تشمل مركز مكافحة الإرهاب، مركز مكافحة المخدرات، مركز الأمن المعلوماتي، ومركز مواجهة التهديدات الإقليمية، وهو ما يعزز البعد الأمني الجماعي للمنظمة[2].

كما تم الإعلان عن إنشاء بنك تنمية خاص بالمنظمة، بهدف تقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية، ودعم مشاريع البنية التحتية والطاقة، مع تقديم تمويلات بلغت 2 مليار يوان صيني كمساعدات و10 مليارات يوان كقروض، وهو ما يعكس توجهاً نحو بناء نظام مالي موازٍ جزئياً للنظام الغربي.وتشير هذه التطورات إلى أن توسع المنظمة لم يعد مجرد توسع جغرافي، بل أصبح توسعاً في الوظائف (أمنية، اقتصادية، تكنولوجية، مالية)، وهو ما يعزز مكانتها كأحد أهم التكتلات الصاعدة في النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن هذا التأثير الجيوسياسي المتزايد لا يخلو من تحديات بنيوية، أهمها: التباين الكبير في المصالح بين الدول الأعضاء،استمرار التوترات الهندية–الصينية، غياب تكامل مؤسساتي قويواختلاف مستويات الاندماج في النظام الغربي.[3]ورغم ذلك، هناك رهانات كبيرة على دور المنظمة كفاعل جديد يبرزتدريجياً كفضاء جيوسياسي بديل ويسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية عبر تعزيز دور الجنوب العالمي، وإعادة توزيع مراكز القوة بعيداً عن الهيمنة التقليدية للغرب.

المطلب الثالث: التحول إلى قطب اقتصادي وطاقوي موازن

[1] نور الدين بن ايسعد، **مرجع سابق**،

[2] **المرجع نفسه**.

[3] "**قمة تيانجين 2025: مساعي تحوُّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية**"،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **مرجع سابق**.

تسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى تعزيز البعد الاقتصادي والطاقوي في نشاطاتها بشكل متسارع، خصوصاً بعد قمة تيانجين 2025، حيث لم يعد دورها مقتصراً على التنسيق الأمني، بل أصبح يمتد إلى بناء منظومة اقتصادية—مالية موازية نسبياً للنظام العالمي التقليدي.

وقد أكدت مخرجات القمة على ضرورة توسيع استخدام العملات الوطنية في المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وعلى رأسها اليوان الصيني، الروبل الروسي، والروبية الهندية، في محاولة لتقليص الاعتماد التدريجي على الدولار الأمريكي في بعض التسويات المالية الدولية.[1]

وفي هذا السياق، اقترحت الصين خلال القمة فكرة إنشاء بنك تنمية خاص بالمنظمة، وهو ما قد يُعد – في حال تجسيده–خطوة مؤسسية هامة، حيث يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة، والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، مع تخصيص قروض ومساعدات مالية متعددة السنوات، بما في ذلك تمويلات تقدَّر بـ 2 مليار يوان كمساعدات و10 مليارات يوان كقروض، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة[2].

وتندرج هذه المبادرة ضمن مسار أوسع لبناء مؤسسات مالية موازية للمؤسسات الغربية التقليدية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بما يعكس رغبة الدول الأعضاء في تعزيز استقلالها المالي وتقليل تأثرها بالعقوبات والضغوط الاقتصادية الخارجية. كما يرتبط هذا التوجه ارتباطاً وثيقاً بمبادرة مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين، والتي تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي بين آسيا وأوروبا وأفريقيا عبر شبكات البنية التحتية والنقل والطاقة، مما يجعل المنظمة جزءاً من شبكة اقتصادية أوراسية أوسع.

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمود جابر، "**قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025م في الصين: آفاق وتحديات**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، 10 يوليو 2024،**مرجع سابق.**

وفي سياق التوجه نحو تعميق التعاون الاقتصادي، سجلت التجارة بين الصين ودول آسيا الوسطى نمواً ملحوظاً، حيث بلغت نحو 40 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025، وهو ما يعكس توسع التبادلات التجارية داخل الفضاء الأوراسي وتزايد اندماج الاقتصادات الإقليمية.كما دعت القمة إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة التقليدية مثل النفط والغاز، خاصة في الدول الغنية بالموارد مثل كازاخستان وروسيا وإيران، إلى جانب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في آسيا الوسطى، وإقامة مشاريع وشبكات للطاقة الخضراء، بما يعكس توجهاً نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمن الطاقوي الاقليمي [1].

ومن الناحية المؤسسية، تم خلال القمة إطلاق مبادرات تعاون جديدة تشمل الطاقة، الصناعة الخضراء، الاقتصاد الرقمي، والابتكار التكنولوجي، إضافة إلى إنشاء مراكز متخصصة في الذكاء الاصطناعي وتنظيم الفضاء السيبراني وأمن البيانات، وهو ما يوضح أن البعد الاقتصادي لم يعد منفصلاً عن البعد التكنولوجي، بل أصبح جزءاً من استراتيجية شاملة لدمج البعد الرقمي في التعاون الإقليمي داخل المنظمة.

كما تم اعتماد "استراتيجية التنمية حتى عام 2035"، التي تهدف إلى تحويل المنظمة إلى فضاء اقتصادي أكثر ترابطا يقوم على تعزيز الاقتصاد الأخضر، دعم التحول الرقمي، تطوير البنية التحتية العابرة للحدود، تعزيز التكامل الصناعي والتجاري، دعم الابتكار العلمي والتكنولوجي. وتعكس هذه الإستراتيجية رغبة واضحة في جعل المنظمة فاعلاً اقتصادياً صاعداً متزايد الحضور في النظام العالمي بالإضافة إلى دوره الأمني التقليدي.[2]

وفي إطار ما يسمى بـ"SCO Plus "، تم توسيع دائرة التعاون لتشمل دولاً ومراقبين ومنظمات دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والآسيان، مما يعزز الامتداد الدبلوماسي المتزايد للمنظمة، ويمنحها قدرة

[1] منظمة شنغهاي للتعاون، **"إعلان تيانجين الصادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون"، مرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

أكبر على التأثير في نشاطات الحوكمة الاقتصادية الدولية[1]. كما أشار النقاش داخل القمة إلى أهمية تعزيز الأمن الاقتصادي كجزء من الأمن الشامل، حيث تم إنشاء مراكز جديدة لمكافحة الجرائم الاقتصادية، والمخدرات، والتهديدات المالية العابرة للحدود، وهو ما يعكس إدراكاً متزايداً بأن الاستقرار الاقتصادي مرتبط مباشرة بالاستقرار الأمني[2].

وعلى المستوى الطاقوي، تُعد المنطقة الأوراسية التي تغطيها المنظمة واحدة من أبرز المناطق العالمية من حيث احتياطات النفط والغاز والمعادن، وهو ما يجعلها محوراً أساسياً في معادلات الطاقة العالمية، ويعزز قدرة المنظمة على لعب دور موازن في سوق الطاقة الدولي[3].ومع ذلك، فإن هذا التحول نحو قطب اقتصادي وطاقوي موازن يواجه عدداً من التحديات البنيوية، من أهمها: التفاوت الكبير في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء، ضعف التكامل المؤسسي المالي الكامل، استمرار الاعتماد الجزئي على الأسواق الغربية، التباين في السياسات الاقتصادية بين الاقتصادات الكبرى والصغرى.

ومع هذه التحديات، يشير المسار التطوري العام لمنظمة شنغهاي للتعاون إلى توجه متزايد نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والطاقوي بين الدول الأعضاء، مع غياب أي طموح استراتيجي صريح أو ممنهج يستهدف إنهاء هيمنة الدولار الأمريكي أو بناء بديل نقدي عالمي للنظام المالي الدولي القائم، بخلاف بعض الطروحات التي تدعو إلى ذلك في مجموعة البريكس، وعوضًا عن تبني مقاربة صدامية مع البنية المالية العالمية الغربية، يركز توجه المنظمة على توسيع استخدام العملات الوطنية في التبادلات البينية، وتنويع آليات التسوية المالية بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي، بما يساهم في تحسين كفاءة المعاملات وخفض تكلفتها وتعزيز المرونة المالية، وذلك في إطار مقاربة براغماتية لا تقوم على المواجهة

[1] **" ما بعد قمة تيانجين لشنغهاي. ملامح التكتل العالمي الجديد"**، جريدة قاسيون، 12 سبتمبر 2025، https://kassioun.org/reports-and-opinions/item/84342.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

المباشرة مع النظام المالي الغربي أو السعي إلى استبداله، بل على التكيف معه وإعادة تكييف أدوات التعاون داخله.

المطلب الرابع: فرص التوازن الجيوستراتيجي مع حلف الناتو

إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والطاقوية، تسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى تعزيز حضورها المتنامي في المجال الأمني والعسكري، من خلال تطوير آليات التعاون الدفاعي والأمني بين الدول الأعضاء، في سياق دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد حدة التنافس بين القوى الكبرى، خاصة مع توسع نفوذ حلف شمال الأطلسي في الفضاء الأوراسي.ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية أوسع تهدف إلى بناء توازن جيوستراتيجي جديد في النظام الدولي، يقوم على تقليص الهيمنة الأمنية الغربية، وإعادة توزيع مراكز القوة العسكرية، بما يعزز مكانة المنظمة كفاعل أمني إقليمي–دولي متصاعد[1].

وفي هذا الإطار، أعادت قمة تيانجين 2025التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات مكافحة الإرهاب، الانفصالية، والتطرف، باعتبارها من أبرز التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الفضاء الأوراسي، وخاصة في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان.[2]كما شددت القمة على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء، وتطوير آليات الإنذار المبكر، إلى جانب تكثيف المناورات العسكرية المشتركة، بما يرفع من مستوى التنسيق العملياتي بين الجيوش المشاركة داخل المنظمة[3].

وقد تم خلال القمة الإعلان عن إنشاء حزمة من المراكز الأمنية المتخصصة التي تمثل تطوراً مؤسسياً مهماً في بنية المنظمة، وتشمل: مركز مكافحة الإرهاب، مركز مكافحة المخدرات، مركز مكافحة الجريمة المنظمة،مركز الأمن السيبراني ومركز مواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية. وتعكس

[1]منظمة شنغهاي للتعاون، "**إعلان تيانجين الصادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون**"، **مرجع سابق**.

[2]**المرجع نفسه**.

[3]محمود جابر، "**قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025م في الصين: آفاق وتحديات**"،**مرجع سابق**.

هذه المراكز تحول المنظمة من مجرد إطار للتنسيق السياسي والأمني إلى بنية أمنية شبه مؤسسية قادرة على التعامل مع التهديدات العابرة للحدود، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، بما في ذلك الجرائم السيبرانية والهجمات الرقمية[1].

كما تم التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في مجال الأمن المعلوماتي وحماية البيانات، في ظل تصاعد أهمية الفضاء الرقمي كفضاء جديد للصراع الجيوسياسي بين القوى الكبرى.وفي هذا السياق، شكلت الوثائق الصادرة عن القمة، وعلى رأسها "إعلان تيانجين" و"استراتيجية التنمية حتى عام 2035"، إطاراً توجيهياً جديداً لتعزيز البعد الأمني الجماعي للمنظمة، من خلال ربط الأمن بالتنمية والاستقرار الاقتصادي والتكنولوجي[2].

كما تمت الإشارة إلى أن المنظمة تعمل على تطوير مفهوم موسع للأمن، والذي لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يشمل الأمن الاقتصادي، الطاقوي، السيبراني والغذائي، وهو ما يعكس توسعاً في مفهوم الأمن ذاته داخل الفضاء الأوراسي.ومن زاوية جيوسياسية أوسع، فإن توسع المنظمة وانضمام دول جديدة مثل إيران وبيلاروسيا، إضافة إلى تعزيز التنسيق مع دول آسيا الوسطى، منحها قدرة أكبر على التأثير في معادلات الأمن الإقليمي، خاصة في المناطق الحساسة مثل القوقاز وأفغانستان، حيث تسعى المنظمة إلى المساهمة في إدارة الأزمات ومنع تصاعد النزاعات[3].

كما أن مبادرة SCO Plusوسعت نطاق التعاون الأمني ليشمل شركاء حوار ومراقبين ومنظمات إقليمية ودولية، من بينها الأمم المتحدة والآسيان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ما يعكس محاولة إدماج المنظمة في بنية الحوكمة الأمنية العالمية[4].وفي سياق موازٍ، حمل العرض العسكري الذي نُظم في

---

[1] نور الدين بن ايسعد، "**منظمة شنغهاي للتعاون: التوسع في ظل تحديات التحول العالمي** "، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] لي تشيانغ، "**تقرير أعمال الحكومة**" (تقرير مقدم إلى الدورة الرابعة للمجلس الوطني الرابع عشر لنواب الشعب الصيني، بكين، 5 مارس 2026)، ص.40.

[4] **المرجع نفسه**، ص.42.

بكين بعد القمة رسائل استراتيجية واضحة تتعلق بإظهار القدرات العسكرية والتكنولوجية لبعض الدول الأعضاء، وخاصة الصين وروسيا، من خلال عرض منظومات صاروخية متقدمة، وأنظمة دفاع جوي، وقدرات نووية متعددة المنصات.

وقد اعتبر عدد من المحللين أن هذا العرض لم يكن مجرد حدث احتفالي، بل رسالة ردع استراتيجية موجهة بشكل غير مباشر إلى التحالفات العسكرية الغربية، وفي مقدمتها الناتو، تعكس تنامي القدرة الردعية للمحور الأوراسي[1].كما أن التقاء قادة دول كبرى مثل شي جين بينغ وفلاديمير بوتين ونارياندرا مودي في إطار القمة، إلى جانب حضور رمزي لقوى أخرى، يعكس الاهتمام المتزايد بفكرة البحث عن آليات لإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب في مواجهة الهيمنة الغربية[2].

ورغم هذا التوجه، فإن فرص تحقيق توازن جيوستراتيجي كامل مع الناتو تبقى نسبياً محدودة، بسبب عدة اعتبارات بنيوية، من أبرزها: اختلاف مستويات القدرات العسكرية بين الدول الأعضاء، غياب قيادة عسكرية موحدة داخل المنظمة، التباين في التوجهات الإستراتيجية للدول الكبرى (الصين–الهند–روسيا)،استمرار ارتباط بعض الدول بعلاقات أمنية واقتصادية مع الغرب.ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يشير إلى أن المنظمة تتجه تدريجياً نحو لعب دور "قوة موازنة غير متماثلة" في النظام الدولي، من خلال الجمع بين التعاون الأمني والشراكات الإقليمية، دون التحول إلى تحالف عسكري تقليدي على نمط الناتو على الأقل في المدى القريب والمتوسط[3].

خلاصة الفصل الثاني:

خلصت دراسة هذا الفصل إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون استطاعت أن تفرض نفسها كفاعل دولي صاعد عبر منظومة متكاملة من الأدوات الأمنية والسياسية والاقتصادية .فقد تمكنت من الانتقال

[1] منظمة شنغهاي للتعاون، **"إعلان تيانجين الصادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون"،مرجع سابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] لي تشيانغ،**مرجع سابق**، ص.50 .

من مجرد إطار أمني لمكافحة "القوى الثلاث"(التطرف، الإرهاب والحركات الانفصالية) والمناورات العسكرية المشتركة إلى توسيع حضورها نحو بناء حضور دبلوماسي يعزز التعددية القطبية في النظام الدولي.كما خلص النتائج إلى أن التوجهات الاقتصادية والمالية للمنظمة، خاصة مع "إعلان تيانجين 2025" وإطلاق "بنك تنمية منظمة شنغهاي"، قد أسهمت في تعزيز قدراتها على دعم التعاون التنموي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، مستفيدة من امتدادها الجغرافي في الفضاء الأوراسي وما يتيحه من موارد طاقوية واستراتيجية مهمة.وانتهت الدراسة إلى أن المنظمة، من خلال دبلوماسيتها الجماعية وشراكاتها الدولية، باتت تقدم نموذجاً جديداً للتعاون الإقليمي يقوم على الربط بين الأمن والتنمية، بما يعزز اتجاهها نحو أداء دور موازن متزايد في التوازنات الدولية الراهنة، دون أن ترقى إلى مستوى قطب دولي مكتمل البنية.

الفصل الثالث

التّحديات والآفاق المستقبلية لمنظمة شنغهاي للتّعاون

شهدت منظمة شنغهاي للتعاون منذ تأسيسها سنة 2001 تطورًا تدريجيًا في أدوارها ووظائفها، حيث انتقلت من إطار يركّز أساسًا على القضايا الأمنية، خاصة مكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال، إلى فضاء أوسع يشمل مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي. وقد ساهم هذا التوسع في تعزيز مكانة المنظمة كأحد أبرز التكتلات الإقليمية في منطقة أوراسيا، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها النظام الدولي نحو التعددية القطبية. غير أنّ هذا التطور لم يكن بمعزل عن جملة من التحديات البنيوية والوظيفية التي تؤثر على فعالية المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة، فطبيعة تركيبتها التي تضم دولًا متباينة من حيث الأنظمة السياسية، ومستويات التنمية الاقتصادية، والتوجهات الإستراتيجية، تفرض صعوبات حقيقية في تحقيق الانسجام والتوافق داخلها. كما أن العلاقات البينية بين الدول الأعضاء، وعلى رأسها العلاقة بين روسيا والصين، تطرح إشكاليات معقدة تتراوح بين التعاون الاستراتيجي والتنافس الجيوسياسي، الأمر الذي ينعكس على مسار اتخاذ القرار داخل المنظمة.

وفي مقابل هذه التحديات، تبرز مجموعة من الآفاق المستقبلية التي يمكن أن تتيح للمنظمة تعزيز مكانتها، سواء من خلال توسيع مجالات التعاون، أو تعزيز دورها في إدارة القضايا الإقليمية والدولية، أو بناء شراكات استراتيجية مع فاعلين دوليين آخرين. غير أن تحقيق هذه الآفاق يبقى مرهونًا بقدرة المنظمة على التكيف مع التحولات الدولية، وتجاوز الإشكالات الداخلية والقضايا الإقليمية التي تعيق فعاليتها.وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي للتعاون، واستشراف آفاقها المستقبلية في ظل المعطيات الراهنة، وذلك من خلال التطرق أولًا إلى التحديات المعيقة لدورها، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لتطور دورها من نطاقه الإقليمي إلى العالمي.

المبحث الأول: التّحديات المعيقة لدور منظمة شنغهاي للتّعاون

رغم الأهمية المتزايدة التي اكتسبتها منظمة شنغهاي للتعاون على الساحة الإقليمية والدولية، وما حققته من تقدم في مجالات التنسيق الأمني وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، إلا أن مسارها لا يخلو من صعوبات تحدّ من فعالية دورها وقدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية. فطبيعة المنظمة، باعتبارها إطارًا يجمع دولًا ذات خصائص متباينة ومصالح متشابكة، تجعلها عرضة لمجموعة من التحديات المعقدة، سواء على المستوى الداخلي أو في سياق تفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي[1].

وتتجلى هذه التحديات في عدة مستويات مترابطة، فمن جهة، تبرز إشكالات مرتبطة بالتركيبة الداخلية للمنظمة وما تتسم به من تباين في الأنظمة السياسية والاقتصادية، ومن جهة ثانية، تطرح العلاقات البينية بين الدول الأعضاء، خاصة بين القوى الكبرى داخلها، تساؤلات حول طبيعة هذا التعاون وحدوده، بين كونه تحالفًا استراتيجيًا أو تنافسًا خفيًا على النفوذ. ومن جهة ثالثة، تواجه المنظمة ضغوطًا خارجية ناتجة عن طبيعة النظام الدولي القائم على التنافس بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤثر على هامش حركتها ودورها.[2]

وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم التحديات التي تعيق دور منظمة شنغهاي للتعاون، وذلك من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول المطلب الأول التحديات المرتبطة بالتركيبة الداخلية للمجموعة، بينما يركز المطلب الثاني على التحديات المتعلقة بالعلاقات البينية بين دولها، خاصة طبيعة العلاقة الروسية الصينية، في حين يخصص المطلب الثالث لدراسة التحديات الناتجة عن ضغوط البيئة الدولية والتنافس مع القوى الغربية الكبرى.

[1] I. E. Denisov and I. A. Safranchuk, "Four Problems of the SCO in Connection with Its Enlargement," ***Russian Politics and Law*** 54, nos. 5–6 (2016): p 494.
[2] **Op.cit**, P.498.

المطلب الأول: تحديات متعلقة بالتركيبة الدّاخلية للمجموعة

تشكل التركيبة الداخلية لمنظمة شنغهاي للتعاون أحد أبرز المحددات التي تؤثر في مستوى فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، إذ أن طبيعة هذا التكتل تقوم على تنوع كبير في الخصائص السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للدول الأعضاء. ورغم أن هذا التنوع قد يُنظر إليه كعنصر قوة يعكس اتساع قاعدة التعاون، إلا أنه في الواقع يطرح جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الانسجام والتكامل داخل المنظمة.

فالدول الأعضاء تختلف من حيث أنماط الحكم، ومستويات التنمية، وأولويات السياسات العامة، وهو ما ينعكس على تباين الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية. كما أن اتساع العضوية، خاصة بعد انضمام قوى إقليمية جديدة، زاد من تعقيد عملية التنسيق وصنع القرار، في ظل غياب آليات إلزامية قوية تفرض الالتزام الجماعي.وعليه، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم التحديات المرتبطة بالتركيبة الداخلية لمنظمة شنغهاي للتعاون، من خلال التطرق إلى مظاهر التباين بين الدول الأعضاء، وتضارب المصالح فيما بينها، إضافة إلى محدودية آليات اتخاذ القرار داخل المنظمة، وتأثير اتساع العضوية على درجة فعاليتها.

-التحدي الأول: إشكالية توسيع العضوية وتأثيرها على تماسك المنظمة

يُعدّ توسيع العضوية من أبرز التحديات الداخلية التي واجهت منظمة شنغهاي للتعاون منذ نشأتها. فقد انتقلت المنظمة من ست دول مؤسسة سنة 1996 إلى منظمة تضم عشر دول أعضاء، خاصة بعد انضمام الهند وباكستان سنة 2017، ثم إيران (2023) وبيلاروسيا لاحقًا(2024). وقد

أثار هذا التوسع نقاشًا واسعًا داخل المنظمة حول مدى قدرة المنظمة على الحفاظ على انسجامها الداخلي في ظل التباين السياسي والاستراتيجي بين أعضائها[1].

إن الجدل لم يعد مرتبطًا فقط بمسألة قبول أعضاء جدد، بل أصبح يتعلق بطبيعة المنظمة نفسها ومستقبلها، وهل ستظل منظمة إقليمية محدودة أم ستتحول إلى فاعل دولي واسع النفوذ. كما أدى التوسع إلى تعقيد عملية التنسيق الداخلي، خاصة مع انضمام قوى إقليمية كبرى تمتلك رؤى ومصالح متعارضة[2].

وقد انعكس هذا التوسع على الطبيعة المتجانسة للمنظمة، حيث انتقلت من إطار يضم دولًا ذات تقارب سياسي نسبي إلى فضاء أكثر تنوعًا واختلافًا. فالهند مثلًا تمتلك علاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة، بينما ترتبط الصين وروسيا بمواقف أكثر تحفظًا تجاه الغرب، وهو ما خلق تباينًا داخل المنظمة حول العديد من القضايا الدولية، إذ تشير بعض التقديرات الحديثة إلى أن دول منظمة شنغهاي للتعاون أصبحت تمثل حوالي 42% من سكان العالم، إضافة إلى مساهمتها بما يقارب 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الاسمي، وهو ما يعكس الحجم الكبير للمنظمة، لكنه في الوقت نفسه يزيد من صعوبة إدارة التوازنات الداخلية بينها[3] .

وعليه، يمكن القول إن توسع منظمة شنغهاي للتعاون يمثل في الوقت نفسه مصدر قوة ومصدر تحدٍّ، إذ يمنحها وزنًا جيوسياسيًا وديمغرافيًا متزايدًا، لكنه يفرض عليها اختبارًا حقيقيًا يتعلق بقدرتها على إدارة التنوع الداخلي وتحويله إلى عنصر دعم بدل أن يصبح عامل إضعاف.

- التحدي الثاني: صعوبة تطبيق مبدأ الإجماع في اتخاذ القرار

[1] عبد الحق دحمان، **مرجع سابق**، ص. 97.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 98.

[3] " منظمة شنغهاي للتعاون.. ما هي ومن أعضاؤها؟"، **اقتصاد الشرق مع بلومبرغ**، 4يوليو 2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 ماي 2026 الساعة 11:41، https://asharqbusiness.com/economics/95689/منظمة-شنغهاي-للتعاون-ما-هي-ومن-أعضاؤها./

تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون على مبدأ الإجماع (Consensus)في اتخاذ قراراتها، وهو مبدأ يقوم على الاتفاق الجماعي دون اللجوء إلى التصويت. ورغم أن هذا الأسلوب ساهم في الحفاظ على التوازن بين الدول الأعضاء، إلا أنه أصبح يشكل عائقًا حقيقيًا أمام فعالية المنظمة، خاصة بعد التوسع. وهذا ما ينطبق على هذا النّوع من المنظمات ذات الطابع الأمني أو السيادي التي تميل إلى الإجماع فقط في قراراتها، لأن الدول الأعضاء تتحفظ على فرض قرارات عليها، على عكس المنظمات ذات الطابع التقني أوالاقتصادي كالاتحاد الأوربي مثلاً التي تميل أكثر إلى نظام الأغلبية لضمان الفعالية وسرعة التنفيذ. ولهذا تعتمد منظمة شنغهاي للتعاون على الإجماع حفاظًا على التوازن بين أعضائها، رغم ما يسببه ذلك من بطء وتعقيد في اتخاذ القرار.

كما أنّ المنظمة تتجنب إظهار الخلافات بصورة علنية، والثقافة السياسية داخلها تقوم على تجنب الرفض المباشر أو الصدام المفتوح. غير أن هذا الأسلوب يؤدي عمليًا إلى بقاء القضايا الخلافية معلقة لسنوات دون حسم، كما حدث في قضية إنشاء بنك خاص بالمنظمة، التي بقيت مطروحة على جدول الأعمال منذ سنة 2010 دون التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها.

ويؤدي هذا النمط إلى بطء شديد في اتخاذ القرارات، ويجعل المنظمة أقل قدرة على الاستجابة السريعة للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية. كما أن توسع العضوية يزيد من صعوبة الوصول إلى توافق، نظرًا لازدياد عدد الأطراف واختلاف مصالحها الوطنية[1].

- التحدي الثالث: أزمة الحفاظ على "روح شنغهاي" والثقافة السياسية المشتركة

تقوم منظمة شنغهاي للتعاون على مجموعة من المبادئ تُعرف بـ«روح شنغهاي»، والمتمثلة في: الثقة المتبادلة، المنفعة المتبادلة، المساواة، التشاور، واحترام التنوع الحضاري.غير أن توسع المنظمة أدى إلى ظهور مخاوف بشأن قدرة المنظمة على الحفاظ على هذه المبادئ،فالدول الأعضاء الحالية كانت تتقاسم

[1] هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، **مرجع سابق**، ص.728.

إلى حدّ كبير رؤية متقاربة للقضايا الإقليمية والدولية، بينما سيؤدي انضمام دول جديدة إلى زيادة التعددية داخل المنظمة[1].

وتُظهر الصين، تخوفًا خاصًا من إدخال أنماط سياسية تعتبرها أقرب إلى النموذج الغربي، خاصة في حالة الهند، التي يُنظر إلى نظامها السياسي وبيروقراطيتها باعتبارهما مختلفين عن النمط السائد داخل المنظمة. ويُخشى أن يؤدي ذلك إلى إدخال عناصر من الصراع والانقسام داخل آليات العمل التي كانت تعتمد سابقًا على التوافق غير المعلن[2].ويبقى التحدي الحقيقي داخل منظمة شنغهاي للتعاون هو مدى قدرتها على الحفاظ على طبيعة الهوية التي تريد المنظمة الحفاظ عليها بعد هذا التوسع. فـ«روح شنغهاي» نجحت في البداية لأنها تشكلت داخل فضاء محدود نسبيًا من الدول التي كانت تتقاسم أولويات أمنية متقاربة، خاصة ما يتعلق بالاستقرار الداخلي، ومكافحة الحركات الانفصالية، وتقليص النفوذ الغربي في آسيا الوسطى. لذلك كان التوافق أسهل، والخلافات أقل ظهورًا، ولكن مع انضمام الهند وإيران ثم بيلاروسيا، أصبحت المنظمة تضم دولًا ذات تصورات مختلفة للنظام الدولي، ولمفهوم الأمن، وللعلاقات مع الغرب. وهنا يظهر تناقض مهم: فكلما توسعت المنظمة زاد وزنها الجيوسياسي، لكن في المقابل تراجعت درجة التجانس الداخلي التي كانت تمثل أحد عناصر قوتها. ويبقى رهانها الأكبر هو كيف تتحول إلى منظمة تمتلك مؤسسات وآليات قادرة على إدارة هذا الاختلاف وعلى الجمع بين التوسع الجيوسياسي وبناء الفعالية المؤسسية، وهو ما سيحدِّد مستقبلها الفعلي في السنوات المقبلة.

- التحدي الرابع: مشكلة تعدد مستويات العضوية

[1] عزان بن خلفان البوسعيدي، "**دور منظمة شنغهاي في الحوكمة الاقتصادية العالمية**"، جريدة الرؤية، 12يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ يوم 3 ماي 2026 الساعة 13:00، https://alroya.om/post/372603/دور-منظمة-شنغهاي-في-الحوكمة-الاقتصادية-العالمية.

[2] ينس باستيان، "**صعود الصين كواضع للمعايير: استراتيجيات مشتركة للهند وأوروبا**" ،**مؤسسة هاينريش بول**، 8يناير 2026، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 ماي الساعة 14:20، https://eu.boell.org/en/2026/01/08/chinas-rise-norm-builder-common-strategies-india-and-europe.

من بين التحديات الداخلية المهمة التي ظهرت مع التوسع، مشكلة تعدد مستويات العضوية داخل المنظمة. فإلى جانب الدول الأعضاء الكاملة، توجد دول مراقبة وشركاء حوار، وهو ما خلق تفاوتًا في الحقوق والالتزامات داخل المنظمة. وهذا ما أدى إلى ظهور مقترحات تدعو إلى إنشاء صيغة "ضيقة"داخل المنظمة تمنح الدول المؤسسة امتيازات خاصة باعتبارها "أعضاء دائمين"، بما يسمح بالحفاظ على "روح شنغهاي" وضمان استمرارية المنظمة، إلا أن مثل هذه الطروحات قد تؤدي إلى خلق عضوية من درجتين، وهو ما يتعارض مع مبدأ المساواة الذي قامت عليه المنظمة.[1]

كما أن هذا التوجه قد يضعف ثقة الأعضاء الجدد في المنظمة، خاصة إذا جرى استبعادهم من بعض دوائر صنع القرار أو مناصب القيادة داخل الأمانة العامة والهياكل التنفيذية.ومن ثمّ، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل فقط في إدارة التوسع العددي، بل في قدرة المنظمة على تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على تماسكها الداخلي وضمان المساواة والاندماج بين مختلف أعضائها.

- التحدي الخامس: صعوبة الحفاظ على فعالية المنظمة بعد التوسع

كلما توسعت المنظمة وازداد عدد أعضائها، أصبحت عملية التنسيق أكثر تعقيدًا، وهو ما يهدد فعالية المنظمة على المستوى العملي. ويشير النص إلى أن المنظمة تواجه معضلة معروفة في التجارب التكاملية الدولية تتمثل في:"عمق التعاون أم اتساع العضوية"، فالتوسع قد يمنح المنظمة وزنًا جيوسياسيًا أكبر، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى إضعاف قدرتها على اتخاذ قرارات فعالة وسريعة. كما أن تعدد المصالح الوطنية وتباين الرؤى الإستراتيجية قد يحول المنظمة إلى إطار دبلوماسي فضفاض أكثر من كونها منظمة ذات قدرة تنفيذية حقيقية[2].

[1]" نائب روسي: مبادرة شي جين بينغ لا تعني إنشاء حلف عسكري"، **الجزيرة نت**، 2سبتمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 ماي 2026 السعة 15:00، https://www.aljazeera.net/politics/2025/9/2/نائب-روسي-مبادرة-شي-جين-بينغ-لا-تعني.

[2]**المرجع نفسه.**

ويظهر هذا التحدي بصورة أوضح في ظل الخلافات التاريخية والسياسية والحدودية بين بعض الأعضاء، خاصة الهند وباكستان، إضافة إلى التباينات الاقتصادية والتنموية الكبيرة بين الدول الأعضاء.وبالتّالي، فإن مستقبل المنظمة سيظل مرتبطًا بقدرتها على تحقيق توازن دقيق بين توسيع نفوذها الجيوسياسي والحفاظ على درجة كافية من الانسجام والفعالية المؤسسية داخلها.

- التحدي السادس: التفاوت الاقتصادي والتنموي بين الدول الأعضاء

تعاني المنظمة من تفاوتات اقتصادية وتنموية واضحة بين أعضائها، وهو ما ينعكس سلبًا على فرص التكامل الاقتصادي داخلها. فالصين تُعد القوة الاقتصادية المهيمنة داخل المنظمة، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2025 حوالي 18.7 تريليون دولار، في حين بلغ الناتج الروسي حوالي 2.17 تريليون دولار فقط، بينما تبقى اقتصادات آسيا الوسطى أقل حجمًا وتأثيرًا بكثير[1] .

ويؤدي هذا التفاوت إلى اختلال موازين القوة الاقتصادية داخل المنظمة، زيادة اعتماد بعض الدول على الصين اقتصاديًا، وصعوبة بناء مشاريع تكامل اقتصادي متوازن،كما تخشى بعض دول آسيا الوسطى من أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي الواسع إلى فقدان جزء من سيادتها الاقتصادية وتحولها إلى مجرد ممرات لمشاريع الطاقة والنقل المرتبطة بالمبادرات الصينية الكبرى.وبالتالي، يعتبر نجاح المنظمة في تحقيق تعاون اقتصادي حقيقي مرهونًا بقدرتها على تحويل هذا التفاوت من عامل اختلال إلى آلية تعاون متوازنة تقوم على المنفعة المتبادلة وليس على الاعتماد غير المتكافئ.

- التحدي السابع: الغموض حول هوية المنظمة ووظيفتها المستقبلية

من أبرز الإشكالات الداخلية غياب تصور موحد حول طبيعة المنظمة ووظيفتها الأساسية. فداخل المنظمة توجد رؤى مختلفة حول ما إذا كانت: منظمة أمنية،أو منظمة اقتصادية، أو إطارًا جيوسياسيًا، أوأداة لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب؟، ويؤدي هذا الغموض إلى صعوبة تحديد أولويات المنظمة

[1] خالد فحصي، **البعد الإقتصادي لمنظمة شنغهاي في دول آسيا الوسطى**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (قسم التاريخ)، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر 1، 2016، ص.68.

وآليات عملها المستقبلية، كما ينعكس على طبيعة المشاريع التي تسعى الدول الأعضاء إلى تبنيها داخل المنظمة[1].

وفي المجمل، فإن هذه التحديات الداخلية تجعل منظمة شنغهاي للتعاون أمام اختبار حقيقي يتعلق بقدرتها على التوفيق بين التوسع والمحافظة على التماسك الداخلي، وبين تنوع الأعضاء والحفاظ على الفعالية المؤسساتية، وهو ما سيحدد مستقبل المنظمة ودورها في النظام الدولي خلال السنوات المقبلة.

المطلب الثّاني: تحديات متعلقة بالعلاقات البينية لدول المجموعة

تُعد العلاقات البينية بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون من العوامل الحاسمة في تحديد مستوى فعاليتها، إذ لا يقتصر أداء المنظمة على هياكلها الرسمية، بل يتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة التفاعلات السياسية والإستراتيجية بين أعضائها. وفي هذا السياق، تبرز العلاقة بين روسيا والصين باعتبارها محورًا أساسيًا داخل المنظمة، لما لهاتين الدولتين من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري، غير أن هذه العلاقة لا تخلو من التعقيد، حيث تجمع بين أبعاد التعاون والشراكة من جهة، ومظاهر التنافس على النفوذ من جهة أخرى.

ففي الوقت الذي تتقاطع فيه الدّولتان في العديد من المصالح، خاصة فيما يتعلق بمواجهة الهيمنة الغربية والدعوة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، تسعى كل منهما في المقابل إلى تعزيز موقعها القيادي داخل المنظمة وفي محيطها الإقليمي، لاسيما في منطقة آسيا الوسطى ذات الأهمية الإستراتيجية. كما أن وجود خلافات بين بعض الدول الأعضاء الأخرى، مثل التوترات بين الهند وباكستان، يزيد من تعقيد العلاقات داخل المنظمة ويؤثر على درجة تماسكها[2].

[1] هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار،**مرجع سابق**، ص.734 .

[2] **المرجع نفسه**، ص. 736.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل طبيعة العلاقات البينية داخل منظمة شنغهاي للتعاون، من خلال تسليط الضوء على أوجه التعاون بين روسيا والصين، ومظاهر التنافس بينهما، إضافة إلى دراسة تأثير هذه العلاقة على توازن القوى داخل المنظمة، وانعكاسات الخلافات بين باقي الدول الأعضاء على فاعلية العمل الجماعي.

- التحدي الأول: النزاعات السياسية والحدودية بين الهند وباكستان، وبين الصين والهند

تُشكل العلاقات بين الهند وباكستان أحد أكثر الملفات حساسية داخل المنظمة، خاصة بعد انضمامهما كعضوين كاملين سنة 2017، إذ ما تزال النزاعات التاريخية بين البلدين وعلى رأسها قضية إقليم كشمير[1]، تمثل مصدر توتر دائم ينعكس على أجواء العمل داخل المنظمة، ويؤثر على إمكانية بناء توافق سياسي أو أمني مشترك.ولا يقتصر التنافس الجيوسياسي بين الهند وباكستان على الخلافات الحدودية أو الجوانب العسكرية فقط، بل يشمل أيضًا قضايا الأمن الإقليمي، مكافحة الإرهاب، والحفاظ على التوازنات الإستراتيجية في منطقة جنوب آسيا، الأمر الذي يجعل التعاون داخل المنظمة متأثرًا باستمرار بطبيعة العلاقات المتوترة بينهما. كما تسهم الخلافات الدبلوماسية المتكررة وتبادل الاتهامات حول دعم الجماعات المسلحة في تعقيد جهود التنسيق السياسي والأمني داخل المنظمة، مما يحدّ من فاعليتها في تعزيز التعاون الإقليمي، سواء في المجال الأمني أو الاقتصادي. وعلى الرغم من المساعي التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لتهدئة التوترات وتشجيع الحوار بين الطرفين، فإن استمرار النزاعات دون حل سياسي شامل يبقى عقبة رئيسية أمام بناء شراكة مستقرة وفعالة بين البلدين ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

كما أن العلاقات بين الصين والهند تتسم هي الأخرى بتوترات حدودية مزمنة، تعود إلى نزاعات غير محسومة في المناطق الجبلية المتنازع عليها على طول الحدود كمنطقة أكساي تشين. هذه الخلافات لا

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**الأزمة الهندية – الباكستانية: الخلفيات والمآلات**"، وحدة الدراسات السياسية، 3مارس 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 ماي 2026، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/india-pakistan-crisis-background-and-outlook.aspx.

تبقى محصورة في إطارها الثنائي، بل تمتد آثارها إلى داخل المنظمة، حيث تؤدي إلى اختلاف في المواقف حول العديد من القضايا الإقليمية، وتحدّ من مستوى الثقة المتبادلة بين الأطراف.[1]

وبالتالي، فإن وجود ثلاث قوى إقليمية كبرى (الصين، الهند، باكستان) داخل نفس الإطار التنظيمي، مع استمرار خلافاتها الثنائية، يجعل من الصعب تحقيق انسجام سياسي كامل داخل المنظمة.

- التحدي الثاني: تباين المصالح والأولويات بين الدول الأعضاء

من التحديات الأساسية أيضًا اختلاف أولويات الدول الأعضاء داخل منظمة شنغهاي للتعاون، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أجندتها الوطنية الخاصة وفق حساباتها الإستراتيجية.فالصين تركز على تعزيز نفوذها الاقتصادي وربط آسيا الوسطى بمبادرة "الحزام والطريق"، بينما تهتم روسيا بالحفاظ على دورها التقليدي في المجال الأمني والجيوسياسي في الفضاء الأوراسي. أما الهند، فتركز على توسيع حضورها الإقليمي وموازنة علاقاتها بين آسيا والغرب[2].

هذا التباين في الأولويات يجعل من الصعب صياغة سياسة موحدة أو رؤية استراتيجية مشتركة، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بتوافقات عامة دون الوصول إلى قرارات تفصيلية ملزمة، خاصة ما يتعلق بالقضايا السيادية والسياسة الخارجية.

- التحدي الثالث: التفاوت الاقتصادي والاختلال في موازين القوة داخل المنظمة

تضم منظمة شنغهاي للتعاون دولًا تختلف بشكل كبير من حيث الحجم الاقتصادي والقدرات التنموية، وهو ما يؤدي إلى اختلال واضح في موازين القوة داخل المنظمة.فالدول الكبرى مثل الصين، والهند، وروسيا تهيمن على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية داخل المنظمة، بينما

[1] " على سفوح الهيمالايا.. صراع الحدود بين الهند والصين يشتعل من جديد"، **الجزيرة نت**، 22يناير 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ [ضع تاريخ اليوم هنا]، https://www.aljazeera.net/politics/2025/1/22/على-سفوح-الهيمالايا-صراع-الحدود.

[2] إبراهيم حردان مطر، **مرجع سابق**،ص. 24.

تبقى دول آسيا الوسطى أقل وزنًا اقتصاديًا. هذا الوضع يخلق حالة من عدم التوازن، حيث تخشى بعض الدول الصغيرة من أن تتحول المنظمة إلى فضاء تهيمن عليه القوى الكبرى اقتصاديًا وسياسيًا[1].

كما أن هذا التفاوت ينعكس على طبيعة المشاريع الاقتصادية المشتركة، إذ تميل الاستثمارات الكبرى إلى التركّز في الدول ذات الاقتصاد القوي أو ذات الأهمية الجيوسياسية، مما قد يعمّق الفجوة بين الأعضاء.

- التحدي الرابع: التنافس الصيني الروسي في آسيا الوسطى

رغم أن الصين وروسيا تمثلان محورًا أساسيًا داخل منظمة شنغهاي للتعاون، إلا أن العلاقة بينهما لا تخلو من مظاهر التنافس غير المباشر، خاصة في منطقة آسيا الوسطى التي تُعد القلب الجغرافي والاستراتيجي للمنظمة.فروسيا تعتبر هذه المنطقة مجالًا تقليديًا لنفوذها التاريخي والسياسي، في حين تسعى الصين إلى توسيع حضورها الاقتصادي من خلال الاستثمارات الضخمة ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق[2]."

هذا التداخل بين النفوذ الروسي السياسي والأمني والنفوذ الصيني الاقتصادي قد يخلق نوعًا من التوازن الحساس داخل المنظمة، لكنه في الوقت نفسه يحمل إمكانية بروز تنافس على قيادة التوجهات الإقليمية، خاصة في حال تعارضت المصالح المستقبلية.

- التحدي الخامس: التحديات الأمنية الإقليمية وتباين الرؤى

تشكل التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، أحد أهم أسباب إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون. غير أن التعامل مع هذه التهديدات لا يتم دائمًا وفق رؤية موحدة بين

[1] " الاختلال الجديد في ميزان القوة الناعمة العالمية"، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، 27نوفمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 ماي 2026 الساعة 19:30، https://www.hcrsiraq.net/2025/11/27/الاختلال-الجديد-في-ميزان-القوة-الناعمة./

[2] كلاع، شريفة. "التحالف الاستراتيجي الصيني – الروسي كقوى مُوازنة في مواجهة النظام الأحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب ."**مجلة آفاق للعلوم**06، العدد 03 (2021)،ص.300 .

الدول الأعضاء،فبعض الدول تميل إلى اعتماد المقاربة الأمنية والعسكرية الصارمة، بينما تفضل دول أخرى التركيز على الحلول السياسية والتنموية التي تعالج جذور المشكلة، مثل الفقر والبطالة وضعف التنمية في بعض مناطق آسيا الوسطى وأفغانستان[1].

كما أن اختلاف تقييم التهديدات الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بالوضع في أفغانستان، يفرض الحاجة إلى تنسيق دائم ومعقد بين الدول الأعضاء، وهو ما يبطئ أحيانًا من فعالية الاستجابة الجماعية.

المطلب الثّالث: تحديات نابعة من ضغوط البيئة الدّولية

لا يقتصر تأثير التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي للتعاون على العوامل الداخلية فحسب، بل يمتد ليشمل البيئة الدولية التي تنشط في إطارها، والتي تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتنافس بين القوى الكبرى. ففي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، خاصة مع تصاعد التوجه نحو تعددية قطبية، أصبحت المنظمة جزءًا من معادلة التوازنات العالمية، الأمر الذي يضعها في مواجهة غير مباشرة مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز التحديات المرتبطة بالبيئة الدولية التي تعيق دور منظمة شنغهاي للتعاون، من خلال التطرق إلى مظاهر التنافس مع القوى الغربية الكبرى، وأثر الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية، إضافة إلى انعكاسات هذه العوامل على مكانة المنظمة وقدرتها على التأثير في النظام الدولي.

- التحدي الأول: الحد من الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية

[1]"منظمة شنغهاي للتعاون.. دور بارز في مواجهة تهديدات السلم والأمن"، **وكالة الأنباء القطرية(QNA)** ، 2يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 ماي 2026 الساعة 13:28، https://qna.org.qa/ar-QA/news/news-details?id=0116-منظمة-شنغهاي-للتعاون-دور-بارز-في-مواجهة-تهديدات-السلم-والأمن.

يمثل استمرار الأحادية القطبية في النظام الدولي، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أحد أبرز وأعمق التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي للتعاون، لما يحمله من انعكاسات مباشرة على توازنات القوة العالمية، وعلى هامش الحركة الإستراتيجية للدول الأعضاء داخل المنظمة. فقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة نظامًا دوليًا غير متكافئ، تركزت فيه أدوات التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري في يد القطب الأمريكي، بما سمح له من توسيع نطاق نفوذه في مناطق حيوية، وفي مقدمتها آسيا الوسطى، التي تُعد المجال الجيوسياسي المباشر للمنظمة[1].

وفي هذا السياق، تنظر كل من روسيا والصين إلى هذا الوضع باعتباره اختلالًا بنيويًا في هيكل النظام الدولي، لا يضمن التوازن ولا يعكس صعود قوى جديدة مؤثرة على الساحة العالمية. ومن ثم، برزت منظمة شنغهاي للتعاون كإطار استراتيجي يسهم في إعادة تشكيل موازين القوى، عبر تعزيز التنسيق السياسي والأمني والاقتصادي بين أعضائها، بما يحدّ من القدرة الأمريكية على الانفراد بإدارة الشؤون الدولية.

كما يتجلى هذا التوجه في الخطاب السياسي للمنظمة، الذي يركز على الدعوة الى قيام نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على المساواة في السيادة بين الدول، واحترام استقلالية القرار الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهو خطاب لا يقتصر على البعد النظري، بل يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء نظام دولي أكثر توازنًا، يقوم على تعدد مراكز القوة والنفوذ في الساحة الدولية.

- التحدي الثاني: الضغوط الجيوسياسية ومحاولات الاحتواء الغربي

تواجه منظمة شنغهاي للتعاون ضغوطًا جيوسياسية متزايدة نتيجة السياسات الغربية الهادفة إلى الحد من توسع النفوذ الروسي والصيني، خاصة في الفضاء الأوراسي ومنطقة الإندو-باسيفيك. وتعتبر

[1] "قمة تيانجين 2025: مساعي تحوُّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 18 سبتمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 2026 الساعة 15:20، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10444/قمة-تيانجين-2025-مساعي-تحوُّل-منظمة-شنغهاي.

بعض التحليلات أن الولايات المتحدة وحلفاءها ينظرون بحذر إلى توسع المنظمة وتنامي دورها الإقليمي، خصوصًا بعد انضمام دول جديدة مثل إيران وبيلاروسيا، وتوسيع شبكة الشراكات داخل المنظمة[1].

كما أن تصاعد التنافس الدولي يدفع بعض القوى الغربية إلى تعزيز تحالفاتها العسكرية والسياسية، وهو ما يزيد من الضغوط على منظمة شنغهاي للتعاون ويجعلها مطالبة بالحفاظ على توازنها الداخلي في بيئة دولية متوترة[2].

- التحدي الثالث: التنافس غير المباشر مع التحالفات الغربية

رغم أن منظمة شنغهاي للتعاون لا تُعد تحالفًا عسكريًا على غرار حلف شمال الأطلسي، إلا أن توسعها المتواصل وتكثيف التعاون الأمني والعسكري بين أعضائها يمنحها دورًا موازنًا للنفوذ الغربي في آسيا.

وقد أدى ذلك إلى تزايد التصورات الغربية التي تعتبر المنظمة إطارًا سياسيًا وأمنيًا يعكس توجهًا نحو بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، خاصة في ظل التعاون المتنامي بين الصين وروسيا داخل المنظمة. غير أن هذا الوضع يضع المنظمة أمام تحدي الحفاظ على طابعها الإقليمي والتعاوني دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع الغرب[3].

- التحدي الرابع: العقوبات الاقتصادية والضغوط المالية الدولية

تشكل العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على بعض الدول الأعضاء، خاصة روسيا وإيران، تحديًا مهمًا أمام المنظمة. فقد دفعت هذه العقوبات دول المنظمة إلى البحث عن آليات مالية وتجارية بديلة تقلل من الاعتماد على الدولار والنظام المالي الغربي.وفي هذا السياق، برزت دعوات لتعزيز التعامل بالعملات المحلية، وإنشاء آليات مالية مستقلة، وتطوير التعاون الاقتصادي الداخلي. إلا أن هذه الجهود

[1] سمير حمياز، **مرجع سابق**، ص .165.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 167.

[3] شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص .306 .

ما تزال تواجه صعوبات تقنية ومؤسساتية، في ظل غياب نظام مالي موحد داخل المنظمة، إضافة إلى تفاوت القدرات الاقتصادية بين أعضائها[1].

- التحدي الخامس: التنافس التكنولوجي والقيود الغربية

أصبح التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى أحد التحديات المؤثرة على دول منظمة شنغهاي للتعاون، خاصة مع فرض الولايات المتحدة قيودًا على وصول الصين وروسيا إلى بعض التقنيات المتقدمة، مثل أشباه المواصلات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية.ويؤثر هذا الوضع على طموحات الدول الكبرى داخل المنظمة في تحقيق الاستقلال التكنولوجي وتعزيز التعاون التقني فيما بينها، كما يفرض تحديات مرتبطة بنقل التكنولوجيا وتطوير البنية الرقمية المشتركة.

- التحدي السادس: تباين مواقف الدول الأعضاء تجاه الغرب

رغم وجود تقارب سياسي بين دول المنظمة في رفض الهيمنة الأحادية على النظام الدولي، إلا أن مواقفها تجاه الغرب ليست موحدة. فبينما تتبنى بعض الدول، مثل روسيا وإيران، خطابًا أكثر مواجهة للسياسات الغربية، تحافظ دول أخرى، مثل الهند، على علاقات استراتيجية واقتصادية مهمة مع الولايات المتحدة والدول الغربية. وهذا التباين في التوجهات يحدّ من قدرة المنظمة على تبني مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية، ويجعل عملية التنسيق السياسي داخلها أكثر تعقيدًا.

- التحدي السابع: محدودية الفاعلية المؤسسية للمنظمة

تعاني منظمة شنغهاي للتعاون من محدودية آلياتها التنفيذية مقارنة ببعض التحالفات الدولية الكبرى، فالمنظمة لا تمتلك هيكلًا عسكريًا موحدًا أو نظام دفاع جماعي ملزم، كما يعتمد عملها بدرجة كبيرة على الاجتماعات الدورية والتوافق السياسي بين الدول الأعضاء.ويؤدي هذا الطابع التوافقي إلى

[1] " منظمة شنغهاي للتعاون تنتقد الحمائية والعقوبات الاقتصادية"، **الشرق الأوسط**، 4يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 ماي 2026 الساعة 15:34، https://aawsat.com/الاقتصاد/5071693-منظمة-شنغهاي-للتعاون-تنتقد-الحمائية-والعقوبات-الاقتصادية.

بطء عملية اتخاذ القرار، خاصة في القضايا الحساسة التي تتطلب استجابة سريعة وموحدة، مما يحد أحيانًا من فعالية المنظمة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية[1].

- التحدي الثامن: استمرار التهديدات الأمنية والإرهابية

لا تزال منظمة شنغهاي للتعاون تواجه تحديات أمنية مستمرة، خاصة في منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان، والتي تتمثل أساسًا في الإرهاب والتطرف والانفصال، وهو ما يُعرف داخل المنظمة بمفهوم "الشرور الثلاثة"،وتتطلب هذه التهديدات مستوى عاليًا من التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الدول الأعضاء، غير أن اختلاف الرؤى والمصالح الوطنية يجعل من إدارة هذه الملفات عملية معقدة ودائمة[2].

- التحدي التاسع: التحديات المرتبطة بالصورة الدولية للمنظمة

تواجه منظمة شنغهاي للتعاون انتقادات من بعض الدول ووسائل الإعلام الغربية، التي تصفها أحيانًا بأنها تجمع لأنظمة غير ديمقراطية أو إطار سياسي مضاد للغرب، ورغم أن المنظمة تؤكد التزامها بمبادئ السيادة وعدم التدخل والتعاون الإقليمي، إلا أن هذه الصورة تؤثر على مستوى جاذبيتها الدولية وعلى طبيعة علاقاتها مع بعض القوى العالمية[3].

المبحث الثّاني: الآفاق المستقبلية للمنظمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وتزايد حدة التنافس بين القوى الكبرى، تبرز منظمة شنغهاي للتعاون كأحد الفواعل الإقليمية التي تمتلك مقومات التطور نحو دور أكثر تأثيرًا على الساحة الدولية. فرغم ما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية، إلا أن ما تتوفر عليه من إمكانيات

[1] عبد الحق دحمان، **مرجع سابق**، ص. 101.

[2] " منظمة شانغهاي للتعاون: تحذير من تهديدات متزايدة للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي"، **قناة الجزائر 24(AL24 News)** ، 4يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7 ماي 2026 الساعة 20:05، https://al24news.dz/منظمة-شانغهاي-للتعاون-تحذير-من-تهديدا./

[3] عبير علوان السعيدي وفاضل عبد علي، **مرجع سابق**، ص.240.

بشرية واقتصادية، إلى جانب الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي لدولها الأعضاء، يمنحها فرصًا حقيقية لتعزيز مكانتها في المستقبل.

غير أن استشراف آفاق المنظمة لا يمكن أن يتم بمعزل عن واقعها الحالي، إذ يبقى تطور دورها مرهونًا بمدى قدرتها على تجاوز التحديات التي تعيق فعاليتها، وتكييف آليات عملها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة. كما أن طبيعة العلاقات بين أعضائها، ومستوى التنسيق فيما بينهم، إضافة إلى طبيعة تفاعلها مع البيئة الدولية، كلها عوامل ستحدد مسارها المستقبلي.

وعليه، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الآفاق المستقبلية لمنظمة شنغهاي للتعاون من خلال ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول المطلب الأول إمكانية تحول المنظمة من قوة إقليمية ذات طابع تعاوني إلى فاعل سياسي دولي مؤثر، بينما يركز المطلب الثاني على سبل تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية مع إبراز حدود وفعالية هذا التوجه، في حين يُخصص المطلب الثالث لدراسة احتمالية تراجع دور المنظمة في ظل التحديات الداخلية والضغوط الدولية، خاصة الأمريكية.

المطلب الأول: التّحول من قوة إقليمية ناعمة إلى قوة تأثير سياسي دولية

شهدت منظمة شنغهاي للتعاون تحولًا تدريجيًا في طبيعة أدوارها ووظائفها منذ بداية الألفية الجديدة، حيث لم تعد تقتصر على كونها إطارًا إقليميًا للتنسيق الأمني بين دول آسيا الوسطى، بل أصبحت مع مرور الوقت أداة استراتيجية ذات أبعاد سياسية وجيوسياسية أوسع، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي بين القوى الكبرى. وقد ساهمت التحولات التي عرفها النظام الدولي، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في تسريع هذا التحول، إذ أدركت كل من روسيا والصين أن التوسع العسكري والسياسي الأمريكي في آسيا الوسطى يشكل تهديدًا مباشرًا لمصالحهما الإستراتيجية ونفوذهما الإقليمي[1].

[1] سمير حمياز، **مرجع سابق**، ص.165.

فمع إطلاق الولايات المتحدة حربها على ما سُمّي بـ«الحرب على الإرهاب»، عززت حضورها العسكري في مناطق قريبة من المجال الحيوي الروسي والصيني، خاصة من خلال إنشاء قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وقد اعتبرت موسكو وبكين هذا التواجد الأمريكي محاولة لإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة بما يخدم المصالح الغربية، الأمر الذي دفعهما إلى توظيف منظمة شنغهاي للتعاون كإطار للتنسيق المشترك والحد من التغلغل الأمريكي في محيطهما الإقليمي[1].

وفي هذا السياق، بدأت المنظمة تكتسب تدريجيًا طابعًا سياسيًا واستراتيجيًا يتجاوز بعدها الأمني التقليدي، حيث تحولت إلى منصة للتعبير عن رفض الهيمنة الأمريكية والأحادية القطبية، والدعوة إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التوازن واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وقد ظهر هذا التوجه بوضوح في البيانات والقمم التي عقدتها المنظمة، والتي أكدت في عدة مناسبات ضرورة إعادة التوازن إلى النظام الدولي ورفض احتكار قوة واحدة لإدارة الشؤون العالمية[2].

كما عززت روسيا والصين من هذا التوجه عبر تكثيف التعاون العسكري في إطار المنظمة، من خلال تنظيم مناورات عسكرية مشتركة وتوسيع مجالات التنسيق الأمني والدفاعي. وقد حملت هذه المناورات رسائل سياسية واضحة، مفادها أن المنظمة لم تعد مجرد إطار للتعاون الإقليمي، بل أصبحت أداة لإظهار القدرة على التنسيق الاستراتيجي بين القوى الكبرى داخلها، خاصة في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية المرتبطة بالنفوذ الغربي في آسيا الوسطى. ومن أبرز هذه المناورات سلسلة المناورات العسكرية المشتركة التي حملت اسم «مهمة السلام»، والتي عكست مستوى متقدمًا من التعاون العسكري الروسي—الصيني داخل إطار المنظمة[3].

ومن بين أبرز المؤشرات على هذا التحول، مطالبة منظمة شنغهاي للتعاون خلال قمة أستانا سنة 2005 بوضع جدول زمني لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، معتبرة أن المبررات

[1] **المرجع نفسه**، ص. 165.

[2] مشاور صيفي، **مرجع سابق**،ص .43.

[3] **المرجع نفسه**، ص.44.

المرتبطة بالحرب على الإرهاب لم تعد كافية لاستمرار هذا الوجود. وقد عكس هذا الموقف رغبة واضحة لدى المنظمة في لعب دور سياسي أكثر استقلالية وتأثيرًا في القضايا الإقليمية والدولية، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي على مناطق النفوذ الإستراتيجية.[1]

إضافة إلى ذلك، سعت المنظمة إلى توسيع نطاق تأثيرها الدولي عبر توسيع عضويتها، حيث تم منح كل من الهند وباكستان العضوية الكاملة، إلى جانب تعزيز علاقاتها مع دول ومنظمات إقليمية أخرى. وقد ساهم هذا التوسع في رفع الوزن الجيوسياسي والديموغرافي للمنظمة، وجعلها تمثل فضاءً جغرافيًا وبشريًا واقتصاديًا واسعًا يمتد عبر جزء كبير من القارة الآسيوية، الأمر الذي عزز من طموحها في لعب دور دولي أكثر تأثيرًا[2].

وفي إطار سعيها إلى تعزيز مكانتها الدولية، برزت داخل منظمة شنغهاي للتعاون توجهات تدعو إلى توسيع مجالات عملها، ليس فقط على المستوى الأمني، وإنما أيضًا على المستويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. وقد تجسد ذلك من خلال العمل على تطوير أشكال جديدة من التعاون بين الدول الأعضاء، والسعي إلى بناء مؤسسات وآليات تعاون موازية للمؤسسات الدولية التقليدية التي تهيمن عليها القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما ركزت المنظمة على تعميق التعاون في القضايا ذات الطابع الاستراتيجي، مثل أمن الطاقة، التنسيق الاقتصادي، وحماية الأمن الإقليمي، وهو ما يعكس رغبتها في إنشاء فضاء إقليمي متكامل يمتلك أبعادًا أمنية وسياسية واقتصادية مترابطة. وفي هذا الإطار، برزت مساعي الدول الأعضاء، خاصة

[1] " قمة تيانجين 2025: مساعي تحوُّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 18سبتمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 2026 14:30 ، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10444/قمة-تيانجين-2025-مساعي-تحوُّل-منظمة-شنغهاي.

[2] سمير حمياز، **مرجع سابق**، ص. 165.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 167.

روسيا والصين، إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الاستراتيجي في مجالات الطاقة والأمن، بما يقلل من تبعيتها للمنظومة الغربية ويعزز استقلالية القرار السياسي داخل المنظمة.

وقد ساهم التقارب الروسي—الصيني في دعم هذا التوجه، خاصة مع تنامي الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية بين البلدين، وإبرام اتفاقيات طويلة المدى في مجال الطاقة والتجارة، بالإضافة إلى التنسيق المشترك في إدارة التوازنات الجيوسياسية في آسيا الوسطى. ويُعد التعاون الطاقوي بين موسكو وبكين من أبرز مظاهر هذا التقارب، حيث عزز من الترابط الاستراتيجي بينهما، ومنح المنظمة قاعدة اقتصادية أكثر قوة في مواجهة الضغوط الخارجية، لاسيما مع توجه روسيا إلى تزويد الصين بكميات ضخمة من الغاز الطبيعي في إطار اتفاقيات تمتد لسنوات طويلة[1].

ومع التحول الاقتصادي الكبير الذي شهدته الصين خلال العقود الأخيرة، أصبحت بكين تمثل إحدى أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم، بل إن العديد من التقديرات الدولية اعتبرت أنها مرشحة لتصدر الاقتصاد العالمي. وقد انعكس هذا الصعود الاقتصادي على تنامي قدراتها السياسية والعسكرية، خاصة في ظل الدعم الروسي المتواصل للصين عبر التعاون العسكري وتزويدها بالتكنولوجيا والأسلحة الحديثة، الأمر الذي ساهم في تعزيز موقعها كقوة دولية مؤثرة[2].

وقد أدى هذا التقارب الروسي—الصيني إلى طرح تصورات تفيد بإمكانية حدوث تحول في موازين القوى داخل القارة الأوراسية، بما قد يحد من التفوق الأمريكي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة. فالتكامل بين القدرات الاقتصادية الصينية والإمكانات العسكرية الروسية قد يمنح منظمة شنغهاي للتعاون ثقلاً جيوسياسيًا متزايدًا، خاصة مع امتلاك روسيا قدرات عسكرية متطورة، من بينها أنظمة

[1] هوغو لوندبرغ وفيليب فيليبو، "رص الصفوف: التعاون الروسي الصيني في مجال الطاقة وسط تصاعد المواجهة مع الغرب"، **المركز الوطني السويدي للصين (SCCS)**، 30مايو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 15:00، https://kinacentrum.se/publikationer/closing-ranks-russia-china-energy-cooperation-amid-escalating-confrontation-with-the-west/.

[2] مشاور صيفي،**مرجع سابق**، ص .44.

الدفاع الصاروخي، وهو ما اعتبره بعض الباحثين عاملًا قد يقلل من فعالية مشاريع الدرع الصاروخي الأمريكي[1].

كما أن توسع المنظمة بانضمام قوى نووية كالهند وباكستان، إلى جانب التقارب مع إيران، سيعزز من أهميتها الجيوستراتيجية، ويجعل بعض التحليلات الغربية تنظر إليها باعتبارها نواة لتحالف شرقي قادر على موازنة النفوذ الغربي، بل إن بعض الباحثين ذهبوا إلى تشبيهها بحلف وارسو الجديد. غير أن هذا الطرح يبقى محل جدل، لأن منظمة شنغهاي للتعاون لا تقدم نفسها رسميًا كتحالف عسكري موجه ضد الغرب، بل تؤكد باستمرار أنها منظمة تعاون إقليمي تسعى إلى تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المشتركة[2].

ورغم تنامي دور المنظمة، إلا أن الحديث عن تحولها إلى قطب دولي موازٍ للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لا يزال سابقًا لأوانه، وذلك بسبب وجود عدة عقبات تحد من قدرتها على التحول إلى قوة عالمية متكاملة. ومن أبرز هذه العقبات: استمرار التنافس الروسي–الصيني حول طبيعة الأولويات داخل المنظمة، فروسيا تميل إلى التركيز على الجوانب الأمنية والعسكرية بهدف الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي في آسيا الوسطى، بينما تعطي الصين الأولوية للتعاون الاقتصادي وتوسيع نفوذها التجاري والاستثماري في المنطقة[3].

وعليه، يمكن القول إن منظمة شنغهاي للتعاون تمثل إحدى أهم المحاولات الدولية الرامية إلى بناء نظام عالمي أكثر تعددية، من خلال تعزيز التعاون الروسي–الصيني، وتوسيع الشراكات الآسيوية، والحد من الهيمنة الأحادية الغربية. غير أن تحولها إلى قوة سياسية دولية كاملة التأثير يبقى مرتبطًا بقدرتها على تجاوز التحديات الداخلية، وتحقيق توازن بين المصالح المتباينة لأعضائها، وتطوير آلياتها المؤسسية بما يسمح لها بالانتقال من إطار إقليمي للتعاون إلى فاعل دولي أكثر تأثيرًا في مستقبل النظام الدولي، وهو سيناريو قد يتحقق على المدى البعيد.

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] عبد الحق دحمان، مرجع **سابق**، ص. 103.

[3] **المرجع نفسه**،ص.103.

المطلب الثّاني: تعزيز الشّراكات الإقليمية والعالمية مع محدودية الفاعلية

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى والتكتلات الإقليمية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على منظمة شنغهاي للتعاون التي اتجهت إلى توسيع نطاق شراكاتها الإقليمية والدولية في إطار سعيها إلى تعزيز موقعها داخل النظام الدولي متعدد الأقطاب. غير أن هذا التوجه، رغم ما يعكسه من طموح استراتيجي، لا يزال محكوماً بجملة من القيود البنيوية والجيوسياسية التي تحد من فاعليته، سواء على مستوى تماسك المنظمة الداخلي أو على مستوى قدرتها على التأثير في موازين القوى العالمية الدور[1].

ومن أهم مظاهر هذا التّوجه الإقليمي والعالمي نحو تعزيز الشراكات يمكن التركيز على الحالات التالية:

أولاً– انفتاح منظمة شنغهاي على الشراكات الإقليمية والدولية:

في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، برزت المملكة العربية السعودية كفاعل إقليمي يسعى إلى إعادة تموضع استراتيجي في المنطقة بعد قيامها بمجموعة من الإصلاحات الداخلية. وفي هذا السياق، اتجهت الرياض نحو تعزيز علاقاتها مع القوى الصاعدة، حيث حصلت على صفة "شريك حوار" داخل منظمة شنغهاي للتعاون في مارس 2023، في إطار سياسة تنويع الشراكات الإستراتيجية وتوسيع الهوامش الدبلوماسية.[2]

في هذا الإطار، يمكن إدراج التوجه السعودي نحو منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس ضمن سيناريو يقوم على توسع المنظمة في بناء شراكات إقليمية ودولية لكن مع محدودية الفاعلية الإستراتيجية.ويأتي هذا التوجه ضمن مقاربة سعودية جديدة تقوم على إعادة صياغة العلاقات الدولية بما

[1] سحر عبير علوان السعيدي وفاضل عبد علي، مرجع سابق، ص.

[2] زكرياء حلوي، "الصعود التدريجي للقوى الآسيوية وإعادة تشكيل ديناميات النظام العالمي"، **مجلة قضايا آسيوية**، المجلد 07، العدد 26 (2025)، ص. 38.

يخدم أهداف رؤية 2030، خاصة فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الدور الجيوسياسي للمملكة في أسواق الطاقة العالمية، كما يندرج هذا الانفتاح ضمن مسعى أوسع لكسر نمط الاعتماد التقليدي على التحالفات الغربية، والتوجه نحو فضاءات أوراسية أكثر تعددية[1].

وفي السياق ذاته، يُعد انضمام السعودية إلى مجموعة "البريكس" تطوراً استراتيجياً بالغ الأهمية، إذ يعكس رغبتها في الاندماج ضمن نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب. هذا الانضمام يمنحها إمكانية تعزيز دورها كقوة اقتصادية مؤثرة، ويتيح لها المشاركة في إعادة تشكيل قواعد النظام المالي الدولي، بما في ذلك تقليل الاعتماد على الدولار وتعزيز التعاون مع الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا. كما يعزز موقعها في إدارة أسواق الطاقة العالمية ويمنحها قدرة أكبر على المناورة بين القوى الكبرى[2].

غير أن هذا التوسع في حدود منطقة الشرق الأوسط مع قوة إقليمية مثل السعودية، رغم أهميته الرمزية والدبلوماسية، لا يعني بالضرورة تحوّل منظمة شنغهاي إلى تكتل دولي قادر على منافسة التحالفات الغربية بصورة فعالة، وذلك بسبب استمرار التباينات بين أعضائها واختلاف أولوياتهم الإستراتيجية والاقتصادية. كما أن طبيعة المنظمة، التي تقوم أساساً على التنسيق الأمني والاقتصادي المرن أكثر من قيامها على الالتزامات المؤسسية الصلبة، تحدّ من قدرتها على بلورة مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية الكبرى.

ثانياً– التنافس الصيني –الأمريكي في منطقة الهندوباسيفيك وتوازنات القوى العالمية:

تُعد منطقة الهند وباسيفيك إحدى أهم الساحات الجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر، حيث تتجسد فيها حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أحد أهم قوى منظمة شنغهاي الصاعدة. فواشنطن تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها محوراً استراتيجياً في عقيدتها العسكرية، وترى في

[1] **المرجع نفسه**، ص.39.

[2] **المرجع نفسه**،ص. 39.

صعود الصين تهديداً مباشراً لتفوقها العالمي، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري أو التكنولوجي[1].

ولهذا الغرض، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية تقوم على تعزيز وجودها العسكري في المنطقة عبر قيادة الهند وباسيفيك العسكرية في هونولولو، والتي تمتلك قدرات عسكرية ضخمة تشمل مئات السفن والغواصات وآلاف الطائرات ومئات آلاف الجنود، بما يعكس حجم التمركز الأمريكي في هذه المنطقة الحساسة[2].

كما اتجهت واشنطن إلى بناء شبكة من التحالفات الإقليمية لمواجهة النفوذ الصيني، أبرزها التحالف الرباعي(Quad) "كواد" الذي يضم الهند واليابان وأستراليا والولايات المتحدة، ويهدف إلى احتواء التمدد الصيني في المجالين البحري والجيوسياسي. إلا أن هذا التحالف يواجه تحديات مرتبطة بتباين المصالح بين أعضائه، خصوصاً استمرار العلاقات الاقتصادية القوية بين الهند والصين، ما يقلل من درجة التماسك الاستراتيجي داخله[3].

وفي إطار موازٍ، تم إطلاق تحالف "أوكوس (AUKUS)" بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات البحرية الأسترالية عبر تزويدها بغواصات نووية، بما يعكس محاولة أمريكية لإعادة تشكيل ميزان القوى البحري في مواجهة الصين. غير أن تطور القدرات البحرية الصينية، من حيث عدد السفن والغواصات وتوسع الترسانة العسكرية، يعكس محدودية القدرة الأمريكية على فرض تفوق مطلق في المنطقة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص .34

[2] أسماء بن مشيرح، "صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخيل الخريطة الاستراتيجية لآسيا لعبد القادر دندن"، **سياسات عربية**، العدد 132 (سبتمبر 2021)، ص. 138.

[3] " التحالف الرباعي كواد..QUAD – الهدف هو الحد من الهيمنة الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، **منتدى الشرق الأوسط وأوروبا (AMEF)**، 27مايو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 2026 الساعة 16:00، https://ameforum.net/ar/التحالف-الرباعي-كواد-quad-الهدف-هو-الحد-من./

وبالتالي، يكشف التنافس الأمريكي–الصيني في هذه المنطقة عن تصاعد الاستقطاب الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى العالمية، ورغم أن منظمة شنغهاي للتعاون تضم قوى كبرى مثل الصين وروسيا، فإنها تظل محدودة الفاعلية بسبب غياب استراتيجية عسكرية موحدة وتباين مصالح أعضائها، ما يجعل دورها يقتصر على التنسيق السياسي والاقتصادي أكثر من تشكيل توازن دولي قادر على مواجهة النفوذ الغربي. **ثالثاً– الإمكانات الجيوسياسية لمنظمة شنغهاي وحدود الفاعلية الداخلية:**

تتمتع منظمة شنغهاي للتعاون بإمكانات جيوسياسية واقتصادية معتبرة تجعلها أحد أبرز التكتلات الصاعدة في النظام الدولي، فهي تمتد على مساحة واسعة من أوراسيا، وتضم نسبة كبيرة من سكان العالم، وتتحكم في موارد استراتيجية مهمة، خاصة في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية. كما تضم أربع قوى نووية (روسيا، الصين، الهند، باكستان)، إضافة إلى دول مرشحة لامتلاك القدرات النووية، ما يمنحها ثقلاً استراتيجياً كبيراً في الحسابات الدولية[1].

ورغم ذلك، لا تزال المنظمة بعيدة عن التحول إلى قطب دولي متماسك، بسبب استمرار التباين بين أعضائها. فروسيا تميل إلى إعطاء الأولوية للبعد الأمني والعسكري، بينما تركز الصين على البعد الاقتصادي والتجاري، في حين تسعى الهند إلى الحفاظ على استقلالية قرارها الاستراتيجي وتوازن علاقاتها مع الغرب. كما أن وجود تنافسات ثنائية، مثل التوتر بين الهند وباكستان أو التنافس الصيني الهندي، يضعف من قدرة المنظمة على صياغة موقف موحد[2].

رابعاً– البعد الدولي وعلاقة المنظمة بالنظام الأممي:

يرتبط تطور منظمة شنغهاي للتعاون بتغيرات بنيوية في النظام الدولي، خاصة بعد الحرب الباردة، حيث شهدت منظمة الأمم المتحدة تراجعاً نسبياً في فعاليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، نتيجة هيمنة القوى الكبرى داخل مجلس الأمن، واستخدام حق النقض بشكل انتقائي يخدم مصالح الدول

[1] هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار،**مرجع سابق**، ص 733

[2] **المرجع نفسه**، ص 734.

الدائمة العضوية[1].هذا الوضع أدى إلى بروز المنظمات الإقليمية كفاعلين بديلين أو مكملين، تسعى إلى معالجة الأزمات الإقليمية بشكل أكثر مرونة. وتندرج منظمة شنغهاي ضمن هذا الإطار، حيث تعتمد على مبادئ أساسية مثل احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية النزاعات عبر الحوار والتشاور.

وفي السياق ذاته، ظهرت محاولات من التكتلات الصاعدة لإنشاء أدوات مالية مستقلة عن المؤسسات الدولية التقليدية، مثل بنك التنمية في إطار مجموعة البريكس، بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بعيداً عن شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. غير أن هذه المبادرات لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالتنسيق بين الدول الأعضاء، وتفاوت القدرات الاقتصادية، وضعف التكامل المؤسسي.

ومنه، يمكن القول أنهعلى الرغم من توسع منظمة شنغهاي في علاقاتها مع قوى إقليمية ودولية جديدة، مثل السعودية وبعض دول البريكس، إلا أن هذا التوسع لا يعني بالضرورة تحولها إلى فاعل مهيمن في النظام الدولي. إذ أن تعدد الشراكات لا يلغي التباينات الداخلية، بل قد يزيد من تعقيد عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة[2].كما أن البيئة الدولية نفسها، التي تتسم بتصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وتعدد مراكز القوة، تجعل من الصعب على أي منظمة إقليمية أن تتحول إلى قطب مهيمن. وبالتالي فإن دور منظمة شنغهاي يبقى أقرب إلى كونه دوراً توازنيا تدريجياً يساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي، دون أن يصل إلى مستوى البديل الكامل للنظام الغربي القائم.[3]

المطلب الثّالث: تراجع دور المنظمة

[1] محمدحسينكاظمالعيساوي، **مرجع سابق**، ص .44

[2] عبد الحق دحمان، **مرجع سابق**، ص .103

[3] **المرجع نفسه**، ص. 104.

رغم ما حققته منظمة شنغهاي للتعاون من توسع تدريجي في مجالات عملها، وما أبدته من طموح لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، إلا أن مسار تطورها لا يخلو من احتمالات التراجع أو على الأقل تباطؤ الفعالية وبقاء الوضع على ما هو عليه، ويعود ذلك إلى تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدّ من قدرتها على التحول إلى فاعل دولي مؤثر بشكل كامل ومستقر.

وفي هذا السياق، تبرز الضغوط التي تمارسها القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كأحد أهم العوامل المؤثرة في مسار المنظمة، حيث تعمل هذه القوى على إعادة تشكيل التوازنات الدولية عبر سياسات احتواء وتنافس استراتيجي، سواء من خلال تعزيز التحالفات المقابلة أو عبر التأثير في مناطق النفوذ التي تنشط فيها المنظمة. كما أن التحديات الداخلية المرتبطة بتباين مصالح الدول الأعضاء وصعوبة تحقيق انسجام كامل فيما بينها، تزيد من محدودية قدرتها على مواجهة هذه الضغوط الخارجية بشكل فعال[1].

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى دراسة احتمال تراجع دور منظمة شنغهاي للتعاون في ظل التحديات التي تواجهها، مع التركيز على تأثير الضغوط الأمريكية، إلى جانب تحليل العوامل الداخلية التي قد تسهم في إضعاف فاعليتها، وانعكاس ذلك على مستقبلها كفاعل إقليمي ودولي.

وقد شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات بنيوية عميقة، أبرزها صعود التكتلات الإقليمية والدول الصاعدة، وعلى رأسها منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس. وقد ساهمت هذه التحولات في إعادة توزيع مراكز القوة عالميًا، حيث باتت آسيا تحتل موقعًا متقدمًا في معادلة النظام الدولي، مع تزايد الوزن الاقتصادي والسياسي والعسكري لقوى كبرى مثل الصين وروسيا والهند. كما تعكس قمم هذه التكتلات واتفاقاتها الاقتصادية والعسكرية اتجاهاً واضحاً نحو تعزيز التعاون جنوب–جنوب، وبناء بدائل مؤسساتية خارج الأطر التقليدية التي تهيمن عليها القوى الغربية، وهو ما أدى إلى

[1] عوض سليمية، **قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: تعزيز الشراكة نحو عالم متعدد الأقطاب بعيدا عن نمط التفكير الغربي**، منشورات معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، 2025، ص.17.

تقليص نسبي في مركزية بعض المنظمات الدولية التقليدية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة.[1] ولكن رغم ذلك هناك تحديات كبيرة تدفع نحو احتمالية تراجع دور منظمة شنغهاي بسب:

أولاً–الضغوط والسياسات الأمريكية وإعادة تشكيل التحالفات الدولية:

تُظهر التفاعلات الغربية، وخاصة المواقف الأمريكية، أن الولايات المتحدة تنظر إلى هذه التحولات باعتبارها تهديدًا مباشرًا لنفوذها العالمي. فقد تبنّت واشنطن خطابًا يقوم على ثنائية ''العالم الحر مقابل قوى الاستبداد''، وربطت بين الصين وروسيا وإيران ضمن تصور لمحور منافس للهيمنة الأمريكية. كما ساهمت السياسات الأمريكية، خصوصًا في فترات الإدارة السابقة، في تصعيد التوترات عبر أدوات اقتصادية مثل العقوبات والرسوم الجمركية، إلى جانب الضغط السياسي على بعض الدول. هذه السياسات دفعت عدداً من الفاعلين الدوليين إلى إعادة تموقعهم داخل تحالفات بديلة، والبحث عن شراكات أكثر توازنًا واستقلالية، مما زاد من حدة التنافس الدولي وأضعف قدرة المؤسسات الأممية على لعب دورها التقليدي في ضبط النظام الدولي.[2]

ثانياً– تراجع فعالية المنظمات الدولية وصعود البدائل الإقليمية:

أدى تزايد الاستقطاب الدولي وتراجع التوافق داخل مجلس الأمن إلى إضعاف فعالية منظمة الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن العالميين. كما برزت إشكالية استخدام النفوذ داخل المؤسسات الدولية بما يخدم مصالح القوى الكبرى، الأمر الذي ساهم في فقدان جزء من مصداقيتها[3].

في المقابل، اكتسبت المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، أهمية متزايدة باعتبارها فضاءات بديلة للتنسيق الأمني والاقتصادي، تقوم على مبادئ مثل السيادة وعدم التدخل والتعاون المتبادل. هذا

[1] عوض سليمية،مرجع **سابق**، ص 18

[2] **المرجع نفسه**، ص. 164

[3] سعد عبير علوان السعيدي، **مرجع سابق**، ص. 244

التحول يعكس انتقالًا تدريجيًا نحو نظام دولي أكثر تعددية، تتراجع فيه مركزية المؤسسات التقليدية لصالح تكتلات أكثر مرونة وفاعلية في إدارة مصالح الدول الأعضاء.

مع ذلك، فإن تصاعد دور المنظمات الإقليمية لا يعني بالضرورة قدرتها على تعويض تراجع فعالية المؤسسات الدولية التقليدية بصورة كاملة. ففي حالة منظمة شنغهاي للتعاون، قد تواجه المنظمة جملة من التحديات التي يمكن أن تحدّ من فاعليتها المستقبلية، وفي مقدمتها التباينات الجيوسياسية بين أعضائها، وتعارض المصالح الإستراتيجية بين بعض القوى الكبرى داخلها، فضلًا عن اختلاف أولويات الدول الأعضاء في الملفات الأمنية والاقتصادية. كما أن اعتماد المنظمة على مبدأ التوافق في اتخاذ القرار، وغياب آليات إلزامية موحدة، قد يقلّص من قدرتها على التعامل الحاسم مع الأزمات الدولية. إضافة إلى ذلك، ما تزال منظمة الأمم المتحدة تحتفظ بشرعية قانونية ومؤسسية عالمية لا تمتلكها المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة شنغهاي للتعاون. وعليه، فإن أي تراجع في مستوى التماسك الداخلي أو فعالية التنسيق داخل المنظمة قد يحدّ من قدرتها على لعب دور بديل في إدارة النظام الدولي، ويجعل دورها مقتصرًا على الإسهام الجزئي في تحقيق التوازن الدولي دون أن تحل محل المؤسسات الدولية التقليدية.

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح من خلال هذا الفصل أن منظمة شنغهاي للتعاون، رغم ما حققته من تطور في مجالات التعاون الأمني والاقتصادي وتعزيز الحوار بين دولها الأعضاء، تواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية دورها داخل النظامين الإقليمي والدولي. وقد تبين أن هذه التحديات لا تقتصر على البنية الداخلية للمنظمة، بل تمتد لتشمل طبيعة العلاقات البينية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى الضغوط التي تفرضها البيئة الدولية المتسمة بالتنافس بين القوى الكبرى.

فعلى المستوى الداخلي، تعيق التباينات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، إلى جانب اتساع العضوية وتضارب المصالح الوطنية، تحقيق انسجام كامل داخل المنظمة، مما يحدّ من قدرتها على اتخاذ قرارات موحدة وفعالة. أما على مستوى العلاقات البينية، فقد أظهرت الدراسة أن العلاقة بين روسيا والصين تمثل عنصر توازن دقيق يجمع بين التعاون الاستراتيجي والتنافس على مناطق النفوذ، وهو ما ينعكس بدوره على ديناميكية العمل داخل المنظمة. في حين أن البيئة الدولية، خاصة في ظل التنافس مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تشكل ضغطًا إضافيًا يحد من هامش تحرك المنظمة ويؤثر على طموحاتها التوسعية.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن المنظمة تمتلك في الوقت ذاته مجموعة من الآفاق المستقبلية التي قد تعزز من مكانتها، من خلال إمكانية تحولها إلى فاعل سياسي دولي أكثر تأثيرًا، وتوسيع شراكاتها الإقليمية والعالمية، غير أن هذه الإمكانات تبقى مرهونة بمدى قدرتها على تجاوز التحديات الداخلية والتكيف مع التحولات الدولية. كما أن احتمال تراجع دورها يظل قائمًا في حال استمرار الضغوط الخارجية وتفاقم الإشكالات البنيوية. وبناءً عليه، يمكن القول إن مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون يتحدد في ضوء تفاعل معقد بين التحديات والفرص، مما يجعل مسارها المستقبلي مفتوحًا على عدة سيناريوهات غير محسومة بشكل نهائي

خـــــاتمة

يُظهر تحليل موضوع منظمة شنغهاي للتعاون ودورها في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي أن التحولات الجارية في بنية العلاقات الدولية لم تعد تُفسَّر فقط وفق منطق القوة الصلبة التقليدية، بل أصبحت تتجه بشكل متزايد نحو أنماط أكثر مرونة تقوم على أدوات التعاون الاقتصادي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، وبناء الشبكات الإقليمية، وهو ما يعكس بروز مفهوم التوازن الناعم كإطار تحليلي لفهم هذه التحولات.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها أن منظمة شنغهاي للتعاون تمثل فاعلًا دوليًا صاعدًا في الفضاء الأوراسي، استطاع توسيع مجالات تأثيره من المجال الأمني إلى مجالات اقتصادية وسياسية أوسع. كما تبين أن امتلاك المنظمة لمجموعة من الأدوات غير الصلبة يمنحها قدرة نسبية على التأثير في بعض ملامح التوازن الدولي، غير أن هذا التأثير يظل محدودًا نسبيًا بسبب التباينات الداخلية بين الدول الأعضاء وتعدد مصالحها الإستراتيجية. كما خلصت الدراسة إلى أن البيئة الدولية الحالية، رغم ما توفره من فرص، تظل محكومة بتنافس حاد بين القوى الكبرى، مما يضع قيودًا على قدرة المنظمة على التحول إلى قطب موازن مكتمل الفاعلية.

وفي المقابل، فإن مستقبل دور منظمة شنغهاي للتعاون في النظام الدولي يرتبط بمدى قدرتها على تعزيز التماسك الداخلي وتطوير آليات عملها وتوسيع مجالات التعاون بين أعضائها، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التحولات المتسارعة في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

وبناءً على ذلك، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، تتمثل في ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء بما يدعم الاستقرار الداخلي للمنظمة، وتطوير آليات مؤسساتية أكثر فاعلية في اتخاذ القرار الجماعي، إضافة إلى توسيع مجالات التعاون لتشمل قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والطاقة والأمن السيبراني. كما يُوصى بضرورة تعزيز الدراسات الأكاديمية حول مفهوم التوازن الناعم باعتباره مفهومًا ناشئًا يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتأصيل النظري، مع أهمية متابعة التحولات الجيوسياسية المرتبطة بدور التكتلات الإقليمية في إعادة تشكيل النظام الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المصادر

1- المواقع الرسمية والمنظمات الدولية

- منظمة شنغهاي للتعاون، «البيانات الرسمية حول توسع العضوية ومراحل التطور»، الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون، تم الاطلاع في 20 يناير 2026، الساعة 14:30.

الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون

- منظمة شنغهاي للتعاون، «نبذة عن المنظمة وأهدافها»، موقع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، تم الاطلاع 20 يناير 2026.

إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام

- الأمم المتحدة، «دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن»، مجلة UN Chronicle، 11ديسمبر 2017، تم الاطلاع 27 يناير 2026.

UN Chronicle

- SCO Secretariat, "Heads of Government Council", accessed January 21, 2026.

SCO Secretariat – Heads of Government Council

- SCO Secretariat, "About the Secretariat", accessed January 21, 2026.

SCO Secretariat – About the Secretariat

- وزارة الخارجية الصينية، تقرير سنوي عن دور منظمة شنغهاي للتعاون، 2021.

وزارة الخارجية الصينية

ثانيا/ المراجع العامة

- شريف، محسن، *نظريات العلاقات الدولية بين التقليدية والمعاصرة*، مطبعة الجامعة، جامعة الجزائر، 2020 .

- عصام ملكي خليل، *توازن القوى في العلاقات الدولية المعاصرة*، دار المنهل، عمّان، 2014 .

- جواد حمد، *القوى الكبرى وتحولات النظام الدولي*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2012 .

- محمد السيد إدريس، *تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001 .

ثالثا/ المراجع المتخصصة

- محمد حسين كاظم العيساوي، "منظمة شنغهاي للتعاون: دراسة في إطار القانون الدولي"، *مجلة العلوم القانونية*، جامعة بغداد، كلية القانون، المجلد 30، العدد 1، 2015 .

- عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 12، يناير 2015 .

- فاضل عبد علي حسن، "منظمة شنغهاي للتعاون SCO: نشأتها، أعضاؤها، دورها الإقليمي والدولي"، *مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية*، العدد 7، 2023.

- هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، "منظمة شنغهاي للتعاون :(SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة"، *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*، العدد 33، 2022 .

- إبراهيم حردان مطر، "قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: قراءة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا"، *مجلة قضايا آسيوية*، المجلد 7، العدد 26، 2025 .

- خير سالم ذيابات، "الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013: تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو؟"، *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 1، 2016 .

- مشاور صيفي، "روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟"، *مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية*، جامعة جيجل، المجلد 8، العدد 2، 2017 .

- سمير حمياز، "التعاون الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 2020.

- الأمين كرواز، "نحو عالم متعدد المراكز: تمظهرات القوة اللينة في استراتيجيات منظمة شنغهاي للتعاون"، *مجلة مدارات سياسية*، المجلد 9، العدد 2، 2025 .

- محمد حسين كاظم العيساوي، "منظمة شنغهاي للتعاون: دراسة في إطار القانون الدولي"، *مجلة العلوم القانونية*، المجلد 30، العدد 1، 2015 .

- فاضل عبد علي حسن، "منظمة شنغهاي للتعاون :SCO نشأتها، أعضاؤها، دورها الإقليمي والدولي"، *مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية*، العدد 7، 2024/2023 .

- خير سالم ذيابات، "الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013: تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو؟"، *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 43، ملحق 1، 2016 .
- عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، *سياسات عربية*، العدد 42، 2020 .
- سعد عبير علوان السعيدي وفاضل عبر علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والأحلاف الأخرى"، *مجلة العلوم السياسية* .
- هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، "منظمة شنغهاي للتعاون :(SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة"، *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية* .
- عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، *سياسات عربية*، العدد 26، مايو 2017 .
- هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، "منظمة شنغهاي للتعاون :(SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة"، *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية* .
- خالد فحصي، *البعد الاقتصادي لمنظمة شنغهاي في دول آسيا الوسطى*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، 2016 .
- إبراهيم حردان مطر، "قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: قراءة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا (طموح الشرق ومخاوف الغرب"(، *مجلة قضايا آسيوية*، المجلد 7، العدد 25، 2025 .
- كلاع شريفة، "التحالف الاستراتيجي الصيني–الروسي كقوى موازنة في مواجهة النظام الأحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب"، *مجلة آفاق للعلوم*، المجلد 6، العدد 3، 2021 .

- مشاور صيفي، "روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟"، *مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية*، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2017 .
- زكرياء حلوي، "الصعود التدريجي للقوى الآسيوية وإعادة تشكيل ديناميات النظام العالمي"، *مجلة قضايا آسيوية*، المجلد 7، العدد 26، 2025 .
- أسماء بن مشيرح، "صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا لعبد القادر دندن"، *سياسات عربية*، العدد 132، سبتمبر 2021 .
- عبير علوان السعيدي وفاضل عبد علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والأحلاف الأخرى"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 45، 2012.

رابعا/ الأطروحات والمذكرات

1- الأطروحات

- مروان سالم علي العلي، *الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في إشكالية التأثير والتأثر*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014 .
- خالد فحصي، *البعد الاقتصادي لمنظمة شنغهاي في دول آسيا الوسطى*، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، 2016.
- سليمان مهدي محمد، *أثر منظمة شنغهاي للتعاون على تحقيق الاستقرار في آسيا الوسطى (2010-2020)*، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، 2023 .

2- المذكرات

- جلول لخذاري، *الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي*، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017 .

خامسا/ المقالات العلمية

- محمد حسين كاظم العيساوي، "منظمة شنغهاي للتعاون: دراسة في إطار القانون الدولي"، *مجلة العلوم القانونية*، جامعة بغداد – كلية القانون، المجلد 30، العدد 1، 2015 .
- عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 12، 2015 .
- فاضل عبد علي حسن، "منظمة شنغهاي للتعاون :SCO نشأتها، أعضاؤها، ودورها الإقليمي والدولي"، *مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية*، العدد 7، 2023 .
- رشيد عليموف، "دور منظمة شنغهاي للتعاون في مواجهة التهديدات للأمن والسلام"، *UN Chronicle*، المجلد 54، العدد 3، 2017 .
- هشام بن عبد العزيز بن عبد الله العمار، "منظمة شنغهاي للتعاون :(SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة"، *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*، .2022/2023
- خير سالم ذيابات، "الدور الأمني لمنظمة شنغهاي للتعاون 1996-2013: تعاون إقليمي أم موازنة حلف الناتو؟"، *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 1، 2016 .
- مشاور صيفي، "روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟"، *مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية*، جامعة جيجل، المجلد 8، العدد 2، 2017 .
- محمد يعقوبي وزيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، *مجلة الباحث الاقتصادي*، العدد 5، 2016 .

- حسن المرزوقي، "دور الأمن الإقليمي غير التقليدي في الاستقرار السياسي"، *المجلة العربية للعلاقات الدولية*، العدد 3، 2019 .
- مختار الطيب عبد الفتاح، "الإقليمية والدور الدولي للدول الصاعدة"، *مجلة الدراسات الدولية* .
- بومليك نوال، "الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، المجلد 5، العدد 2، 2021 .
- عشور قشي، "الأمن الإقليمي: إطار نظري"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 2022.
- رحيمة بوصبيع صالح وموسى رحماني، "الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها"، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 8، العدد 2، 2015 .
- علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، *مجلة الباحث*، المجلد 7، العدد 7، 2009 .
- مخزومي لطفي ومليكة خالدي، "الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي (مفاهيم، جذور، ونظريات"(، *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*، المجلد 2، العدد 1، 2019 .
- الطيب البدري طه محمد أحمد، "النظم الإقليمية والإقليمية الجديدة: إطار مفاهيمي"، *مجلة كلية الدراسات العليا*، جامعة النيلين، المجلد 15، العدد 2، 2020 .
- سمير حمياز، "التعاون الروسي–الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجاً"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، 2020.
- الأمين كرواز، "نحو عالم متعدد المراكز: تمظهرات القوة اللينة في استراتيجيات منظمة شنغهاي للتعاون"، *مجلة مدارات سياسية*، المجلد 9، العدد 2، 2025 .
- سعد عبير علوان السعيدي وفاضل عبد علي، "علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والأحلاف الأخرى"، *مجلة العلوم السياسية* .
- كلاع شريفة، "التحالف الاستراتيجي الصيني–الروسي كقوى موازنة في مواجهة النظام الأحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب"، *مجلة آفاق للعلوم*، المجلد 6، العدد 3، 2021 .

- زكرياء حلوي، "الصعود التدريجي للقوى الآسيوية وإعادة تشكيل ديناميات النظام العالمي"، *مجلة قضايا آسيوية*، المجلد 7، العدد 26، 2025 .
- أسماء بن مشيرح، "صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا"، *سياسات عربية*، العدد 132، 2021.

سادسا/ مواقع الإنترنت

- محمد سناجلة، "منظمة شنغهاي للتعاون: دور اقتصادي عالمي مؤثر وتحدٍ للهيمنة الأميركية"، الجزيرة نت، 4 سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/4/shanghai-cooperation-organization-reshapes-world
- "The Shanghai Cooperation Organization"، مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، آخر تحديث 14 أكتوبر 2015، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://www.cfr.org/backgrounders/shanghai-cooperation-organization
- "Shanghai Cooperation Organization"، تشاينا ديلي(China Daily) ، 8يونيو 2004، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2004-06/08/content_337605.htm
- محمود جابر، "قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025م في الصين: آفاق وتحديات"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، 10 يوليو 2024، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://rasanah-iiis.org/قمة-منظمة-شنغهاي-للتعاون-2025م-في-الصين /
- نور الدين بن ايسعد، "منظمة شنغهاي للتعاون: التوسع في ظل تحديات التحول العالمي"، جريدة الحوار الجزائرية، 22 ديسمبر 2024، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://elhiwar.dz/contributions/302349/
- "قمة تيانجين ورسائل القوة لدور صيني متصاعد بمنظمة شنغهاي"، الجزيرة نت، 6 سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2025/9/6/قمة-تيانجين-ورسائل-القوة-لدور-صيني
- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "قمة تيانجين 2025: مساعي تحوّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية"، 7 سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10444
- منظمة شنغهاي للتعاون، "إعلان تيانجين الصادر عن مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون"، وثيقة رسمية، تيانجين، الصين، 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://www.cscc.it/upload/doc/2025%20tianjin%20declaration%20SCO.pdf
- "Secretary-General of the SCO Meets with the Leadership of the People's Government of Tianjin Municipality"، Secretariat of the Shanghai Cooperation Organisation، 1سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط: https://eng.sectsco.org/20250901/1963431.html

- "ستوديو الحدث: قمة منظمة شنغهاي.. بداية لنظام عالمي جديد؟"، DWعربية، 19 سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط:
https://www.dw.com/ar/ستوديو-الحدث-قمة-منظمة-شنغهاي-بداية-لنظام-عالمي-جديد/audio-73853993
- "ما بعد قمة تيانجين لشنغهاي.. ملامح التكتل العالمي الجديد"، جريدة قاسيون، 12 سبتمبر 2025، تم الاطلاع في 24 أفريل 2026، متوفر على الرابط:
https://kassioun.org/reports-and-opinions/item/84342
- فاضل عبد علي حسن، "منظمة شنغهاي للتعاون :SCO نشأتها، أعضاؤها، ودورها الإقليمي والدولي"، مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، العدد 7، 2023، متوفر عبر المعرّف الرقمي:DOI
https://doi.org/10.56924/tasnim.7.2023/24
- الأمم المتحدة، "دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن"، مجلةUN Chronicle ، 11 ديسمبر 2017، تم الاطلاع في 27 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949
- منظمة شنغهاي للتعاون، "البيانات الرسمية حول توسع العضوية ومراحل التطور"، الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون، تم الاطلاع في 20 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://eng.sectsco.org/20170109/192193.html
- منظمة شنغهاي للتعاون، "نبذة عن المنظمة وأهدافها"، موقع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، تم الاطلاع في 20 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization
- منظمة شنغهاي، LCSS، "منظمة شنغهاي للتعاون"، تم الاطلاع في 20 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-145/
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، "منظمة شنغهاي للتعاون"، تم الاطلاع في 27 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://www.sis.gov.eg/
- وكالة أنباء شينخوا، "خبراء عرب يرون في منظمة شانغهاي للتعاون منصة متنامية لتعزيز التعاون الصيني العربي"، 30 أغسطس 2025، تم الاطلاع في 30 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://arabic.news.cn/20250830/f956f2d92ec84b698c466aaf1081bea7/c.html
- Shanghai Cooperation Organisation, "Today the SCO's Big Family Covers Roughly 42% of the Planet's Population", China Diplomacy، 29أغسطس 2025، تم الاطلاع في 4 فبراير 2026، متوفر على الرابط:
https://en.chinadiplomacy.org.cn/gsi/2025-08/29/content_118048551.shtml
- T. V. Paul, Kai He, Anders Wivel, "Soft Balancing in the Regions: Causes, Characteristics and Consequences"، ResearchGate، تم الاطلاع في 30 يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/388146700_Soft_balancing_in_the_regions_causes_characteristics_and_consequences
- "التعاون الاقتصادي الدولي"، الموسوعة العربية، تم الاطلاع في يناير 2026، متوفر على الرابط:
https://arab-ency.com.sy/details/15361
- Ramzi Bendebka, "Analyzing the Multidimensional Non-Traditional Security Challenges in North Africa"، International Journal of Politics and Security، 2025، متوفر على الرابط:
https://doi.org/10.53451/ijps.1531863
- James D. Fearon, "Domestic Political Audiences and the Escalation of International Dispute"، American Political Science Review، 1994، متوفر على الرابط:
https://doi.org/10.2307/2944796

- سيد العزازي، "الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية"، المركز الديمقراطي العربي، 4 مايو 2016، متوفر على الرابط:
https://democraticac.de/?p=31089
- Daniel W. Drezner, "The Hidden Hand of Economic Coercion"، International Organization، 2003، متوفر على الرابط:
https://doi.org/10.1017/S0020818303573052
- Zoltan Pozsar, "Bretton Woods III: A New Monetary World Order"، Credit Suisse Report، 2022، متوفر على الرابط:
https://static.bullionstar.com/blogs/uploads/2022/03/Bretton-Woods-III-Zoltan-Pozsar.pdf
- Márton Varga, "The Place of the Sahel Region in the Theory of Regional Security Complex"، AARMS، 2021، متوفر على الرابط:
https://folyoirat.ludovika.hu/index.php/aarms/article/view/1801
- Jarosław Jarząbek, "The Theory of Regional Security Complexes in the Middle Eastern Dimension"، Wschodnioznawstwo، 2018، متوفر على الرابط:
https://ejournals.eu/en/journal/wschodnioznawstwo/article/the-theory-of-regional-security-complexes-in-the-middle-eastern-dimension

- "منظمة شنغهاي للتعاون: ما هي ومن أعضاؤها؟"، *اقتصاد الشرق مع بلومبرغ*، 4يوليو 2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://asharqbusiness.com/economics/95689/منظمة-شنغهاي-للتعاون-ما-هي-ومن-أعضاؤها /
- عزان بن خلفان البوسعيدي، "دور منظمة شنغهاي في الحوكمة الاقتصادية العالمية"، *جريدة الرؤية*، 12يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://alroya.om/post/372603/دور-منظمة-شنغهاي-في-الحوكمة-الاقتصادية-العالمية
- ينس باستيان، "صعود الصين كواضع للمعايير: استراتيجيات مشتركة للهند وأوروبا"، مؤسسة هاينريش بول، 8 يناير 2026، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://eu.boell.org/en/2026/01/08/chinas-rise-norm-builder-common-strategies-india-and-europe
- "نائب روسي: مبادرة شي جين بينغ لا تعني إنشاء حلف عسكري"، *الجزيرة نت*، 2سبتمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2025/9/2/نائب-روسي-مبادرة-شي-جين-بينغ-لا-تعني
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الأزمة الهندية - الباكستانية: الخلفيات والمآلات"، وحدة الدراسات السياسية، 3 مارس 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/india-pakistan-crisis-background-and-outlook.aspx
- "على سفوح الهيمالايا: صراع الحدود بين الهند والصين يشتعل من جديد"، *الجزيرة نت*، 22يناير 2025، متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2025/1/22/على-سفوح-الهيمالايا-صراع-الحدود
- "الاختلال الجديد في ميزان القوة الناعمة العالمية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 27 نوفمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://www.hcrsiraq.net/2025/11/27/الاختلال-الجديد-في-ميزان-القوة-الناعمة /
- "منظمة شنغهاي للتعاون: دور بارز في مواجهة تهديدات السلم والأمن"، وكالة الأنباء القطرية(QNA) ، 2يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://qna.org.qa/ar-QA/news/news-details?id=0116-منظمة-شنغهاي-للتعاون-دور-بارز-في-مواجهة-تهديدات-السلم-والأمن

- "منظمة شنغهاي للتعاون تنتقد الحمائية والعقوبات الاقتصادية"، *الشرق الأوسط*، 4يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://aawsat.com/الاقتصاد/5071693-منظمة-شنغهاي-للتعاون-تنتقد-الحمائية-والعقوبات-الاقتصادية
- "منظمة شانغهاي للتعاون: تحذير من تهديدات متزايدة للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي"، *AL24 News*، 4يوليو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://al24news.dz/منظمة-شانغهاي-للتعاون-تحذير-من-تهديدا /
- "قمة تيانجين 2025: مساعي تحوّل منظمة شنغهاي للتعاون من الإقليمية إلى العالمية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18 سبتمبر 2025، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10444/قمة-تيانجين-2025-مساعي-تحوُّل-منظمة-شنغهاي/
- هوغو لوندبرغ وفيليب فيليبو، "رص الصفوف: التعاون الروسي الصيني في مجال الطاقة وسط تصاعد المواجهة مع الغرب"، المركز الوطني السويدي للصين(SCCS) ، 30مايو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://kinacentrum.se/publikationer/closing-ranks-russia-china-energy-cooperation-amid-escalating-confrontation-with-the-west/
- "التحالف الرباعي (كواد :(QUAD - الهدف هو الحد من الهيمنة الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ"، منتدى الشرق الأوسط وأوروبا(AMEF) ، 27مايو 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8 ماي 2026، متوفر على الرابط:
https://ameforum.net/ar/التحالف-الرباعي-كواد-quad-الهدف-هو-الحد-من /

Liste des références en langue étrangère

I- Les ouvrages

- Jean-Sylvestre Mongrenier, *La Chine et la Russie dans l'Organisation de Shanghai pour la Coopération*, L'Harmattan, Paris, 2010.
- Anders Wivel and T. V. Paul, *Soft Balancing, Institutions, and Peaceful Change*, Ethics & International Affairs, 2019.
- Robert A. Pape, "Soft Balancing against the United States," *International Security*, 2005.
- Zoltan Pozsar, *Bretton Woods III: A New Monetary World Order*, Credit Suisse Report, 2022.
- Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs, New York, 2004.
- John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, W.W. Norton, New York, 2001.
- Barry Buzan, *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed., Harvester Wheatsheaf, London, 1991.
- Robert O. Keohane, *Power and Governance in a Partially Globalized World*, Routledge, London, 2002.
- Stephen M. Walt, *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy*, W.W. Norton, New York, 2005.

- Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*, Princeton University Press, 2008.
- Ian Bremmer, *The End of the Free Market: Who Wins the War Between States and Corporations?*, Portfolio, New York, 2010.
- Andrew J. Bacevich, *American Empire: The Realities and Consequences of U.S. Diplomacy*, Harvard University Press, Cambridge, 2002.
- Alexander Cooley, *Base Politics: Democratic Change and the U.S. Military Overseas*, Cornell University Press, Ithaca, 2008.

2- Thèses et mémoires

- Marwan Salem Ali Al-Ali, *New Regionalism and the International System*, PhD Thesis, University of Nahrain, Baghdad, 2014.

3- Articles scientifiques

- Mihaela Papa and Zhen Han, "The Evolution of Soft Balancing in Informal Institutions: The Case of BRICS," *Journal of International Relations and Development*, 2018.
- Anders Wivel and T. V. Paul, "Soft Balancing, Institutions, and Peaceful Change," *Ethics & International Affairs*, 2019.
- Giles Scott-Smith, "The Shanghai Cooperation Organization," in *The Changing Global Order: Challenges and Prospects*, edited by Madeleine Hosli and Joren Slaets, Springer, Switzerland, 2020.
- Anders Wivel and T. V. Paul, "Soft Balancing, Institutions, and Peaceful Change," *Ethics & International Affairs*, Vol. 33, No. 2, 2019.
- Robert A. Pape, "Soft Balancing against the United States," *International Security*, Vol. 30, No. 1, 2005.
- Mihaela Papa and Zhen Han, "The Evolution of Soft Balancing in Informal Institutions: The Case of BRICS," *Journal of International Relations and Development*, Vol. 21, No. 3, 2018.
- Daniel W. Drezner, "The Hidden Hand of Economic Coercion," *International Organization*, Vol. 57, No. 3, 2003.
- James D. Fearon, "Domestic Political Audiences and the Escalation of International Dispute," *American Political Science Review*, Vol. 88, No. 3, 1994.
- Ramzi Bendebka, "Analyzing the Multidimensional Non-Traditional Security Challenges in North Africa and Regional Implication," *International Journal of Politics and Security*, Vol. 7, No. 1, 2025.

- Denisov, I. E., and I. A. Safranchuk. “Four Problems of the SCO in Connection with Its Enlargement.” *Russian Politics and Law* 54, nos. 5–6 (2016).
- Tahira Mumtaz, Ammara Tariq Cheema, and Jawairia Khalid. “The Emerging Role of the Shanghai Cooperation Organization and Its Impacts on Geopolitics.” *Qlantic Journal of Social Sciences and Humanities* 6, no. 3 (2025).
- Hugo Lundberg and Filip Vilibo. “Closing Ranks: Russia-China Energy Cooperation amid Escalating Confrontation with the West.” Swedish National China Centre (SCCS), 2024.
- Jens Bastian. “China’s Rise as a Norm Builder: Common Strategies for India and Europe.” Heinrich Böll Foundation, 2026.
-

4- Séminaires et rapports

- United Nations DPPA, *Shanghai Cooperation Organization Profile*.
- Encyclopaedia Britannica, *Shanghai Cooperation Organisation*, 2023.

فهرس المحتويات

مقدمة.....1

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنّظري للدّراسة.....16

المبحث الأول: التّعريف بمنظمة شنغهاي للتّعاون.....18

المطلب الأول: السّياق التّاريخي لتأسيس منظمة شنغهاي ومراحل توسعها.....18

المطلب الثّاني: الهيكل التّنظيمي للمنظمة وأهدافها.....27

المطلب الثالث: المقومات الجيوسياسية والبشرية للمنظمة.....32

المبحث الثّاني: التّوازن النّاعم في النّظام الدّولي: مقاربة مفاهيمية.....39

المطلب الأول: تعريف التّوازن النّاعم والتّوازن الصّلب.....40

المطلب الثّاني: أدوات تحقيق التّوازن النّاعم في العلاقات الدّولية.....45

المطلب الثّالث: أسس التّوازن النّاعم في العلاقات الدّولية.....49

المبحث الثّالث: المداخل النّظرية لتحليل دور منظمة شنغهاي للتّعاون في تحقيق التّوازن النّاعم في النّظام الدّولي.....55

المطلب الأول: مدخل الإقليمية الجديدة.....56

المطلب الثّالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي.....67

الفصل الثاني منظمة شنغهاي للتّعاون كفاعل دولي صاعد: الأدوات والفرص.....74

المبحث الأول: أدوات تفعيل دور منظمة شنغهاي للتّعاون في توازن النّظام الدّولي.....76

المطلب الأول: الأدوات الأمنية والعسكرية.....76

المطلب الثّاني: الأدوات السّياسية والدّبلوماسية.....84

المطلب الثّالث: الأدوات الاقتصادية والمالية.....90

المطلب الرابع: أدوات الدّبلوماسية الجماعية 94
المبحث الثّاني: الفرص المحتملة لمنظمة شنغهاي للتّعاون لتحقيق التّوازن النّاعم في إطار إعلان تيانجين 2025 99
المطلب الأول: جهود المحور الصيني الروسي في إدارة الحوكمة العالمية 100
المطلب الثاني: التأثير الجيوسياسي بعد توسيع الأعضاء 103
المطلب الثالث: التحول إلى قطب اقتصادي وطاقوي موازن 105
المطلب الرابع: فرص التوازن الجيوستراتيجي مع حلف الناتو 109
الفصل الثالث التّحديات والآفاق المستقبلية لمنظمة شنغهاي للتّعاون 113
المبحث الأول: التّحديات المعيقة لدور منظمة شنغهاي للتّعاون 115
المطلب الأول: تحديات متعلقة بالتركيبة الدّاخلية للمجموعة 116
المطلب الثّاني: تحديات متعلقة بالعلاقات البينية لدول المجموعة 122
المطلب الثّالث: تحديات نابعة من ضغوط البيئة الدّولية 126
المبحث الثّاني: الآفاق المستقبلية للمنظمة 130
المطلب الأول: التّحول من قوة إقليمية ناعمة إلى قوة تأثير سياسي دولية 131
المطلب الثّاني: تعزيز الشّراكات الإقليمية والعالمية مع محدودية الفاعلية 136
المطلب الثّالث: تراجع دور المنظمة 140
خـــاتمة 145
قائمة المصادر والمراجع 147
فهرس المحتويات 161
قائمة الأشكال 164

قائمة الجداول 164

قائمة الخرائط 164

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمنظمة شنغهاي للتعاون 30

الشكل رقم 02: حجم النفقات العسكرية لدول منظمة شنغهاي 1996-2012 (بالمليون دولار)..... 83

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: توسع العضوية في منظمة شنغهاي(2001-2024).....23

الجدول رقم 02 : مقدرات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون 37

الجدول رقم 03: حصص اقتصادات الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي في الاقتصاد العالمي 2024م...53

الجدول رقم 04: مقارنة بين أبعاد الإقليمية التقليدية والجديدة.....60

الجدول رقم05: منظمة شنغهاي: مناورات " مهمة السلام" 78

الجدول رقم06: القمم المنعقدة منذ نشأة منظمة شنغهاي 85

قائمة الخرائط

الخريطة رقم01: التوزيع الجغرافي لدول منظمة شنغهاي للتعاون.....25

قائمة الصور

الصورة رقم01:الدورة الخامسة والعشرون لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون واجتماع « SCO plus» في تيانجين.....100

ملخص

تتناول هذه المذكرة دور منظمة شنغهاي للتعاون في تحقيق التوازن الناعم في النظام الدولي، من خلال تحليل مكانتها كفاعل دولي صاعد في الفضاء الأوراسي، واعتمادها على أدوات غير عسكرية مثل التعاون الاقتصادي والدبلوماسي بدل القوة الصلبة.

وتعرض الدراسة تطور المنظمة من إطار أمني إلى منظمة متعددة الأبعاد تشمل الأمن والاقتصاد والسياسة، مع إبراز الفرص التي تتيحها التحولات نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، وما يرافقها من توسع في دور المنظمة.

كما تناقش التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وتخلص إلى أن المنظمة قادرة على الإسهام في التوازن الدولي بشكل غير مباشر، لكن فعاليتها تبقى مرتبطة بتماسكها الداخلي وظروف النظام الدولي.

summary

This dissertation examines the role of the Shanghai Cooperation Organization (SCO) in achieving soft balancing within the international system, focusing on its position as an emerging actor in the Eurasian region and its reliance on non-military tools such as economic and diplomatic cooperation.

The study outlines the evolution of the SCO from a security-based framework to a multidimensional organization that includes security, economic, and political cooperation, while highlighting the opportunities created by the shift toward a multipolar international order.

It also discusses the main internal and external challenges facing the organization, concluding that the SCO can contribute to reshaping aspects of the international balance, but its effectiveness depends on internal cohesion and global conditions.